

الملفات المنطقية

لحرب العالمية

تأليف

فريدريك ستيف

السياسي الألماني المشهور

عربه

الاستاذ محمود ابراهيم الديوبى



يعرض هذا الكتاب صورة قوامها الوثائق التي أذيت الى الآن .
وليس شك في أن المجموعة الذي نشرتها وزارة الخارجية الألمانية من
محفوظاتها معنونة «السياسة العليا للوزارات الاوربية بين ١٨٧١ و ١٩١٤»
ومحتوية وثائقها الدبلوماسية الخاصة بتلك المدة هي أهم المصادر التي يرجع
اليها جميعاً وأعظمها شأنًا . وقد ختمت أخيراً هذه المجموعة التي هي بلا ريب
عمل تاريخي ضخم لم يسم بلداً من البلدان الى اليوم أن يأتي بمثله . ذلك أن
ما أذيع من محتويات دار المحفوظات الروسية وان كان واسع النطاقه بالقياس
الى غيره ، ليس بالنسبة الى تلك المجموعة سوى مقدمات ومقتطفات لا تتناول
الا اقتراحات وجيزة من تاريخ ما قبل الحرب . وما نشره ايزفولسكي لا يعدنا
الا لنظرة في السنوات الاخيرة التي سبقت وقوع الكارثة . وقد الف
سيرت كتاباً أسماه « الوثائق الدبلوماسية عن تاريخ سياسة دول الوفاق »
ترك في العصر الذي ترجع اليه تلك الوثائق نقطاً كثيرة لم يتناولها . ثم جاء
ما نشره الفرنسيون ناقصاً كل النقص ، وما فعله الانجائز لم يتجاوز وعداً
بنشر مجموعة من الوثائق كان يجب أن تظهر أجزاؤها الأولى عقب ذلك .
على أنه مما يسد بعض الشيء ذلك النقص الحادث هو تلك المذكرات التي
نشرها كبار الساسة في الازمنة التي عاشوها ولا سيما ما اشتمل منها على
وثائق قيمة عن مختلف المناسبات . أما الكتب العديدة ذات الصبغة التصويرية

المحضة فلم يكن ذكرها مستطاعاً الا في الاحوال النادرة جداً لان مرجعها في آخر الامر هو الى نفس المصادر التي استقينا منها بيان ما نحن بصدده

ولقد كانت أكبر مهمة فرض علينا أداؤها هي ان نعمد الى تلك الوفرة المربكة من التفاصيل والدقائق فنستخلص منها صورة واضحة ما أمكن لاهم المخطط التي نشأ عنها التطور ، وكان لزاماً لتحقيق هذا الغرض أن نغني بأكثر الحوادث شأننا وأفعالها أثراً في سير الامور فنثبتها ، وأن نمر كراماً بالمسائل الثانوية نغفلها احياناً اغفالا تاماً . فما كان من الممكن وما ينبغي ان يخصص كتيب كل ما طواه الماضي ويقتل كل شيء بحثاً . وما دام امر هو القول الفصل فأحرى بالمرء أن يجتزىء به . لذلك كان همنا قبل كل شيء وفي وصف الايام العصبية التي سبقت نشوب الحرب مباشرة - والتي بات بأيدينا اليوم عن مجراها طائفة من التحقيقات الخاصة القيمة - تقول كان همنا في وصف تلك الايام ايضاً ان نستخلص وجهات النظر العامة كما نرى كيف كان الى اللحظة الاخيرة فعل الاحداث الكبرى التي كونت التطور

البحث وراء الماضي القريب واكتناه اموره أصبح ضرورة لازمة للشعب الالماني . فما كان عود الطائفة الى النفوس واستقرار الأذهان ليبدأ باستنكاف البحث فيما كان أو بتمجيد الهناء الضائع تمجيداً أعمى . فانه ليجب أن نجابه الامس صادق العزم قاسين على أنفسنا . ذلك ان هذا الامس - أردنا أو لم نرد - هو الذي يصدر عنه اليوم والغد ، فاذا كنا نبغي السير الى الامام فانا بحاجة الى أن يظهر لنا هذا الماضي واضحاً . ولقد تعمدنا في الصورة التي نعرضها على القاريء أن نغفل الاجابة عن السؤال المعروف عن تبعة الحرب العالمية . فان من واجب المؤرخ أن يتحرى عن قوانين التطور في حياة الشعوب ويكشف عنها ، فهو يتجنب أن يصدر حكماً أدبياً لاقتناعه بان كل حادث قد دفعه الى الوقوع ضرورة كامنة فيه . وليس سوى السياسيين

الذين يرمون الى غرض سياسى ظاهر من يستطيع أن يلقى عبء المسؤولية
الأدبية عن الحرب على دولة أو دول هي المانيا وحلفاؤها . ومسلك كهذا
قائم على أن الخصم المغلوب قد أرغم بالقوة على الاعتراف بذنبه المزعوم
لادخله بطبيعة الحال بالبحث وراء الحقيقة أو تقريرها . والذي يهم المؤرخ
المنصف هو فقط الاعراب عن روح العصر - ذلك الروح الذي لا شأن له -
الا في النادر - بالفكرة التي يحاول المؤرخ أن يقررها في عمله
وهي « الاخلاق » .

فريدريك ستيفر

برلين في : نوفمبر ١٩٢٦

-١-

تركة بسمرک

١٨٧١ - ١٨٩٠

لم يكن تأسيس الامبراطورية الالمانية الحديثة بمجال من الأحوال مسألة داخلية فحسب فان المرء خليق اذا هو فكر قليلا في الماضي واستحضر في أسطر قليلة مصائر الشعب الالمانى مذ ولت العصور الوسطى ليتمثل : تمزق عصر الاصلاح ، وشقاء حرب الثلاثين السنة الذي لا حذله ، وكيان الامبراطورية القديمة الاجوف الصوري ، ومعارك فريدريك الأكبر الهائلة التى طالما تملكها اليأس فى سبيل وجود بروسيا ورفعتها ، وعصف حروب نابليون ، ثم ذلك الاغفاء فى النصف الاول من القرن التاسع عشر يكتنفه الغموض والاغواء . تقول اذا وضع المرء هذا الذي ذكرنا نصب عينيه فانه خليق أن يذكر فى الحال أن حادث ١٨ يناير ١٨٧١ كان خلقا جديدا هائلا فى حياة أوروبا السياسية . فانه سرعان ما اتحدت وتضامت تلك الصورة أو ذلك الهيكل المتفكك الذي حكم عليه قرونا أن يظل ضعيفا واهنا ، وأصبح كتلة متراسة فى خاتمة المطاف بالحرب البروسية الدنياركية عام ١٨٦٤ والنزاع البروسى النمساوى عام ١٨٦٦ والصدام الالمانى الفرنسى عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ . وحالت فكرة « المانيا » التى لم تكن تحيا الا فى مخيلة الشعراء وفى أمانى المفكرين السياسيين حقيقة واقعة دفعة واحدة اذ نهضت فى قومة واحدة قوية وسط أوروبا الواهن المنحل وأصبحت بين يوم وليلة دولة عظمى . وهذا انقلاب - اذا اعتبرناه من الوجهة السياسية - كالاتقلاب الذي يحدثه من الوجهة الجغرافية نشوء سلسلة جديدة من الجبال . انقلاب اضطرت معه الدول الأوربية التى اعتادت أن لا تؤبه بالارض الواقعة « بين الماس والميمل » والاش الى البلت » بل التى اعتادت أن تؤثرها على غيرها فى استخدامهما ميدانا للقتال - وأرغمت دفعة واحدة على أن تحسب لألمانيا حسابها فتعتبرها من أندادها ، وتطبقها - وهى حديثة النعمة - فى طائفة الدول العظمى المكرومة . وهذا المركز الجديد كله والذي كاد أن لا يلقى من أحد ترحيبا يرجع الفضل فيه الى عبقرية بسمرك السياسية وعبقرية مولتك العسكرية . فقد كان بمثابة

ثورة كبرى في أوروبا القديمة التي كانت تدخل في دور من الزمن كان فيه حكام أوروبا هذه يعملون بهمة على اقتسام بلاد الكرة الأرضية الأخرى . فتأسيس الامبراطورية الألمانية الحديثة لم يكن اذن غير منتظر فحسب بل جاء أيضاً متأخراً جداً . وهذا كله كان من شأنه طبعاً أن يحف ذلك المولود الجديد من الساعة الاولى ومن جوانب كثيرة بالمكاره .

لم يستبن الاخطار أحد كما استبانها خالق هذا الكائن الجريء : البرنس أوتوفون بسمرك . ولقد يسع المرء أن يقول ان الخوف من هدم البناء الذي شاده بهذه السرعة العجيبة كان المحرك لسياسته كلها بين ١٨٧١ - ١٨٩٠ . وقد يبدو هذا غريباً من سياسى يصرف الأمور لكنه برغم ذلك - أو بعبارة أصح ، من أجل أنه سياسى يصرف الامور - يطابق الحقيقة . فقد كان منذ تولى منصب مستشار الريخ الى أن غادر هذا المنصب يضع نصب عينيه بلا انقطاع احتمالات السوء وامكان تألب الامبراطوريات الأخرى على ألمانيا ، فكان لا ينفك يرى في « كابوس الائتلافات » - كما كان يسميه - ذلك الشبح الذي لم يذق طعم الراحة في مصارعتة . كان يلم بنقط الضعف المختلفة التي تلازم أمة واقعة وسط قارة ، أمة من اليمين واليسار ، من الشرق والغرب مفتوحة الحدود ، معرضة دائماً لسطو جيوش الغزاة الاجانب كما ينبئنا التاريخ . وقد كان أبدأ على ذكر من تلك التجربة المرة التي شهدناها فريدريك الأكبر ، ونعني بها : محالفة فرنسا والنمسا والمجر والروسيا . كان يعلم ان دولتي الغرب : انكلترا وفرنسا قاتلتا في حرب القرم جنباً الى جنب تقريباً مع مملكة الطونة وقوق هذا كان يعلم كل العلم ان جارة الغربية المغلوبة ما كانت لتتسلى عن الهزيمة التي لحقت بها ، وأن الأمة الفرنسية التي جرحت في أشد مواضعها حساسية أو بعبارة أخرى أصيبت في حب الشهرة ، كانت تفكر في الانتقام لا لانها أضاعت الالزاس واللورين فحسب بل لاسترداد ما فقدته من السيادة في القارة أيضاً . فلقد كانت « الاقاليم » التي استولى عليها الخصم الألماني في

الجهة الاخرى من الفوج - رمزا لتلك الرغبة الخفية : رغبة السعي الى السيادة من جديد . وكان الجرح أغور مما كان يبدو في الظاهر : فقد قاست فرنسا أشد ما قاست من ذلك الانقلاب الاوربي الذي أسلفنا وصفه فلم تعد تقوم بالدور الأول الذي كانت تقوم به فيما مضى من الزمان وباتت تربص لكل فرصة يمكن اقتناصها للخروج من مركزها السياسي السيء . وهنا كان المصدر الاخير لكل الأخطار التي أسلفنا الكلام عنها .

ونحن اذا محصنا ما أداه بسمرك في ميدان الدبلوماسية بهمة لا تعرف الكلال الفينا على الفور أن همه كله كان موجها الى التغلب على نقط الضعف التي ألمنا اليها والتي كانت تكتنف الامبراطورية الالمانية الجديدة . لكنه كيف كان يعمل لهذا ؟ وأية آراء جوهرية كانت توجهه ؟

ولنبداً بالنقطة الأخيرة وبعبارة أخرى بفرنسا فنثبت ما يلي في شيء من الاجاز : كان همه منذ اليوم الاول لعقد الصلح أن يتخذ حيال باريس موقفاً دقيقاً كيلا يلهب شعور الفرنسيين القومي المكوم في غير ما دأع . فكانت الفكرة التي طالما قال بها العسكريون وحنوا عليها في مختلف المناسبات ، فكرة اشعال نار حرب جديدة تحول دون تقوي الجارة المعادية تقويا سريعاً أو بعبارة أخرى ما كانوا يسمونه بالحرب المنعية — لا تلقي هوي في نفسه ولا تصادف الا الاعراض . فهو لم يكن يعتقد فحسب بأن هذه السبيل لا تكسب المانيا شيئاً بل كان يخشى أيضاً أن حرباً كهذه كانت خليقة أن تجر على المعتدي خصومة الكثيرين في كافة نواحي العالم . وهذا الرأي بعينه أقره الامبراطور غليوم الاول في يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٥ إذ أورده في حاشية علق بها على مقال كان يرى صواب اشعال تلك الحرب المنعية في وجه فرنسا قال : انه لكي تنتهي الحروب بالقوز يجب أن يولى المهاجم عطف الناس والامم ممن نبئت مقاصدهم وان يلقي من خاض الحرب باغياً غضب الرأي العام . وهذا كان سر الحماسة التي اضطرمت في المانيا عام ١٨٧٠ ! فان من يلجأ الى السلاح بلا مبرر لا بد أن

يهيج على نفسه ثائرة الرأي العام . انه لن يجد حلفاء أو محايدين يتمنون له السلامة أو محايدين ايا كانوا . بل كل ما هو خليك أن يلقاه هم الخصوم .

كان بسمرك يسعى بحسابه الواضح الى صرف مطامع فرنسا الى الخارج بتشجيعها على طاب المستعمرات وبخاصة بعد سنة ١٨٧٥ عند ما وافقت باريس الى الحصول على تأييد لندن وبطرسبورغ لها من الوجهة الدبلوماسية في مناهضة ما كان ينسب الى المانيا من نيات الاعتداء . ولقد رفض بسمرك في سنة ١٨٨٤ ما طالبت به ايطاليا من الوقوف في وجه الفرنسيين في مرا كش إذ أجاب بقوله : ان الاحساس بأن المانيا لا تريد الاحتفاظ بمنز و ستراسبورغ فحسب بل تنفس على الفرنسيين امكان البحث عن عوض لحدود الرين فيما وراء البحار . الاحساس بان فرنسا تجد ألمانيا أبداً عقبة في طريقها فمن بأن يقوي جانب حزب الانتقام حيالنا ويزيد في بغضاء الفرنسيين لنا ونشاطهم ضدنا ، فمن بأن يعجل بنشوب حرب فرنسية جديدة لا أعلم وقتئذ أي فائدة يمكن أن نجنبها اذا انتهت بفوزنا . فان حرباً كهذه ولو انتهت بالفوز ستكون مصاباً كبيراً . ولست ممن يمكن أن يأخذوا على عاتقهم تبعة السعي الى دخولها . « هذه اعتبارات أساسية كان يسترشد بها مستشار الامبراطورية وتهديه الى محجة الصواب في دائرة عمله السياسي الخارجى : فالمانيا لم تكن تريد من فرنسا شيئاً إذ كان بسمرك ينبغي أن يعيش مع الجمهورية في سلام ، وكان يتمنى لها الخير فيما اتبعته في الخارج من سعى . على انه لم يكن أحد ينسى أن باريس كانت تمن الى الاقتصاص فلم يكن ندحة عن اتخاذ كل ما كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الرغبة .

ولقد وجد بسمرك أن أعظم أمان هو في عقد المحالفات مع الدول الاخرى حتى يقطع على فرنسا في القارة الطريق الى غرضها الذي كانت تحفیه . فسمى أول ماسعى الى العناية بأن يجد الخصم الابواب في فينا وبطرسبورغ مغلقة في وجهه لانه كان يتحاشى أن يعود الائتلاف الذي كان يتربص

بفريدريك الأكبر الدوائر ويحاول القضاء عليه . كان يتحامي الائتلاف بين فرنسا وروسيا والنمسا والمجر . ولحسن الحظ وقع في مملكة الطونة في أواخر سنة ١٨٧١ تبدل حاسم من الناحية السياسية ، فقد تولى الكونت يوليوس اندراسي وزارة الخارجية بدلا من الكونت فون بويسست الذي كان يدأب على تحقيق خطة ينبغي بها سيادة النمسا في داخل ألمانيا ، وولى وجهه شطر الجنوب الشرقي لآنحو الشمال وبعبارة أخرى نحو البلقان يسعى فيه الى أغراض جديدة لبسلاده . فتفاهم بسمرك مع اندراسي لساعته على تآزر الامبراطوريتين في العمل . ثم خطب في نفس الوقت ود روسيا فلقى من اسكندر الثاني تحبيذا للفكرة واغتيابا بها . وبذلك تم في سنة ١٨٧٣ الاتفاق المسمى بحلف البراطرة الثلاثة الذي وعد على أساسه عواهل ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا بأن يتفاهم ثلاثتهم اذا تعرض سلام أوروبا للخطر وان لا يعقدوا اتفاقات في أية جهة أخرى . وبعد مرور ثمانى سنوات أي في ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ زيد في متانة الاتفاق فجعل معاهدة حياد تتضمن النص على أن يضمن لكل من المتحالفين حياد صديقيه إذا دخل في حرب مع دولة عظمى . وقد دل مستشارا الامبراطورية نفسه على قيمة هذا الاتفاق بقوله : لما كان القيصر اسكندر من الملوك الذين يعول على كلمتهم فانه يحق لنا أن نضمن استتباب السلام مع جارتينا (النمسا والروسيا) سنين . وفوق هذا فان الخطر من ائتلاف فرنسا والروسيا أصبح بالنسبة لألمانيا منتفيا انتفاء تاما كما أصبح اتخاذ فرنسا حيا لنا موقفا سلميا أمرا مضمونا . هذا الى أن ما ارتبط به قيصر (الروسيا) الشاب نحونا من شأنه أن يفسد محاولات حزب الحرب الروسى المعادى لألمانيا في التأثير على قراراته « وهنا أيضا يبدو لنا واضحا جدا ذلك الباعث الذي كان يدعوا الى الحماية من خطط الهجوم الفرنسية .

على أن بسمرك لم يكتف بالكتلة التى خلقها وسط أوروبا طلبا للسلام ، بل زاد عليها حائطا خارجيا قويا اذ وقعت في فيينا في ٢٠ مايو ١٨٨٢ معاهدة

دفاعية بين المانيا والنمسا وايطالية بناء على سعيه فنص فيها قبل كل شيء على انه اذا اعتدت فرنسا على المانيا أو ايطالية دون مسوغ هبت لنصرة من يعتدي عليه كلتا الحليفتين الاخرين . وبذا أوصدت أبواب روما أيضا في وجه طلبات التحالف الفرنسية . واذا زدنا على ذلك ان مملكة الطونة عقدت مع رومانيا في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٣ معاهدة دفاعية أيضا تضمنت تصريحاً خاصاً يسند المانيا ، تبيننا عظم النطاق الذي بلغه بسمرك بمساعيه من أجل أمن المانيا .

لقد كانت فرنسا في الواقع منعزلة ولم تكن ثمة أية فرصة ظاهرة يمكن أن تنهزها لتحقيق أطماعها في استرداد سيادتها في أوروبا فقد أقيم لمداومتها سد لا يمكن أن يفكر في إقامة أقوى منه في القارة . وليس شك في أن سعي بسمرك في حماية الامبراطورية الالمانية الجديدة من الاخطار التي كانت تهددها بلغ حوالى ١٨٨٥ أقصى ما يمكن من النجاح . فقد أدرك مستشار الامبراطورية مبتغاه في المحافظة على السلام بصورة بديعة اذ أصبح من الواجب في حينها نشأ خلاف أن نسمع كلمة برلين الفاصلة وبات في امكانها أن تدرأ أسوء الاحتمالات . وهكذا حالت سياسة الدفاع سياسة عمل فعال للمحافظة على الحالة القائمة ، فلم تم الامبراطورية الفتية وحدها تحت تلك القبة التي أظلتها بالمعاهدات ذات المناحي العديدة والمعقودة بين المانيا والدول الاجنبية ، بل نمت أوروبا نفسها لانها صيغت من كل ما يزعزعها : ومن خلق هذا المركز العام ؟ خلقه مخلوق سنة ١٨٧١ الذي أصبح بفضل بسمرك وهمته العالية وبفضل غريزته السياسية وما تبذره هو المصرف للامور الجاعل من مصلحته الخاصة وهي السلام قانوناً تأتمر بأمره القارة . وهي حالة لم تكن من السيادة التي تستعبد الغير في شيء ولكنها كانت زعامة لخير الجميع

ولقد أصابت جريدة بول مول غازيت الانجليزية كل الصواب حين كتبت عام ١٨٨٣ بمناسبة ذكرى سيدان تقول : ان تفوقاً كالذى تستمتع به المانيا وبالصورة التي يقوم بها ، فريد في بابه . فان مثل هذا النهوذ لم يتم لا مجلثة

عقب ووترلو أو فرنسا عقب سولفيرينو أو القيصر نيقولا بعد أن أخذ الثورة المجرية . وما كان أغلب من عاشوا بين تقاليد التوازن الاوربي ليظنوا ممكناً أن توضع سلطة هائلة كهذه في أيدي حكومة واحدة دون أن يصيب السلام أذى كثير ، وأن يمس استقلال أوروبا وتتأثر رفاهيتها العامة . ومع ذلك فانه ليس ثمة من رجل نزيه - بعد تجربة ثلاثة عشر عاماً - يستطيع أن يشك في أن تفوق ألمانيا في مجموعها كان أسلم عنصر في الحالة الاوربية . اجل ان السياسة الالمانية ارتكبت أخطاءاً إذ الألمان كغيرهم بشر ، لكن وجود هذه القوة السامية العظيمة في وسط أوروبا كان خيراً أوروبا ، ولو ضمن أن تستخدم هذه القوة في المستقبل بنصف الحكمة والتحفظ اللذين استخدمت بهما الى الآن لما كان من لا يجب دوامها - فيما عدا تلك الطائفة القليلة من السياسيين الفرنسيين - سوى نفر قليل . ذلك انه ندر أن استخدمت قوة هائلة كهذه هذا الاستخدام الحسن .

ان نظام المحالفات الذي سار عليه بسمرك لا يمكن أن يدرك قيمته كلها الا مستعرض لما كانت عليه الدول من تنافر حال هذا النظام دون انفجاره . فقد كان هنالك ذلك التنافر بين المانيا وفرنسا مما أسلفنا بيانه . وكان فوق ذلك ما بين ايطاليا والنمسا والمجر مما يبدو للناظر أقل أثراً . وأهم من هذا وذاك وأكبر أثراً ما كان في ذلك الحين من تنافس روسيا وانجلترا على النفوذ في آسيا . على أن أخطر جرح في كيان أوروبا السياسي كان اذ ذاك هو البلقان الذي اتجهت اليه أنظار مملكة الطونة بعد اذ تولى خارجيتها الكونت أندراسي كما أسلفنا القول . ففي تلك الناحية ظهرت روسيا بمطالب واسعة النطاق اذ كانت تسعى من أمد طويل الى امتلاك البوسفور والآستانة عاصمة الدولة العلية ليتيسر لها الخروج من البحر الأسود الى البحر الأبيض المتوسط . فكانت فينا تؤيد الباب العالي وكانت انجلترا تناهض كل تقدم لكبرى الدول السلافية نحو الآستانة لان هذا التقدم كان قميناً أن يهدد الطريق الى الهند .

أما روسيا فجعلت تسعى سعيها بين الشعوب السلافية التي كانت تحت حكم الهلال وتجري وراء مصالحها . فنشبت في سنة ١٨٧٧ الحرب بين تركيا وروسيا . وكان من جرائها خصومة حادة بين فينا وبترسبورغ ولندن . وهنا توسط المستشار الامبراطوري الألماني في مؤتمر برلين صيف ١٨٧٨ فوق بين الخصوم . فأخذت روسيا بيسارابيا واتسع نفوذها في أرمينيا وحصلت النمسا على حق احتلال البوسنة والهرسك وبهذا حلت فترة هدوء لم تلبث أن اندلعت بعدها النار في اماره باغاريا التي كانت خلعت عن عنقها هي وصربيا والجبل الاسود حكم الاتراك . فقد كانت بلغاريا حينذاك منطقة نفوذ لامبراطورية القياصرة . غير أنه سرعان ما ضمم الروس في أن يكونوا سادتها يصرفون مصائر شعبها الذي حررود على النحو الذي يشاءون . فشجرا الخلاف بينهم وبين أميرها اسكندر فون باتنبرج الذي كان لا بد له في آخر الامر من أن يلين لضغط بترسبورغ عليه . ولقد انتهزت النمسا فرصة الفوضى التي لزمت هذا الحادث لاثارة الأتقس على الروسية فأتسم الخرق بين مملكة الطونه وأمبراطورية القياصرة في صورة مقلقة حتى اذا جاء وقت تجديد المحالفة الثلاثية الامبراطورية أبت بترسبورغ هذا التجديد فكان هذا الالباء صدمة صدعت بناء المعاهدات الذي شاده بسمرك وجعلت من الحال أن يجمع نظام الارتباطات المتبادلة ما بين الدولتين المتناظرتين في البلقان رأساً . وهكذا كان من الحتم أن تتبدل سياسة الامبراطورية الالمانية تبديلا حاسما بعد إذ ظل طوال وقته يعمل على أن يبتعد بألمانيا عن المنازعات فلم يكن مع ذلك محيىص عن أن يزداد عداء الدوائر الروسية الوطنية لبرلين . ولقد عرفنا الآن أن قادة الدولة السلافية العظمى العسكريين كانوا مذكاه مؤتمر برلين يفكرون في الاستعداد للدخول في حرب مع ألمانيا فكان بسمرك مضطرا ازاء هذه الحالة التي أعرب عنها جانب كبير من الصحف الروسية بما كان ينشره من تحريض مر الى التخلي عن حله البديع الذي أوجده في النصف الاول من سني

الثمانين . على انه وجسد من هذا المأزق مخرجا مكنه برغم كل شيء من تأمين المانيا وضمان صداقة الخصمين المتنافسين في الشرق الادنى . واذا كان لم يستطع الجمع بينهما فقد استطاع على كل حال أن يتفق مع كل منهما على انفراد ليحضى من وراء ذلك كلمة نافذة هنا وهاهنا . فاستطاع بهذه الصورة أن يكون مركزاً يعمل ذات اليمين وذات الشمال حاثاً هنا وملطفاً هناك فكان كالعنكبوت إذ يمتد نسجه من حوله وإذا توجه خيوطه وجهات متعارضة . وهكذا وصل الى عقد معاهدة ضمان مع الروسيا بينما قد بقيت النمسا في المحالفة الالمانية النمسية المعقودة عام ١٨٧٩ وفي الاتفاق الثلاثي تسندها اتفاقية ايطالية انكليزية في البحر الابيض المتوسط .

لقد عقدت معاهدة الضمان في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧ لمدة ثلاث سنوات عقب مفاوضات طويلة ، وقد نصت في جملتها على ما يأتى : تعهدت المانيا والروسيا أن تلتزم كاتاهما الحياد إذا تورطت احدهما في حرب ، وأعطيت الروسيا الحق فى تهوذ حاسم متفوق فى بلغاريا والروملى الشرقى ، واعتبرت مضايق الاستانة كأنها مقفلة وفاقاً لما تقرر فى مؤتمر برلين حلاً لهذه المسئلة على أن تقنع تركيا بأن لاتعمل استثناءات ما من هذا الحل لمصلحة دولة أخرى . وقد تضمن ملحق سرى خاص النص أيضاً على أن تؤيد المانيا الروسيا فى اقامة حكومة شرعية فى بلغاريا وأن لاتوافق على ارجاع الامير فون باتنبرج . وقد تعهدت المانيا فوق ذلك أن تقف على الحياد فى حالة ما إذا رأى قيصر الروسيا ضروريا أن يتولى بنفسه الدفاع عن مدخل البحر الاسود لحماية لحقوق امبراطوريته وأن تؤيد الاجراءات الروسية تأييداً أدياً وديبلوماسيكياً . ومن يفحص هذه المعاهدة تبده لاول وهلة التساهلات العظيمة التى تساهل فيها بسمارك لامبراطورية القياصرة التى كانت بلامقابل تقريباً من ناحية بطرسبورج . فانه جدير بالملاحظة بصفة خاصة ذلك النص الذى لاتلتزم بموجبه الحيدة المتبادلة فى حالة نشوب

حرب ضد النمسا وفرنسا اذا كانت هذه الحرب قد أثارها اعتداء من جانب أحد الفريقين المتعاهدين . فهنا قد ضحى المستشار الامبراطورى الالماني حتى بجانب من سياسته التى توخى منها الامان الى ذلك الحين وكل هذا ليحمل روسيا على التعاقد معه . لقد فعل ذلك وفى حسابه أن يقبض به على النمسا والمجر أهم خصماء صديقه السلافية . ومن يضع نصب عينه مسلك بسمارك حيال مملكة الطونة يستنب على الفور مرمى معاهدة الضمان . فلقد فعل فى تلك المعاهدة ما من شأنه أن يقوى ظهر فينا قبالة روسيا . وقد تم هذا بمساعيه بذلك الاتفاق الانكليزى الايطالى المعقود فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٧ الذى تعهدت انجلترا وايطاليا بموجبه بالمحافظة على الحالة الراهنة فى البحر الابيض المتوسط والمناطق المتاخمة له وكذلك فى البحر الاسود . وقد انضمت النمسا فى ٢٤ مارس الى هذا الاتفاق أيضاً فكسبت بذلك جانب بريطانيا العظمى تأييداً لمصالحها المناهضة للتوسع السلافى فى الشرق الادنى ووقفت المانيا عن كسب تظاهر الفريقين وتؤيد رغبات المتنافسين . ومثل هذه السياسة — سياسة اليد الخفية كما كان يصفها صاحبها نفسه — لم تكن بحال من الاحوال خديعة تنطوى على الغدر بالنسبة لروسيا أو النمسا بل كانت أسلوباً طريفاً يتفادى به من انقلابات أوروبية كان يمكن أن تصبح خطراً على الريخ الالماني . وقد طاق هذه الانقلابات فى تكوينها أن برلين استطاعت دائماً أن تستخدم نفوذها المملطف هنا وهناك . فلو وقع التصادم على الرغم من ذلك لكان المستشار بحيث يستطيع أن يقرر نتيجة القتال وأن يحسم النزاع بتدخله تدخلا يلقى هذا الصديق أو ذاك شر العواقب . وهكذا أجاد بسمارك التدبير بعمله الجديد الذى توخى به الامان.

على أننا لا بد أن نسلم فوراً بأن حل سنة ١٨٨٧ بالنسبة للحل السابق البديع — ونعنى به نظام المعاهدات — يدل على خطوة واضحة الى الوراء . فقد اضطرت السياسى الحكيم قوة الحوادث والتعرج المتزايد من الخصومات

لاوروبية أن يستبدل بمركزه الأول المتحكم مركزاً ثانياً اقل ثباتاً من الأول
لزعزعته المؤكدة ، فتراكت الاخطار سنة فسنة ، وجعل البلقان — جرح
القارة الذي كان يدمى جانبها اشرقى — يكابد التهاباً يزداد حدة على مر الايام
كما اخذت الجامعة السلافية التي كانت تبغى سيادة روسيا على الشعوب
السلافية في جنوب اوربا الشرقي ترفع رأسها ويزداد الخطر من هذا الارتفاع
شيئاً فشيئاً . وقد كانت تتحرك في فرنسا في نفس الوقت تلك القوى التي
كانت تبغى انتشال الجمهورية من عزلتها وتسعى الى الانضمام إلى دولة
القيصرية ، فكانت باريس اثناء المفاوضة في معاهدة الضمان تتوسل حتى
بالوثائق المزورة لتفسد ما بين بطرسبورغ وبرلين . وهذه كلها كانت سحجاً
في الافق اقلقت بال بسمرك على الدوام ، إذ كان يعلم ان من المشكوك فيه
« تسير القيصر اسكندر بعد ذلك إلا برابطة معاهدة » فبحث في نفس
السنوات الاخيرة التي كان فيها زمام الحكم في يده وراء رابطة جديدة تقى
بلاده شر الاحتمالات المظلمة .

وكانت انجلترا همزة الوصل التي كانت لاتزال متاحة له . وقد رأينا
كيف وفق المستشار الى دفع هذه البلاد الى المحالفة الثلاثية بتلك المعاهدة
الخاصة بالبحر الابيض المتوسط والمعقودة بين ايطاليا والنمسا . وقد اعتبر
بسمرك هذا خطوة عظيمة الى الامام إذ كان ابنه هربرت الذي كان إذذاك
وزيراً في وزارة الخارجية يرى « ان استطاعتنا ربط انجلترا الى هذا الحد
كانت توفيقاً يجب ان لا نستصغر شأنه » على انه مما لا ريب فيه ان المستشار
كان ينتوى السير الى ابعد من ذلك . واليك علاقته بانكلترا في خلال اشتغاله
بتصريف امور السياسة الألمانية نعرضها بإيجاز : كان يسعى الى الانضمام الى
دولة الجزر قبل كل شيء اذا ما توجس خيفة من فقدان روسيا . فقد كان
تحالفه مع النمسا وايطاليا وحدهما لا يكفيهِ إذ كان من رأيه ان ألمانيا بحاجة
الى الاستناد الى دولة عظمى اخرى للمحافظة على مركزها . وهذه الدولة

اما أن تكون روسيا أو بريطانيا العظمى . وقد بداهه بادیء الرأي أن يسير مع الاثنتين لكنه بعد ذلك لما ابتعد عن مناهضة الانجليز جمل يطرق باب لندن كما أتعبته بطرسبورغ . ولذا غنى سنة ١٨٧٦ أثناء فلاق البلقان بالسمي لدى الانجليز وراء معاهدة دون أن يصل الى غرضه طبعاً . ولما أعربت الصحف الروسية سنة ١٨٧٩ عن استيائها من نتيجة مؤتمر برلين بلهجة مرة عاود قرع ذلك الباب لكنه عاد فقطع المفاوضات التي كانت تبدو هذه المرة خيراً من سابقها لما ان توقع ان هذا سيفير قلب روسيا بصورة دائمة . ذلك انه كان يتحاشى أن يعقد مع الانجليز اتفاقاً ما يمكن أن يجر على ألمانيا خطر التورط في حرب انجليزية روسية . وقد أبان صراحة في كتاب بعث به الى اللورد سالسبوري السياسي الانجليزي بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٨٨٧ انه لا يسه ان يجعل بلاده سيفاً لبريطانيا العظمى في القارة . فانه كان يقكر في اتفاق يطلق لكل فريق حريته ويريد أن يظل هنا وفي كل مكان بعيداً يرقب عن كذب . ومن يرد أن يلم بوجهة نظره في تسوية هذه المسألة أوضح ما تكون فليرجع الى طلب التحالف الذي عرضه على انجلترا سنة ١٨٨٩ فقد كان خوفه من إمكان تخلص روسيا برغم معاهدة الضمان زائداً إذ ذاك فأمل أن يصل مع لندن أخيراً الى نتيجة فكلف الكونت هتسفلد السفير الالماني لدى التاميز أن يقترح عل اللورد سالسبوري عقد معاهدة بين ألمانيا وانجلترا الغرض منها الحيولة معاً دون اعتداء فرنسا . وقد جاء في هذا التكليف « ان فكرتي هي ، اذا أقرها صاحب الجلالة ، أن تعقد بين الحكومتين الانجليزية والالمانية معاهدة تتعهد كلتاها بمساعدة احدهما الأخرى اذا هاجمت فرنسا أيّاً منهما في خلال السنة أو السنتين أو الثلاث المقبلة ، وأن تعرض هذه المعاهدة التي تربط الريخ الالماني ، حتى ولو لم يصدر بها قرار برلماني على البرلمان الانجليزي للتصديق عليها وتبلغ رسمياً للريشستاج الالماني . واني اعتقد ان تأثير خطوة صريحة جريئة في هذا السبيل سيكون مروحاً مهدتاً لاني انجلترا وألمانيا وحدهما بل في اوربا بأسرها أيضاً »

هذا ما كان بسمرك يسعى اليه ، واضح للعيان . فهو لم يرد بالاتفاق مع بريطانيا العظمى ان يرتبط معها في مناهضة روسيا . ذلك ان المانيا يجب وفاقاً لرأيه ان لا تكون ابداً مخفراً امامها لحراسة المصالح الانجليزية في القارة الأوربية . فالسير مع بريطانيا العظمى بدأ بيد يجب ان لا يكون الا حيث تلتقى منافع الدولتين او بعبارة اخرى في السهر على فرنسا حتى لا يهكر سلام اوربا . وهذه مخالفة تحتفظ للفريقين باستقلالها التام ولا تعرض اياً منهما لخطر الدخول في حرب لا تتفق وحاجات بلاده . على ان وزير خارجية الجزر البريطانية راوغ فلم يجب بلا او نعم بل ابدى اسفه لانه في تلك الآونة لم يسهه ان يفعل اكثر مما فعل . والسبب الذي من اجله وقف هذا الموقف هو ان اقتراح بسمرك لم يطابق رغبات انجلترا فان لندن كانت تأمل من السير مع احدى دول القارة نفس الذي اراد مستشار الريخ ان يتفادى منه . كانت تسعى وراء حليف تطلقه وقت الحاجة على منافسيها في القارة وعلى روسيا قبل غيرها اذ ذاك . لانه عندما طرق اللورد سالسبوري ابواب برلين في سنة ١٨٨٧ كان يريد ان يكسب المانيا الى جانب السياسة الانجليزية في الشرق الأدنى . وتلك السياسة كانت موجهة كما نعلم ضد روسيا . فلم يشأ بسمرك ان يسير في هذه السبيل واعلن رأيه صراحة قائلاً « ان سياستنا ترمي اذا مست الحاجة ، الى الاستمسك بالمحالفات التي تعرض لنا وتكون معينة لنا فيما اذا اضطرنا الامر الى محاربة جارتينا القويتين في وقت واحد » فمخالفة من هذا القبيل هي التي جرى وراءها في سنة ١٨٨٩

وان من يستعرض الجهاد الهائل الذي جاهده بسمرك لدفع الاخطار عن الامبراطورية الألمانية الجديدة القائمة وسط اوربا وينعم الفكر في تلك الاستحكامات التي اقامها حولها من المعاهدات التي عقدها مع الدول الأخرى ثم يلاحظ مبلغ ما بذله هذا السياسي العظيم في اخريات ايام عمله من مجهود تذليل المصاعب المتراكمة التي كانت تكتنف الحالة العامة ، وللابتعاد ببلاده

القائمة وسط القارة عن الورطات — اقول ان من يفعل هذا يصل دون أن يشعر الى أن يستخلص أنه حتى تلك المهمة العالية مهمة أول مستشار للريخ الالماني لم تعد تكفي على مر الايام للتغلب على الاخطار التي كانت تهدد المانيا . وان تراجعته عن مخالفة البراطرة الثلاثة الى الاتفاق ذي الوجهين الذي عقد مع الروسيا والنمسا والمجر ثم محاولته عبثاً أن يكسب انجلترا الى صفه يدل كله بوضوح تام على أن الاتفاق كان دائب التجهم ، فقد كانت الخصومات التي ألعنا اليها فيما سبق زداد حدة من سنة الى سنة ، وكان الخرق يتسع على الدوام بين مملكة الطونة ودولة القياصرة . أما الدوائر الباريسية التي كانت تطلب الانتقام من وراء ستار فكانت قد انضمت الى حزب قوي يعمل للجامعة السلافية . في حين كانت انجلترا تنظر الى القارة نظرتها اليها في الأوقات السالفة أعنى في ضوء مطالبها المحدقة بالكرة الارضية . وبالجملّة فقد كانت الحوادث تختمر في كل مكان وفي طي الخفاء ابتغاء تغيير الحالة التي كانت قائمة اذ ذاك .

على أن بسمرك قد نجح بدهائه غير العادي في أن يحول الى اللحظة الاخيرة أثناء تسييره دفة الامور في السفينة الالمانية دون وقوع تلك الاحداث العنيفة المظلمة . فان الاحترام الهائل الذي كان يتمتع به في الخارج والذي أكسبته اياه شخصيته في خلال عشرين سنة قضاها في العمل الشاق لاجل السلام ، وذهنه الذاري الذي كان يخضع بمحدثه الازهان ، ثم الثقة بخلوص طويته ، كل هذه كانت قوى لا تعد لها قوى أتاحت له على الوجه الذي كان يتوخاه في عمله نفوذاً حاسماً . وأهم شيء أن الشعب الالماني نما في كنف إدارته الموسومة بالاحتراس والتي حداها الاعتداد فلزمته لذلك الجرأة ونهض نهضة اقتصادية لم يكن ازدهارها هذا الازدهار مما يخطر ببال . ولقد كانت سنو العز الخارجى هي الاعوام التي ارتقت فيها الصناعة الالمانية إذ المت حمى التقدم بأمة اولئك الحالمين السابقين فكأنها كانت تريد ان يدرك جيل واحد ما فاتها في عشرات بل مئات السنين الماضية ، فامتدت المدن في قلب

الريف وظهرت على سطح الارض المصانم في كل مكان وجعل التاجر يتصل بأقصى المعمور . وحفز الالمان أيضاً حب التغرب والاندفاع اليه اندفاعاً اتخذ لدى الشعوب الاوربية شكلاً ثابتاً من حكم البلاد الاجنبية وامتلاك المستعمرات الواسعة . أما لدى الالمان فقد ظهر باديء الأمر في صورة التوسع التجاري ثم لم تلبث بعد ذلك أن رنت الدعوة الى امتلاك المستعمرات فيما وراء البحار لتهاجر اليها تلك القوى الزائدة عن حاجة البلاد . ولقد لبى بسمرك هذا النداء ولكن في شيء من الكراهية والمقاومة لان تفكيره كان منصرفاً الى أساس الرفاهية : الى مركز المانيا في أوروبا نفسها فكان يحس من نفسه ميلاً ظاهراً عن ذلك السعى الى الاغتراب وأخيراً رضخ لتلك الروح الجديدة وكان الفضل الاكبر في طلب كل المستعمرات التي امتلكت فيما بعد لمعونه .

ان المأساة التي أصابت المستشار الامبراطوري الاول هي أن عمله الذي ابتدعه بيده ونعنى به الدولة الالمانية الجديدة ، تبدل تحت يده سريعاً ثم حال فجأة شيئاً لا يشبه خالقه . فقد قدر لحامي حدود الدولة الحذر أن يشهد كيف ان الامة التي لم ينصرف لحظة عن العمل لوقايتها قد اتسعت اطرافها الى ما وراء هذه الحدود ، وان قوى فنية لم يهتمها كما لم يفهم فكرة الديمقراطية الاشتراكية ، قد رفعت رأسها . فلقد تكشفت النهضة التي اوجدها فجأة عن اخطار باطنة لم يقو سلطانها الذي خالفه في السياسة الخارجية هذا النجاح العظيم على مدافعتها على مر الايام ، فبات هذا المجاهد الدؤوب وحيداً وتخلّى عنه العصر الجديد الذي اوجده لالمانيا . وليس شك في ان هذا التطور كان ضرورياً لازماً لووماً مرأ ككل التطورات التاريخية لكنه لم يكن خطر العواقب بالنسبة لذلك الرجل الوحيد المصرف للامور فحسب بل كان كذلك بالنسبة للشعب الالمانى بأسره . ذاك ان المانيا التي خلقها كانت تعيش سياسياً على بطولته . وباعتبار كونها دولة الوسط والدولة ذات الجناحين

المعرضين وباعتبار كونها دولة عظمى جاءت الى الوجود متأخرة ، كانت بحاجة الى بطولة كهذه ليكون لها بعد ذلك حظا الحياة . وبسمرك لم يخلف في المنطقة التي كان يعمل فيها ، في منطقة السياسة الخارجية ، تلاميذ حقيقيين فيما عدا ولده هربرت الذي خرج معه فهل كان هذا ممكنا ؟ وهل يقع عليه من أجله لوم ؟ وهل يسمع العبقرية أن تخلم على من حولها من المتوسطين شيئا من شعاعها ؟ ليس من الهين الاجابة عن هذه الاسئلة اجابة عادلة . لكن الثابت وحده هو أن هذه الحقيقة الواقعة التي ألمعنا اليها كان معناها ، بالنظر الى أحوال المانيا الخاصة ، كارثة مزدوجة . ذلك ان الشعب الالماني لم يكن يملك بعد تلك القرون التي تملكه فيها الاغماء والتمزق ، شيئا من الخبرة بشئون السياسة الخارجية . وفي الوقت الذي كان المستشار المهنك يتولى قيادته اعتاد أن يلقي بمقاليده فيما يتعلق بتلك الشئون الى رئيسه آمنة مطمئنا . وهكذا كانت تنقصه كل غريزة سليمة لتفهم المصالح القومية في حين أن هذه الغرائز من تقاليد الامم الاخرى ولذا لم يكن الشعب في جملته يفهم حياته السياسية . وان خير دليل على هذا النقص الاسامي هو ذلك الحادث الباقي خزيه على الايام . هو أنه لم يحل حزب من أحزاب الريشتاج دون خروج بسمرك في ١٨ مارس ١٨٩٠ بل لم يأسف له . ذلك ان أحدا لم يكن يعلم ما أخسرتة الامة عندما اضطر المستشار الامبراطوري الى تقديم استقالته الى الامبراطور غليوم الثاني فكان هذا الخطر خطر الجهل السياسي العام في المانيا أعظم الاخطار التي كانت تهدد الدولة الجديدة جميعا . وبذا أتيج لتلك الاحداث المظلمة التي كانت تتربص لالمانيا خارج حدودها أن تتفاقم بأسرع مما كان مقدرا لها وان تقوض ذلك الصرح الهائل الذي شاده الجبار العجوز :

٢

الطريق الجديدة وتأثيرها

١٨٩٧ - ١٨٩٠

وقعت استقالة بسمرك في نفس الوقت الذي حل فيه ميعاد تجديد معاهدة الضمان بين روسيا والمانيا فلما لاح أن مركز المستشاريات مزعزعا توجه اليه السفير الروسي في برلين الكونت شوفالوف في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٠ ليسأله رأيه في مد أجل الاتفاقات المعقودة في سنة ١٨٨٧ فأعرب له بسمارك عن رغبته الأكيدة في الاستمساك بتلك الاتفاقات . كذلك كان الامبراطور الشاب غليوم الثاني مؤيدا لتجديد المعاهدة على الرغم من شيء من الكراهية الشخصية كان يضره للقيصر اسكندر . وهكذا أمكن شوفالوف أن يسافر الى بطرسبورغ ليحصل على الموافقة على مد الاتفاق السري ست سنوات . فلما عاد لم يكن بسمرك في مركزه فقطع الروس المفاوضات في الحال . بيد أن الامبراطور استدعى السفير اليه في ٢١ مارس وأكد له انه مصمم كل التصميم على أن لا يحميد عن موقفه الذي التزمه الى الآن حيال روسيا ، وبذا لاح أن مد المعاهدة قد بات مضمونا بخاصة ووزير الخارجية الروسية جيرس قد أعلن مرة رضاه عن هذا المد .

على انه حدث في برلين فجأة تحول حاسم إذ نصح خلفاء بسمرك باتباع « طريق جديدة » في السياسة الالمانية . فكان أول مقتضيات هذه الطريق الجديدة أن يصرف النظر عن معاهدة الضمان مع روسيا وقد أبدت اعتبارات مختلفة في بيان اسباب هذه الاجراءات تضمنتها بحذافيرها مذكرة للكونت إيرشم وكيل وزارة الخارجية مؤرخة في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٠ إذ جاء في هذه المذكرة : أن المعاهدة خليفة أن تجر المانيا الى حرب فضلا عن انها تعد بمثابة خديعة للنمسا وتمكن روسيا من افساد علاقات المانيا بملكة الطونة وبإيطاليا وانكلترا والباب العالي . وذلك دون أن تشتمل على ما يضمن عدم

اعتداء فرنسا . هذا الى انها تجعل روسيا هي التي تحدد زمن الحرب التي قد تنشب في المستقبل في أوروبا . وبغض النظر عن هذه الجوانب العامة فان هذه المعاهدة مما لا يمكن تنفيذه عملياً لان أى تقدم من ناحية روسيا نحو بلغاريا سيحمل النمسا والمجر على الوقوف في وجهه ويجبر المانيا تبعاً لذلك الى ميدان القتال »

وفي ٢٧ مارس سنة ١٨٩٠ أصدر الامبراطور غقب اجتماعه بالمستشار الامبراطوري الجديد الجنرال فون كابريني أمره الى الجنرال فون شفينترز سفير المانيا في بطرسبورغ بأن يصرح في الموضع المناسب « بأن هذا الطرف (برلين) يريد أن يحافظ مع الروسيا على أطيب العلاقات لكن تغيير الاشخاص الذي يحدث في الوقت الحاضر في المانيا والذي يحملنا على أن نتوخى الهدوء وان لا ندخل في مفاوضات بعيدة المدى ، سبب في ذاته لان نرى من الانسب أن لا نجدد المعاهدة »

بهذا اتخذ قرار على أعظم جانب من الأهمية وهدم جانب مهم من ذلك البناء الذي شاده بسمرك حول المانيا تدريجاً مهمة لاحد لها ليضمن لالمانيا الامن من جهات كثيرة ، وقضى على تلك الرابطة السرية با كبر دولة عظمى على الحدود الشرقية أن لا تقوم لها قائمة بعد الآن

وليس شك في ان الآراء الجوهرية التي سبق ايرادها ليست كل السبب الذي حمل رجال واهل مشراسه الجديدين على مسلكهم هذا فان ثمة أسباباً أخرى وبواعث شخصية ربما كانت أقوى تأثيراً فيما اتخذ ، فضلاً عن انها تبقى على أخلاق من باتوا من ذلك الحين أصحاب النفوذ الا كبر نورا واضحا

لقد اعترف صراحة خليفة بسمارك على مركز المستشار ، ذلك الجندي الشريف ذو المواهب الجنرال فون كابريني الذي لم تكن له خبرة بالسياسة ، بأن المسألة عنده كانت أن يجدل فن سلفه العظيم — ذلك الفن الصعب — سهلاً بما يمزجه به من كفاياته هو التي كانت دون كفايات سلفه بمراحل . فلقد

قال لبسمرك نفسه : - « ان رجلا مثلك يستطيع أن يلعب بخمس كرات دفعة واحدة بينما غيرك يحسن اذا اقتصر على كرة أو اثنتين » وبالمثل ما جاء في كتاب الكونت برشم وهو : « ان سياسة معقدة كهذه (يعنى سياسة معاهدة الضمان التى كانت قائمة الى جانب المحالفة الثلاثية) كان نجاحها موضعاً للشك في كل وقت ، لا يسعنا أن نتابع السير عليها بعد اعتزال رجل الدولة الذى كان يستند في عمله الى ثلاثين سنة خبرة والى تفوذ مغناطيسى في الخارج » وهذه كلمات تدل على اعتراف صريح بقصر الباع يزيد في أثره السيئ بالنظر الى المتاعب الهائلة التى كان يسببها لكل زعيم مركز المانيا المعروف ، انه يظهر في الوقت عينه أن هذه المتاعب لم تكن تقدر في نطاقها الحقيقية إذ كان أولو الشأن يعملون على معالجتها بوسائل أخف مما كانت تعالج به الى وقتنا ذاك

على أن الخليفة الحقيقي لبسمرك باعتبار كونه مصرفاً لشؤون السياسة الالمانية لم يكن كبير في بحال من الاحوال بن كان رجلاً في وزارة الخارجية هو المستشار المحاضر فريتس فون هولشتين . وقد ترقى هذا السياسى في عهد المستشار الامبراطورى الاول وظل مدة طويلة متصلاً به اتصالاً وثيقاً حتى طرأ على علاقتهما ما كدرها فجعل يملك أصغر الاثنين بغض شديد وأخذ بمجد على رئيسه الذى اعتاد أن يأمر فيطاع وجسداً لم يقلل من شدته انه كان خفياً . فكاد له في الخفاء ومد له من الدسائس حبلاً ساعدت على سقوطه بصورة حاسمة . ثم كان بعد ذلك أهم قوة محركة في مناهضة معاهدة الضمان والعمل على عدم تجديدها . ولا بد أن الرغبة في الحيلولة دون رجوع البرنس أوتو كانت ذات أثر قوي في عمله . لذلك كان لابد من السير بدزم في « الطريق الجديدة » وقطم العلاقة الروسية الى كان يعنى حتى حينذاك بتعهدا والمحافظة عليها . فجعل قسم وزارة الخارجية السياسى الذى كان هولشتين روحه يقدم المذكرة تلو الاخرى بالنصح بتنكب الطريق التى كانت الامور سائرة فيها الى ذلك الحين .

ولقد وقع هذا الموقف الالمانى من أنفاس الروس وقعاً سيئاً منذ اللحظة الأولى . وإذ كانوا فى بطرسبورج قد تدلّوا عقب خروج بسمرك وقبل أن يعلم قرار المانيا اعتقاداً منهم بأن المانيا تريد مد أجل معاهدة الضمان ، فقد أصابهم طبعاً شيء من الدهول عند ماصدع السفير الالمانى فون شفينتز بالامر الامبراطوري الآنف الذكر أي الرفض . وقد حاول المسيو دى جيرس وزير خارجية روسيا فى الاسابيع التالية محاولات جديدة ابتغاء الوصول الى عقد المعاهدة مع ذلك . والمسيو دى جيرس هو أحد المقتنعين بضرورة مصادقة المانيا وهو الذي حمل قيصره اسكندر الثالث على أن يعقد الاتفاق السرى مع المانيا معلناً الحرب العوان على خصوم ذوى نفوذ كانوا يطلبون انضمام دولتهم الى فرنسا . فكان يشير محذراً الى أن بلاده ستصبح منعزلة ، وأنه لا بد من البحث ما أمكن عن جهة يستند اليها . وكثيراً ما قدم اقتراحات وعرض عروضاً تدل على تساهل بعيد المدى ، ولكنه كان فى كل مرة يصطدم برفض برلين التى لم تتحول عنه . وكان عبثاً حض الكونت فون شفينتز أيضاً على عدم رد يد روسيا الممدودة ، فان كل العروض كانت ترفض فى أدب وبصورة ودية ولكن نهائية .

لقد كانت عواقب ذلك الفعل الحاسم الذى أقدم عليه الرجال الجديدون سرية ، فقد تحركت رأساً تلك القوى المظلمة التى كانت ترمى الى البطش بالمانيا والتى أراد بسمرك بتساهلاته السخية حيال روسيا أن يحول دون انطلاقها . ولقد أمكن السفير الفرنسى فى بطرسبورغ فى ٢٤ أغسطس ١٨٩٠ أن يبعث تقريراً يقول فيه ان التقرب بين فرنسا ودولة القياصرة يتحقق تدريجاً . ورأى ولاية الامور فى باريس ان اللحظة التى يحق للجمهورية أن تأمل فيها الخروج من عزلة فرضها عليها بسمرك عشرين عاماً وأن تكسب فى القارة حليفاً قويا باتت قاب قوسين . وصرعان ما نشطوا الى خطب ود الدولة السلافية التى هشت لهذه المساعي وبشت وان كان ذلك فى شيء من الحيلة والحذر . ففي

٢٣ يولييه ١٨٩١ أدت عمارة بحرية فرنسية بقيادة الاميرال جير في كرونستات زيارة للروسيا كانت مصحوبة باحتفالات عديدة . وفي اليوم التالي قدم وزير خارجية فرنسا اقتراحا بعقد محالفة بين الدولتين . وفي ٢١ أغسطس من نفس السنة كان « الاتفاق الودي » العام أمراً واقعياً وكان بموجبه على فرنسا والروسيا أن تتفاهما في المستقبل على المسائل السياسية الهامة وأن تتفقا معاً على الاجراءات التي تتخذ اذا ما تعرض السلام للخطر .

بذلك تمت بالفعل أول خطوة في سبيل وضع الاساس للوفاق الثلاثي الذي لم يلبث أن صار عاملاً حاسماً في السياسة الاوربية . وقد ظلت فرنسا تثابر حتى حصلت بدل الاصبع الذي كان ممدوداً لها على اليد كلها . فقد كانت لا تني عن السعي وراء عقد اتفاق عسكري ظل المسيو جيرس وزير الخارجية الروسية يناهضه طويلاً . ففي سنة ١٨٩٢ وضع وزير الخارجية ريبو ووزير الحربية فريسينييه مشروعا لهذا الاتفاق في باريس كان يتم بكل وضوح عن الغرض المتوخى من هذا المشروع بأ كمله فقد كان القصد في حالة ما اذا اصطدمت روسيا وفرنسا بالمخالفة الثلاثية أن تنقى كلتا هما بكل قواها في الميدان لا يقاع الهزيمة بدول المحالفة الثلاثية اولا . لكن بطرسبورغ لم ترض بهذا وان كانت قد قبلت مشروعاً جديداً وقع في ١٧ أغسطس او برتشفيف وبواز ديفر رئيساً هيئة اركان الحرب في كل من الدولتين وكان بمثابة اتفاق ذي صبغة دفاعية (١)

وهكذا تم في الخفاء تبدل اساسي في مركز اوروبا السياسي بمخذافيه : فنجحت فرنسا في الخروج من عزلة كانت مضطرة منذ سنة ١٨٧١ الى التزامها ، وانضمت روسيا بعد إذ خشيت التعرض للعزلة عقب رفض تجديد معاهدة الضمان الى الدولة العظمى الواقعة في غرب اوروبا . فانقسمت اوروبا من ذلك

الحين الى حزين فرنسا والروسيا في جانب ودول الوسط وهي المانيا والنمسا والمجر وايطاليا واليهما رومانيا في الجانب الاخر . فبعد ان كانت كفة المانيا هي الراجحة اصبحت هنالك حاله جديدة يمكن نعتها بحق انها توازن بين الدول وتعادل في الاتفاقات المعقودة بينها . على ان المانيا تعرضت لخطر الحرب في ميدانين وهو ما كان بسمرك يعمل على درئه بتلك الهمة . ولا يخفى ان طبيعة الحزين تختلف احدهما عن الاخرى من اول الامر . فلقد كانت كبرى دول الوسط وهي المانيا ذات مصلحة اى مصلحة في المحافظة على السلام . وذلك لسبب بسيط جداً هو أنها لم تكن تسعى الى أغراض ما خارج حدودها الاوروبية . فالحالة التي كانت سائدة إذذاك كانت تقي بحاجاتها وتضمن لها مركزاً سياسياً وقوة اقتصادية . ووثائق المانيا التي ترجع الى ما قبل الحرب ليس فيها على اتساع نطاقها موضع واحد يمكن ان يستخلص منه ولو بصفة غير مباشرة ان برلين كانت تحذوها في اية ناحية نيات فتح خفية وفي هذا كان الطريق الجديد يتبع نفس الخطة التي اختطها بسمرك .

فلقد كانت كلما ابدت النمسا والمجر رغبات ثم عن الميل الى التدخل في شؤون الشرق الادنى لا تتأخر ولها اشتراسه عن التصريح بأنها لا دخل لها في مغامرات كهذه . وفي سنة ١٨٩٦ عند ما حل موعد تجديد المحاهدة الثلاثية خمس سنوات جاءت فينا باقتراحات تبغي بها تغيير نص المعاهدة وتربي الى اكتساب المانيا لتأييدها في الحصول على غايات ايجابية في البلقان اذ كان قادة مملكة الطونة يخشون أن يعظم نفوذ روسيا في بلاد البلقان الى درجة تهددهم وأن تفتح دولة القياصرة الاستانة اذا انحلت تركيا فأرادوا ان يستوثقوا من امكانهم الزحف هم أيضاً في اللحظة الموعودة . فجاء موقف المانيا في كلمة وجيزة واضحة لمستشار الامبراطورية في ذلك الحين البرنس فون هونلووه وهي موجودة في مذكرة له بتاريخ ٢ مارس ١٨٩٦ ونصها « اننا مستمسكون

بالمخالفة الثلاثية جداً لكننا لا نريد أن نجعل منها وسيلة لتحقيق خطط معينة
لننمسا في الشرق فيجب ان تقنع النمسا بصيغة المخالفة الدفاعية اذا كانت
لا تريد أن تسير الى الفناء . فبهذه الروح ظل العمل بالمعاهدة كلما كان الامر
يتعلق بمملكة هابسبورغ . أما حيال ايطاليا اقلق اعضاء المخالفة تقسا واكلهم
ضمانا في ساعة الشدة فقد رأت الحكومة الالمانية نفسها مضطرة فعلا في سنة
١٨٩١ الى انتساحها معها في امور بعينها مما أدى بناء على رغبة رومه الى
إدخال نصين جديدين على اتفاقية المخالفة يسايزان مصالح الحليفة الجنوبية في
البحر الابيض المتوسط اكثر من ذي قبل . فقد كان الامر يتعلق في احد
هذين النصين بالمحافظة على الحالة فيما يختص بشواطئ الادرياتيك وبحرايجه
وجزرهما وفي النص الثاني بشبه جزيرة برقة وطرابلس وتونس . ففيما يتعلق
بالمناطق الاخيرة تعهدت المانيا بتعريض ايطاليا في احتلال إحدى جهاتها اذا
تزعزعت الحالة القائمة . وقد تساهلت المانيا في الامرين وان كان على غير
ارادتها وذلك تقاديا من فقدان حليفها في الجنوب اذا لم تجبها الى رغباتها .
وهذه الظاهرة في سياسة برلين كانت تبدو دائما كلما ظهرت سحابة في
الافق الاوروبي تهدد بوقوع قتال . ذلك ان السلام كان في مصلحة المانيا
ولازمة من لازمات هذه المصلحة . ومن ثم كان سهر الالمان عليه ومحاذرتهم
الشديدة ان يكدر فضلا عن محاولتهم التأثير على حلفائهم بتجنب كل
مشوع خطر .

على انه كيف كانت الامور في الناحية الاخرى وبعبارة أخرى عند ذلك
الفريق الفرنسي الرومي الذي كان قد ظهر ولما يكدر . ليس من سبيل الى الشك
في ان هذه الناحية كانت تحدوها من بادىء الامر ميول بعينها ترمى الى
احداث تغييرات في اوروبا . فقد كانت الروسية تتوق من قديم الزمان
الى تحقيق غرض طالما اشتهته : ذلك أن تلك الدولة السلافية العظيمة كانت
تسمى الى ايجاد مخرج الى البحر الى الابيض المتوسط وترغب في ان تخضع لسلطانها

الاستانة عاصمة تركيا والمضائق التي تربط البحر الاسود بالبحر الابيض المتوسط .
وفرق ذلك كان انصار التآزر مع فرنسا يأملون في اتساع النفوذ
الرومي في البلقان وكان دعاة الجامعة السلافية التي كانت تطالب بزعامة
الروسيا لشعوب البلقان في الزاوية الجنوبية الشرقية من اوروبا — يحرضون
علانية وعلى الدوام ضد المانيا وذلك بقولهم ان المستشار الامبراطوري
الالماني اتخذ موقفاً عدائياً لدولة القياصرة وهو مالم يكن حقيقياً بحال من
الاحوال . وقد كان هذا دائماً منهم منذ مؤتمر برلين المعقود في سنة ١٨٧٨ والذي
توسط فيه بسمرق في انهاء الحروب الروسية التركية . وعلى كل فقد كانت
هنالك مساع تبذل لم تكن تتفق والاحتفاظ بالحالة الراهنة .

وفي فرنسا ؟ اننا نعلم أنهم لم يستطيعوا أن يتعزوا منذ سنة ١٨٧١ عن
فقدان السيادة التي كانت لهم في اوروبا . كما نعلم أن استرداد الازاس واللورين
كان الامنية الخفية التي كانت تحمى ذوى الوطنية ، أمنية لم يكن أحد يذكرها
لكنهم كانوا يفكرون دائماً فيها . ففي ابريل سنة ١٨٩١ أى في نفس الايام
التي كانت تتقرب فيها الجمهورية الى روسيا وصف الجنرال جاليفيه الفرنسي
الحالة بين فرنسا و المانيا ، على مارواه الملحق العسكري الالماني في باريس في
تقرير له ، كما يلي . « ليس أحد في الامتين يريد الحرب لكن كل العقلاء يرون
ن لا مفر من هذه الحرب من أجل الازاس واللورين . ومن المؤكد — مالم
طرأ حوادث غير عادية ليست في الحسبان — ان فرنسا لن تكون البادية
يد أنه اذا شمرت روسيا الحرب على المانيا فلن يكون في وسم حكومة ما
ن تمنع فرنسا عن الاشتراك » أما ان هذا الرأي ليس رأي رجل عسكري وحده
بل انه يعبر أيضاً عما كان يجول في خواطر الدوائر السياسية فما تثبته الوثائق
مدينة التي ترجع الى تلك الايام .

لقد كانت باريس تسعى في سنة ١٨٩١ الى الضغط على روما ضغطاً شديداً
بتغاء الحيلولة دون تجديد المحالفة الثلاثية فقد سئل وزير الخارجية الايطالية
وديني من جانب فرنسا (وهذا وارد في أقوال له) : — « هل ايطاليا ملزمة

بمساعدة ألمانيا في حالة ما إذا دخلت فرنسا حرباً لاسترداد الألزاس واللورين «
وفي سنة ١٨٩٤ قال ريسمان السفير الإيطالي في باريس مايلي : « ان فكرة إعادة
السيادة الفرنسية في أوروبا لا تزال حية في قلوب الفرنسيين أجمعين بلامراء . . .
فقد أراد الفرنسيون أن ينتظروا أولاً ريثما ينتهي أجل المحالفة الثلاثية أملاً
منهم في أن لا تتجدد هذه المحالفة ثانية في سنة ١٨٩٦ وهذا يدل على أن
ذكرى سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ لم تتلاش بعد ففرنسا تريد أن تحارب في المرة
المقبلة وهي واثقة تماماً بقوتها الحربية » وأوضح عبارة من هذه الكلمات
مافاه به رئيس الوزارة الفرنسية برجوا سنة ١٨٩٦ للمدير العام بوديو الذي
بعثه كرئيس الوزارة الإيطالية الى باريس حينذاك إذ قال له صراحة
« انه مامن حكومة فرنسية يسمها أن تجامل إيطاليا أو تتقرب اليها مادامت هذه
باقية في المحالفة الثلاثية . ان الرأي العام الفرنسي والسياسة الفرنسية . . .
سيكونان مهما ظهر على السطح من أمور مسيرين من الاعماق بفكرة واحدة
هي استرداد الألزاس واللورين فهذه المسألة مسألة الألزاس واللورين ستقدم
دائماً على ماعدها الى أن تحل . وما دامت إيطاليا بمخالفتها لألمانيا تؤيد
المطالب الألمانية في الألزاس واللورين فلن تستطيع فرنسا أن تتساهل معها
في أية نقطة بل يجب أن تعمل ما استطاعت على أن تجعل حياتها صعبة » وليس
أوضح من هذا في الاعراب عن الباعث الذي كان يحرك الموقف في بلاد السين
ذلك الموقف الذي كان مرعي للاظهار . و « استرداد الألزاس واللورين »
لم يكن ليتم إلا بتغيير الحالة التي كانت سائدة إذ ذاك . لهذا كانت في باريس
أيضاً ميول محسوسة جداً معادية للسلام . فقد أرادوا أن يترقبوا ساعة
القصاص وان يعدوا العدة ما أمكن من كل جانب ليسيروا في المرة المقبلة « واثقين
كل الثقة » . ومن ثم عقدوا أول ماعقدوا ذلك الاتفاق العسكري مع روسيا
لقد كانت النقطة الثانية في برنامج باريس كما تؤيدها كلمات بورجوا :
اخراج إيطاليا من المحالفة الثلاثية . ومنذ عام ١٨٩١ ورجال إيطاليا يشكون
شكوى تزايدت على مر الايام من المضايقات التي تعرضت بلادهم لها من جانب

فرنسا . وقد صرح السفير ريسمان الذى أسلفنا ذكره في سنة ١٨٩٣ بقوله :
« ان علاقة ايطاليا بفرنسا تسوء على الدوام فان الفرنسيين أخذوا يسعون من
سنين سعيًا ظاهرًا لصرفها عن المحالفة الثلاثية بالاضرار بمصالحها من الناحية
التجارية والمالية » وكتب بيلوف ممثل المانيا في روما في ذلك الحين يقول
في شهر يولييه ١٨٩٥ : « ان البارون بلان (وزير الخارجية الايطالية) لا ينى
بذكرني في الايام الاخيرة بأن السياسة الفرنسية حيال ايطاليا تجري وراء
غرض واحد ، ولا توجهها الا وجهة نظر واحدة وذلك : التفريق بين ايطاليا
والمحالفة الثلاثية أو بعبارة أصح ألمانيا . وسعى الفرنسيين الى تحقيق هذا
الغرض بالاساءة الى الايطاليين ومحاولة ارهابهم بمعاداتهم والتنكر لهم
لا بمحاسنتهم ، غلطة وبعد عن الكياسة . ذلك ان الايطالى كسائح لافونتين
تخلع عنه الشمس الملائقة معطفه ولا تخلعه عنه الريح الباردة . »

وهكذا كانت السياسة الفرنسية بعد أن زال عنها الضغط الشديد الذى
كانت تحده يد بسمرك الماهرة تسعى سعيًا متواصلًا الى تقوية معسكرها
هي فحسب بل الى الاقلال أيضًا من شأن الفريق المعادى وعرقلة توسعه
ما أمكن . فكان القائمون على السين يندفعون الى الامام في شئ كثير من
الضجة لا يأتقون من أية وسيلة يحطمون بها نظام المحالفات الذى أقامته
ألمانيا لضمان أمنها ، ذلك النظام الذى قام في وجه الجهود الفرنسية الطموحة
سدًا منيماً .

وقد كان أول مفعله ولاية الامور في برلين أن حاولوا توسيع ماتبقى في
وسط أوربا بعد أن لم تجدد معاهدة الضمان مع روسيا - تقول حاولوا توسيع
ماتبقى من هذه المحالفات وتكلمته من ناحية أخرى وذلك بالسعي الى التقرب
من بريطانيا العظمى . فكانت البداية حسنة نوعًا ما ، إذ عقدت في أول يولييه
١٨٩٠ معاهدة بين المانيا وانجلترا حصلت بموجبها المانيا على جزيرة هيلجو
لاند بينما أعطيت زنجبار للبريطانيين . وهذا فضلا عما اتفق الفريقان عليه من

تحديد مستعمراتهما في أفريقيا . لكنه عقب ذلك بقليل تبين ان انجلترا
انما ترى المصلحة في الاستناد الى كتلة وسط أوروبا استناداً ضعيفاً جداً ، فلم
حاولت ايطاليا في سنة ١٨٩١ أن تجعل من الاتفاقات التي تبادلت فيها
المذكرات مع بريطانيا العظمى في عهد بسمارك معاهدة محالفة ثابتة الحدود
أعلن رئيس الوزارة البريطانية اللورد سالسبوري الى الكونت هتزلدسفير
المانيا في حديث له معه أثبتته الاخير في برقية بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٩١ ، انه
- أي اللورد سالسبوري - لا يسهه « بالنظر الى الاحوال البرلمانية وتهيب زملائه »
أن يوافق على طلب ايطاليا . وقد تلت ذلك مفاوضات كانت هذه الآراء
تعود فيدلى بها فيها . وأيضاً لما أعقبت حكومة المحافظين وزارة للأحرار
لم تدم طويلاً لم يكن ممكناً حمل وزير خارجيتها اللورد روزبري على ابداء
تساهل يذكر . وكل ما أمكن الفوز به هو موافقة كتابية قدمها في خريف
١٨٩٢ وصرح فيها برأيه الشخصي المحض وهو « أنه اذا اعتدت فرنسا على
ايطاليا بلامبر فان مصالح انجلترا باعتبار كونها من دول البحر الابيض
المتوسط ودولة الهند ستحملها بطبيعة الحال على تأييد ايطاليا » فهذا التأكيد
المبهم كان كل ما أمكن روما أن تبلغه حينذاك .

وتقضت الايام فاذا بين لندن وبرلين احتكاك لايسر من أجل مسائل
تتعلق بالمستعمرات وبخاصة في أفريقيا . فقد ظهر جلياً تقريباً ان تلك الجزر
البريطانية الحاكمة العالم لم تكن تنظر بعين الرضا الى اتساع النفوذ الالماني في
مناطق ماوراء البحار فوق ما اتسع ، فأوغر هذا صدر برلين ايغاراً كان يزداد
على مر الايام وبات من المتعذر التوفيق بين وجهتي نظر الفريقين . فولهامشتراسه
كانت تسعى الى ايجاد صلة ثابتة بين المحالفة الثلاثية وانجلترا بينما كان السياسة
البريطانيون يدلون في كل مرة على ميل الى اتخاذ دول الوسط مخفراً أمامياً
لهم في القارة يدافع عن مصالحهم . وقد كان مركز المانيا في هذا الشأن سيئاً

جداً لان القارة الاوربية كانت بعد إذ تم التحالف بين فرنسا والروسيا منقسمة الى معسكرين وهذا الطرف بعينه هو الذي مكن بريطانيا العظمى من أن تقف بمعزل عن الفريقين تستفيد من خصومتهم . وبخاصة اللورد سالسبوري الذي عاد الى الحكم سنة ١٨٩٥ فانه سار في هذه الطريق وعمل على ابقاء دولته في تلك « العزلة المجيدة » وهكذا كان الى جانب فريقى القارة فريق سياسى ثالث منعزل بنفسه وذلك الفريق هو انجلترا .

لقد سعت المانيا كل سعي لمقاومة هذه الحالة التى كان معناها اضعاف مركزها فوق ضعفه فقصدت أولاً الى تحسين علاقاتها بالروسيا من جديد . ففى بدء عام ١٨٩٤ أنهيت حرب جبركية ظلت رحاها تدار عدة سنوات مع الدولة السلافية العظمى وقام مقامها اتفاق تجاري ، وبيان ذلك أن خلف كابرئى الذى تولى منصب مستشار الريخ في خريف هذا العام بعينه كان خبيراً بالروسيا وقريباً للبيت القيصرى ونعنى به البرنس كودفيج فون هوهنلوهمه — شلنجنفيرست ، فلما مات القيصر العجوز اسكندر الثالث في أول نوفمبر ١ٸ٩٤ بدأ الامبراطور الالماني يتبادل مع ابنه نيقولا الثاني رسائل شخصية حارة أملأ منه أن ينشر نقوده على أكبر مقام في بطرسبورغ

وفي مستهل سنة ١٨٩٥ حدث حادث هام : فان خاتمة الحرب اليابانية الصينية فى الشرق الاقصى كانت نصراً باهراً للجزر اليابانية التى كانت تطورت من الوجهة العسكرية تطوراً قويا والتى كانت تسعى من ذلك الحين الى تثبيت أقدامها فوق القارة الاسيوية بمطالبة الصين بالنزول لها قبل كل شئ عن بورت آرثر وجزء من منشوريا فوق فورموزه وجزائر فيشر . هنا تبين مصرفو السياسة الالمانية « خطر الجنس الاصفر » وكانوا صيبا لتبادل الوزارات الآراء فى هذا الشأن، فطالبت الروسيا الدول العظمى بأن تعترضن فى طوكيو سوية على نيات اليابان الواسعة النطاق إذ كانت للروسيا أكبر مصلحة فى أن لا يكون لها منافس جديد فى شرق آسيا حيث كانت تفكر فى نشر سلطانها

دائماً ، الامر الذي أفضى الى التنازع بينها وبين إنجلترا فعلاً . لكن إنجلترا رفضت الاشتراك في هذا العمل رامية بلاريب الى الابقاء على اليابان أولاً لتتخذها في مستقبل الايام حليفة لها . أما فرنسا حليفة روسيا فوافقت وكذلك فعلت المانيا . وفي خلال ذلك كان صلح شيمونوزيكي قد أمضى في ١٧ ابريل بين الصين واليابان فحصلت اليابان في القارة الاسيوية على المنطقة التي كان لا بد من النزول لها عنها ولكن مصغرة . غير أنها كانت تطلب دائماً مسافات مهمة . وفي ٢٣ ابريل رفع ممثلو روسيا وفرنسا ومانيا الى اليابان حض حكوماتهم لها على أن تصرف نظراً عن شواطئ آسيا . وكان أن استعمل وزير ألمانيا المفوض في هذا التبليغ لهجة شديدة متخطيا تعليمات برلين فأثار بذلك في طوكيو شعوراً مراً بالمذلة وهي التي كانت ترى في احتجاج الدول الاوربية الثلاث حرمانا لها من جانب من ثمار انتصارها . وقد اضطرت اليابان الى الرضوخ والتنزل عما كانت تسعى الى امتلاكه في آسيا .

ان الاعتبارات التي أدت بالمانيا الى موازنة روسيا موازنة قوية في رغباتها في شرق آسيا كانت ترمى في جوهرها الى تحسين مركز المانيا في أوروبا . فقد كانت الفكرة انه اذا نجحت المانيا في « تثبيت روسيا في شرق آسيا » وبعبارة أخرى في تشجيع الدولة السلافية العظمى على التوسع في الشرق الاقصى ، فان الضغط على ما يسمى بالشرق الادنى في الجانب الاوربي ذلك الضغط الخطر يختفي اذ ذاك . كذلك كان يؤمل أن تنصرف دولة القيصرية عن خططها في انبلاقان وتعديل عن الاستانة فتنتفي بذلك الخصومة بين فينا وبترسبورغ ويرتفع الخطر عن الجبهة الالمانية الشرقية . وفي الواقع ان عشر السنوات التي تلت كانت تثبت صواب هذه الفكرة ، فان العلاقات بين دول الوسط والروسيا تولاها الهدوء عقب ذلك . اذ اجتمع في سبتمبر ١٨٩٦ القيصر نيقولا الثاني والامبراطور غليوم في سيليزيا واتفق كلاهما على المحافظة

على تركيا بكيانها الذي كانت عليه اذ ذاك . ولم يكن معنى هذا ان روسيا وقفت مؤقتاً عن السعى الى احداث تغييرات في تلك الجهة بل ان معناه رضاؤها بأن تبقى العلاقة بين البحرين الاسود والابيض المتوسط زمناً ما في أيدي الدولة العثمانية الواهنة حتى لا تأتي على الاقل دولة أخرى وتثبت اقدامها هناك . وقد أعقب ذلك ببقليل أى في سنة ١٨٩٧ أن عقد بين النمسا والمجر والروسيا اتفاق تمهدت بموجبه كلتاها بالمحافظة على حالة الشرق الادنى اذ ذاك . وهكذا تحولت الهولة الروسية فعلياً عن أوروبا الى آسيا تطلب فيها أرضاً ومخرجاً أميناً الى البحر اذا أمكن .

كل هذه الحوادث أثرت في حالة أوروبا بأسرها تأثيراً عظيماً فتراخى من الجهة الشرقية ذلك الطوق المزدوج الذي ضربته المحالفة الروسية الفرنسية حول ألمانيا . واضطرت فرنسا ، حتى لا تخسر صديقتها السلافى الى الموافقة على تحوله . ولما كانت الجمهورية في نفس الوقت يزداد ما بينها وبين انجائرة من تضارب المصالح من جراء مساعيها الاستعمارية في افريقيا على الاخص ، نشأ شىء يشبه التقرب بين دول القارة الاوربية حتى لم تعد عزلة انجائره تبدو عزلة مختارة فحسب بل ظهرت كأنها وحدة اجبارية . وكان على الاثر أن انصرف ولاية الامور في برلين عن الجزر البريطانية المتدلة بسبب فشل المساعى التى بذلت للتقرب منها . فكانوا يتحدثون بتأليف عصبة في القارة ضد بريطانيا العظمى يحدوهم بالتأكيـد غرض غير ظاهر هو حمل انجائره على التحالف معهم مؤملين أن تأتي انجائره يوماً فتطالب من نفسها ذلك التقرب .

وليس شك في أن الحكومة الانجليزية قد نظرت الى تبدل الحال بجمليتها في القارة في شىء من القلق وأنها سعت الى مناهضتها . ومن محاولاتها في هذا السبيل ان سالسبورى ظهر في صيف ١٨٩٥ بفكرة تقسيم تركيا . فقد خاطب السفير الالماني في لندن بدون واسطة تقريباً وعقب السعى المشترك الذي وجهته روسيا وفرنسا والمانيا ضد معاهدة شيمونوزيكى ببضعة اشهر ، نقول

خاطب السفير الألماني الكونت هتزل في تقسيم الامبراطورية العثمانية «المتعفة». وكان يتكلم بذلك في حذر وبلهجة ليست واضحة كل الوضوح لكنه خصص من أجزاء تركيا البانيا وطرابلس لمتى بهما إيطاليا وكان يلوح انه يريد ان يجيب روسيا الى رغباتها في الاستانة الى حد معين . وهذه النقطة الاخرى من شأنها أن تستهوي استهواء مدهشاً جداً . ذلك ان مبدأ ثابتاً من مبادئ السياسة الانجليزية كان منذ عشرات السنين وظل بعد ذلك : العزم على عدم السماح لدولة القياصرة بأن تصبح المتسلطة على المضائق لانها بذلك يمكن أن تشيع الاضطراب في علاقة بريطانيا بالهند . واذن فلا بد من افتراض ان الاقتراح كان يرمي قبل كل شيء الى أن يوظف في أوروبا تلك المنازعات التي كانت خلافاً لمصلحة إنجلترا توشك أن تنام بعد إذ تمحولات الروسيا عن الشرق الأدنى الى الاقصى . وقد رد هتزل في الحال بحق إذ قال كيف يمكن أن يعتقد رئيس الوزارة البريطانية بإمكان تقسيم الامبراطورية العثمانية بين ذوي الشأن «تقسيماً ودياً» . ولفتت برلين النظر الى أن سعى إيطاليا نحو البانيا وطرابلس يوجد بين النمسا وإيطاليا هوة واسعة ويقضى من جراء ذلك على المحالفة الثلاثية . ثم رفضت هذه الخطة في عزم لانهم لم يريدوا أن تثار في صورة مفتعلة كافة مشا كل الشرق الأدنى التي كانت اذ ذاك هادئة . وهكذا لم يلبث سالسبورى أن عدل موقفه وأن اعترف بعد ذلك بأنه لم ينتو أن يعطى الدردنيل للروسين .

بعد ان رد ذلك الهجوم الخفى عن مركز القارة الجديد الذي كان في مصلحة المانيا اكثر من غيره ، لم تكن وزارة الخارجية الألمانية قد قطعت الامل بتاتا في أن تنضج انكسرة يوما لفكرة التحالف مع المانيا .

بيد ان رجال هذه الوزارة سلكوا للوصول الى هذا الغرض سبيلا معكوسة فجعلوا يظهرون الشدة لبريطانيا العظمى عياناً ابتغاء اقناعها بمحاولهم والتدليل لها على قوتهم وهم في هذا يحدوهم شعورهم بتحسين مركز بلادهم . من

ذلك انه لما ذاع في أواخر سنة ١٨٩٥ أن الانكليزي جيمسن غزا دولة البوير في جنوب أفريقيا هبت الحكومة الالمانية التي كانت معنية إذ ذاك بتعهد العلاقات الطيبة مع البوير تخشى أن تضم انكلترة بلادهم اليها، تطالب بالمحافظة على استقلال الترنسفال بدعوى أن لها هناك مصالح تجارية هامة تريد أن تصان . وفي نفس الوقت لمحت للندن بأن لا حاجة بها الى المغالاة في تقدير الخصومة القائمة بين فريقى الدول الاوروبية « لان هذه الخصومة خفت كثيراً في الايام الاخيرة ، وان فكرة حل ما بين هذه الدول من مسائل قائمة دون التفات الى المصالح الانكليزية قد تجدد هوى فى انفس دوائر كثيرة اذا طرحت في صورة بارزة » ومعنى هذا ان المانيا تحذر بريطانيا العظمى بأن لا تتجاهلها . ثم لما جاء الخبر بأن البوير هزموا متطوعة جيمسن بعث الامبراطور غليوم فى ٣ يناير ١٨٩٦ الى كروجر بتلغراف كتب فى وزارة الخارجية يهنئ فيه رئيس الترنسفال بنجاحه فى رد الاعتداء الخارجى عن استقلال بلاده فأثارت هذه البرقية فى بريطانيا العظمى سخطاً عظيماً لان هذه البلاد كانت تعتبر البوير رعايا انكلترة فعادت هذا الامر عملاً غير ودى وتدخل غير مقبول . وسادت صحف الجزر البريطانية لهجة تنم عن « مرارة عامة وامتعاض عميق جداً » على أن برلين كانت تلتطف بتأثيرها من شدة مطالب البوير التي كانت بعيدة المدى تذهب حتى الى الانفصال عن انكلترة واثزن هولشتين أملاً فى أن يحمل فرنسا على السير مع المانيا وسمى فوق ذلك الى اشراك الروسيا أيضاً . رامياً من وراء هذا الى تحقيق فكرة الكتلة الاوروبية . لكنه لم يلق أذناً صاغية أو قلباً يبادل له الود فان بعض الصحف الباريسية الكبرى كان يذكر صراحة باللائاس واللورين ويعلن أنه لا ينبغي أن تعقد محادثات غير طبيعية .

وليس شك فى ان هذا الحادث بحذافيه قد ساعد سالبورى على تنفيذ خطئه التى أعمل الفكرة فيها طويلاً وهى التنصل بتاتاً من المحالفة الثلاثية . وذلك انه لما سعت النمسا لى لندن فى أوائل سنة ١٨٩٦ الى مد أجل الاتفاق

المعقود سنة ١٨٨٧ بين مملكة الطونة وإيطاليا وانكترا على شؤون البحر الأبيض المتوسط وتوسيع نطاقه ، كان جواب رئيس الوزارة الانجليزية بالرفض وبذا تمت « العزلة المجيدة » التي لم تن الجزر البريطانية عن طلبها إذ قطعت تلك العلاقة المترامية بالمخالفة الثلاثية وبقت صلة كانت تزداد مع الأيام وهنا وكان أن وقع نقيض ما كانت برلين تأمله وتتمناه . ولقد جعل الامبراطور غليوم الثاني عقب ذلك إشير عبثاً لبريطانيا العظمى الى الاخطار التي تهددها من فرنسا ويدعوها الى الانضمام الى المحالفة الثلاثية .

لقد كان موقف الرفض الذي وقفته بريطانيا العظمى خطراً بالنظر الى إيطاليا بنوع خاص . فان هذه الدولة تنتمي الى دول البحر الأبيض المتوسط قبل كل شيء . فلم يكن بد لها من الاعتماد على ما بين فرنسا وانجلترا من تنافر لتحاول بالاستناد الى هذه الناحية أو تلك تحقيق ما تطلبه . فلما سحبت انجلترا يدها منها أصبح يخشى أن ترجح كفة الدين يسمعون في إيطاليا الى توجيه السياسة الإيطالية نحو فرنسا . وقد كانت إيطاليا متورطة في الحبشة في حرب استعمارية عصبية حينما أخذ اللورد سالسبوري ينفذ عزمه على التحول عن المحالفة الثلاثية . وكان يلوح في الوقت نفسه كأنما تنشأ الرابطة بين انكلترا وفرنسا بعد ان عقد الفريقان اتفاقاً في شأن سيام على انه قد أعقب ذلك بقليل أن اشتد التنافر بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط إذ دفع وزير المستعمرات البريطانية تشمبرلين اللورد سالسبوري الى أن ينهز فرصة وقوع قلاقل في الاقطار المصرية لتسيير حملة عسكرية في جنوب تلك الدولة التي كانت تحتلها بريطانيا العظمى . وقد صور عمله هذا بأنه لشد أزر الحنود الإيطالية في الحبشة فأرضى برلين كثيراً ، لكنه أسخط باريس التي قابلته بأشد مقاومة لأنها كانت ترى أن سالسبوري إنما يرمى الى تقوية مركز انكلترا في مصر وجعل احتلالها لتلك البلاد أبدياً . وقد انضمت روسيا

الى باريس في موقفها هذا فاشتد بذلك الخلاف بين المحالفة الثنائية والجزر البريطانية ومع ذلك فلم يفض هذا الموقف الى احداث أي تغيير جوهري في سياسة سالسبورى ، كما ان انصراف روسيا عن المسائل الاوروبية — وهو الذي تقرر كما مر بنا بالمعاهدة التى عقدت مع النمسا على الشرق الادنى — لم يكن له أدنى تأثير في رئيس الوزارة الانكليزية. فقد تعمقت انكلترا في وحدتها حتى لخص هو هنلوه المستشار الامبراطورى في شهر فبراير سنة ١٨٩٧ وبمناسبة ثورة كريت ، مالمقيته المانيا مع انكلترا ، في تلك الكلمات المرة إذ قال . « تعهد من جانبنا وحرية في العمل من جانب انكلترا . لقد كان هذا في هذه المرة كما كان في كل مرة العقبة التى تعترض طريق التفاهم . »

اننا لو اخلصنا النتائج التى تمخضت عنها السنوات السبع التالية لاعتزال بسمرك منصب مستشار الامبراطورية لما كان لنا محيص عن تقرير أن مركز الامبراطورية الالمانية ساء بلا ريب . فقد ذهب عنها أمنها في القارة وهو الذي كانت تبرز فيه غيرها . وصحيح ان الخطر الذى كان يهددها من ناحية فرنسا وروسيا وتحالفهما معاً كان قد خف بتحول روسيا الى آسيا لكنه كان موجوداً وظل كذلك . وقد فقدت المحالفة في حين شيئاً من أهميتها وان كانت قد ظل محتفظاً بها عدة للمستقبل هذا الى انه لم يمكن التغلب على ذلك الشقاق المشؤوم الذى قسم أوروبا الى فريقين . وفوق ذلك فان المانيا لم تجد بديلاً من تعاهدها مع روسيا بالتعاقد مع انجلترا . اذ كان الامر على النقيض من ذلك فتصلت الجزر البريطانية من المحالفة الثلاثية ووقفت قبالة المعسكرين الاوربيين مستقلة عنهما تستطيع في المستقبل أن تختار بملء حريتها بين الفريقين من يكسبه انضمامها الرجحان . أما نظام المحالفات الثلاثية فقد كان فوق ما أصابه من ضآلة يزخر بتيارات مقلقة لم تكن في صالحه على مر الايام . فان ايطاليا التى كانت بادىء بدء تعلق أهمية كبرى على عقد اتفاق مع انجلترا أصبحت يلاحظ عليها ميل بعينه الى تحقيق أغراضها في البحر الابيض المتوسط بالتقرب الى

فرنسا . ومملكة الطونة التي تركتها بريطانيا العظمى وحدها تعالج وقف التقدم
الروسي في الشرق الأدنى ، سرعان ما جعلت من ذلك الحين تفكر في جر المانيا
حليفها القوية في الشمال الى مسيرتها في تحقيق رغباتها . أما المانيا فكانت
بالتأكيد تدفع هذا في عزم لكنه كان يخشى ان يأتي وقت ان عاجلا وإن
أجلا تضطر فيه الى التساهل مع صديقتها الوحيدة المضمونة

ولاريب ان مصر في أمور المانيا كانوا يجهلون المصاعب الهائلة التي كانت
تكتنف مهمتهم . فقد أملوا أول ما أملوا أن تكون بينهم وبين انجلترا رابطة
وثيقة وتركوا روسيا من أجل ذلك قبل أن يبلغوا غرضهم . ثم لما تحالفت
الروسيا مع فرنسا وبقيت انجلترا تتدخل حاولوا أن يحكموا صلاتهم بالروسيا
من جديد وحلوا حتى بالمضي مع فرنسا . ومسلك كهذا ما كان ليخطر ببال
أبدًا لو أنهم لم يغالوا في تقدير قوتهم .

كان « الطريق الجديد » الذي سارت فيه السياسة الالمانية بعد المستشار
الامبراطوري الاول يختلف عن طريق هذا المستشار بقدر انطلاق رجال
العهد الجديد الى ميدان السياسة العالمية غير المأهون وتوغلهم فيه بكل قواهم .
وصحيح كل الصحة أن المانيا لم تكن بالنسبة لغيرها من الدول العظمى بل
بالنسبة الى دول من الدرجة الثانية تملك في البلدان الاجنبية الا اراضي قليلة
جداً ضئيلة النعم كانت تبعث اليها بما يزيد من أبنائها وتقضي فيها لباناتها من
المواد الاولية . فقد كانت الصناعة في تلك الاثناء قد ازدهرت في بلادها
وازداد سكانها وخرج تجارها يريدون أرض الله الواسعة . وكان روح التقدم
والتوسع ، ذلك الروح الذي أوصل بلاداً أخرى الى طلب وامتلاك طائفة من
المستعمرات الهائلة . يتطلب عملاً ونجاحاً . ولم يكن هذا الروح سطحياً مفتعلاً
بل هو قد لازم قوة طبيعية نامية وخرج معها من أعماق أمة اتحدت سياسياً
وجعلت تبشكر وتوجد وتنمو قوية لا يعنور مجهودها كلال . هذا الروح لم
يلبث أيضاً أن انتقل بطبيعة الحال الى رجال كانوا في القنة وكانوا يديرون دفعة

السفينة . لكنه جعل على الانظار غشاوة حالت دون استبانة قواين الحقيقة الصارمة ، وحملت الناس على نسيان ان الدولة الالمانية كانت لاتزال في نظر الغير تلك الحديثة النعمة بين دول استحوذ عليها حب الاستعمار ، وانها وهي القائمة وسط القارة عرضة للاخطار بحاجة الى قاعدة أمينة واسعة ما أمكن تركيز عليها قبل أن تقفز الى الفضاء المترامى الاطراف لكن المانيا بدل ان تفعل ذلك حاولت لثقها الشعبية التي كانت تعظم على الدوام — أن تنتزع لنفسها كلما سنحت فرصة مركزاً صالحاً فيما وراء البحار غير مستندة في ذلك الا على قاعدة المحالفة الثلاثية . فأعلنت في همة وبصورة تنطوي على التسرع عن مطالبتها المتواضعة حقاً ولم تجعل بالها الى أنها بذلك قد غيرت انفس أقرب جيرانها اليها وأثارتهم وهم الذين كانوا يسهرون على أموالهم يحدوهم حسد الغنى لا حسد الفقر والاول أشد خطراً وأبلغ مضره . وليس شك في أن الالمان كانوا على حق من جهة المبدأ في أنهم أرادوا هم أيضاً لا أنفسهم شيئاً حيث رأوا الغير يجمعون كل ما أمكن أن تعمل اليه أيديهم . لكن الصورة التي كانوا يعلنون بها مطالبهم للناس كان يصحبها شيء من ضجة الصبيان الذين لم تعركهم الايام فكانت هذه الضجة تؤذي اليافعين حيث لم تكن هنالك حاجة الى ازعاجهم . ومن الامثلة البينة على ذلك ، المظهر الذي ظهرت به برلين في مسألة الترنسفال ، فان مسلكها كانه كان من شأنه أن يجعل الغير يرون فيها لازمات حديث النعمة وصفاته وهم الذين كانوا لا ينفكون عن وصفها بهذا الوصف فسهلت بذلك على مناظرها الذين كانوا ينفسون عليها مركزها تسوبيء سمعتها وتصويرها في صورة المكدر للسلام ، الامر الذي كانت بعيدة عنه كل البعد .

لقد كان طبعاً بعض القادة يخلعون من لونهم وأسلوبهم على السياسة الالمانية بمقدار كبير . أما العالم فكان لا يرى في المقدمة الا الامبراطور غليوم الثاني ذلك الملك الفتى الذي أقال بسمرك من عمله . ولقد عنيت دعاية خصومنا

في الحرب العظمى بتصوير ذلك السيد في صورة المستبد الذي لا ينى بمحاول
اخضاع أوروبا بل العالم كله لو أمكن لمشيئته وسلطانة . وليس في هذا كله ذرة
من الحقيقة فان غليوم الثاني كان في الواقع على تقيض تلك الطبائع التي تتطلب
السيادة والتوسع في السلطان في عزم ثابت دون أن يكون لصالح الغير في
نظرها أي اعتبار . فقد كان غليوم الثاني رجلا حمله استعداد الخيال الى
الاعتقاد بأن الله أجلسه على العرش فدفعه يقينه بقدسية رسالته الى أن يطلق
العنان لحالاته النفسية الدائبة وانفعالاته القوية الكثيرة التبدل . وهو لم
تكن تنقصه بحال من الاحوال غريزة سليمة بل ان نفس الحواشي المرذولة التي
كان يجب أن يعلق بها على أوراق الحكومة محتذيا في ذلك مثال جده العظيم
فريدريك الثاني كانت تتم عن أنه كان يتبين الصواب من اللحظة الاولى .
لكن الذي كان ينقصه هو ضبط عنان التفكير الطليق والوضوح الذي يجب أن
يلازم الحساب السياسي المنطقي . فكان أن جعل الناس والحوادث التي كانت تفعل
في شعوره تؤثر عليه وتطرح به . فهو كان اذن ضعيفا أكثر منه قويا .
وكثيرا ما كان يقصد بالكلمات الضخمة التي كان ينطق بها وحركات العظمة
التي كان يبديها اخفاء قلق يساوره .

ولقد كان في نظر العالم المحيط به ككل الدين يستحوذ عليهم الشعور
بانهم فوق غيرهم مرتبة ، لا يمكن التكهن بما يمكن أن يصدر عنهم . فقد كان
في المجتمع خليقا أن يأمر بالطفه اللوب كما كان ممكنا أن يسيء الى النفس
اساءة بليغة . وقد سدت عليه الطريق الى العالم الحقيقي رغباته وآماله وواطفه
الشخصية الجامحة . ولا شك مطلقا في انه كانت تحدوه ارادة شريفة لعمل الخير
لامته كما كان مؤكدا انه كان من انصار السلام الصميمين . فانه في نفس الوقت
الذي كان يتكلم فيه عن سيفه كان يفعل ذلك تهيبا من تجريده ولانه كان
يأمل أن يكفى الانذار بقوة المانيا الحربية دون استخدام هذه القوة . ولم
يكن يفكر وهو يفعل ذلك في أن من السهل أن يستغل من لا يريد وزله الخير

هذه السمات ضده فيصورونها على أنها تصريحات جديدة تكشف عن رغبة خطيرة في الحرب . ولو أنه كان يرمى حقيقة الى حرب أو غزو لما فوت على نفسه كل الفرص التي أتت له أيام حكمه للدخول في حرب يمنع بها فرنسا من أن تقوى على مر الايام على مقاومته . فلقد كان ينبغي السلام لان الاقدام على عمل حربي كبير لم يكن يتفق وطبيعته الرقيقة المتأثرة . وأخيراً فأن للشعب الذي ظل على الرغم من كل انتقاد يعترف به رئيساً له وسيداً مدة ثلاثين عاماً وعليه واجباً في أن يسأل الى أي مدى كان الامبراطور مسئولاً عن اضعاف مركز المانيا . فان الواقع أنه لم يكن له في سياسة بلاده الخارجية ذلك التأثير الذي كان ينسب اليه . فانه كان هناك كما أسلفنا الاشارة رجل آخر هو صاحب الكلمة النافذة في تلك السياسة والمصرف الحقيقي لها في خلال خمس عشرة السنة التي تلت انسحاب بسمرك . وذلك المصرف الحقيقي الذي كان يعمل من وراء ستار هو فريتس فون هولشتين فان هذا الرجل كان في وزارة الخارجية على تقيض الامبراطور . فلم يكن يظهر مطلقاً بل كان يحيا حياة رجل معتزل يزيده تقدم السنين ابتعاداً عن الناس وتجنباً لعشرتهم . هذا الرجل كان يرفض الرتب والالقب ويقنع بمركز متواضع جداً بالنسبة لغيره : مركز المستشار الخاص . والذي كان يحركه ويستثيره الى العمل هو شعوره بالسلطة التي كان يملكها في الخفاء لانه كان في الواقع يدير من غرفة عمله الهادئة دفعة السياسة الالمانية ويصرف مصائر الامم من هذه الناحية . فنه كان يكتب عن مسائل اليوم بهم لا تعرف التعب بيانات ومذكرات كانت ترسم طريق العمل لرؤسائه الذين كان عليهم أن يظهرُوا أمام الجمهور . ومنها كان يتبادل الرسائل السرية الشاملة مع أهم الممثلين الالمان في الخارج وأعظمهم شأنًا ليكونوا هم أيضاً على علم بافكاره ونياته فيتصرفوا وفقاً لها .

وقد أدى به شغفه الحار بالتسلط على الغير وتحاشيه الاختلاط بمن هم حوله الى اساءة الظن تدريجاً باخوانه وعدم الثقة بهم حتى بات هذا له كالعلة

تلازمه . وقد لجأ من أجل ذلك الى الدسائس والانتقام حتى أصبح خصومه وأصدقائه على السواء يخشونه . وليس شك ان في هولشتين كان ذا عقل راجع على غيره من العقول ، لكن هذا العقل لم تكن تغذيه المواطف الحارة أو يستمد قواه من حياة قوية النبض بل كان عقلاً ناعماً لنفسه فكانت السياسة في نظره غير ما كانت في نظر بسمرك ، ليست الفن الذي يدرك به المرء مما هو ممكن لان الفن يتطلب غريزة تطابق الشعور وادراك الممكن يتطلب خبرة عظيمة ثم لصاحبها بعد أن يتعرض كيانه للعب الحوادث ويشهد هذا الكيان تطوراتها . أما هولشتين فكانت السياسة حساباً شديداً موزونة دقائقه وعملاً جامداً يكاد يكون عامياً له قوانينه وقواعده التي يجب التزامها . هما كانت الظروف . وسر تفوقه على من عداه من الساسة الالمان في وزارة الخارجية هو في انه كان يلم كل الالمام بالاوراق الموجودة في تلك الوزارة وانه كان من تفكيره النشيط بحيث يفهم الحاضر بدقة ويزن شؤون وزناً دقيقاً . أما الامور التي لم تكن مما توزن أو يدركها العقل والتي تلعب مع ذلك دوراً كبيراً في الحياة السياسية والعادية على السواء فلم يكن يحفل بها . وقد كان بالتأكيّد وطنياً عن عقيدة ورجلاً مخلصاً للمهمة التي انتزعها في الغالب لنفسه والقاهها على عاتقه . لكنه من البين جداً ان هذا لم يكن كافياً له لان يكون كفاً للمصاعب الهائلة التي كانت تلازم المحافظة على مركز المانيا والدفاع عنه . وبغض النظر عن أن طلب هولشتين للسلطة كان يؤثر في حكمه فان أسلوبه الجامد الغريب المنطوي على التكهن والمضاربة والذي كان يحاول به معالجة الحوادث ، كان وبالاً على السياسة الالمانية .

وان المرء ليتساءل اليوم بحق : كيف أمكن أن توضع أمور الدولة الالمانية الفتية التي كانت عرضة لان تعبت بها الاحداث والتي أحاطها بسمرك بسياسات كامل يقيها الاخطار في مثل هذه الايدي فلا ينزع الامر منها بمجرد وقوع

أول خطأ؟ والجواب عن هذا ليس فقط في ذلك الجهل بالامور السياسية وعدم الاهتمام بما كان يجري ، فان السواد الاعظم لم يكن يدرك من الحوادث الحقيقية الاظلمة الباهت الذي كانت الصحف تلقيه فيما بعد ، بل ان العارفين أيضا الذين كانوا مطلعين على خبايا الامور لم يكن عملهم يعدو أن يهزوا رؤوسهم كلما جد أمر دون أن يحتجوا عليه احتجاجا فعالا في حين أن كبار الساسة كانوا مطويين في نظام هولشتين .

وأذن فايضاح ذلك اعلم ، اسلفنا . فهو يطالعنا من نظرة نلقيها على ذلك العصر بأ كمله . وقد تناولنا الكلام عن النهضة الاقتصادية في تلك السنين التي بحثناها ورأينا كيف تفتح لمانيا عصر من الثراء المتزايد . فعظم شأن الاهالي الذين كانوا في بداية القرن يحبون حياة متواضعة محدودة ، وازدادت رفاهيتهم وأنتجت الصناعة مشروعات عظيمة بفضل جماهير العمال ، وأحكم التاجر صلاته بالعالم بأسره ابتغاء تصريف بضاعته . غير ان هذا التطور بأ كمله كان يتجه اتجاه واحد : الى الخارج ، الى القضاء ، الى أرض الله الواسعة . وكان التطور فتيا متهوراً لا تسنده تقاليد أو تدعمه أدمغة . فلقد نسي شعب الشعراء والمفكرين احلامه السابقة لكنه استبدل بتلك الاحلام السابقة مثلاً علياً كان قد فات أوانها فلم تعد تصلح لذلك الزمن . وقد اهتدى الى قبس من الحقيقة فاندفع الى الناحية الجديدة نابذاً في الوقت عينه كل قديم . شعاره الطلب والتقدم والرقى والنفوذ يعترف بها في كل مكان ويوعظ بها على رؤوس الاشهاد ، فكان ان نشأ عن ذلك شيئان : ظهور امام العالم في غير تفكير وعبارات ضخمة عريضة ، وخروج اليه في صورة مستفزة في غير ما حاجة الى الاستفزاز . هذا الى تبجيل هائل للعقل الحاسب الذي كان يلوح انه القائد الامين الى النجاح . وقد كان العقل هو الاله الحقيقي لذلك العصر ، عليه أن يفز والالهة القديمة ويثل عروشها لانه بمعونه قد أصبح السير في الطريق الجديد الى

الحقيقة سيراً ميسراً • أما أحب بنات هذا الاله وهى الميكانيكا التى خلقت
السكك الحديدية والبواخر وآلاف وسائل الراحة والكسب فقد حلت
بمعجزاتها المحسوسة محل معجزات الايمان التى سادت فيما مضى من الزمان •
وأمن دلالة على كيان عصر من العصور هو الاسلوب الفنى ، فهو الذى
يعكس وجه الجيل الحقيقى لانه يرينا كيف استطاع الجيل أن يكون قلبه
الداخلى ويعرضه • أما عشرات السنين التى نقنول الكلام عنها هنا فلم تلد
إلا أسلوباً ممجوجاً خلواً من الدوق • فالأدب والتصوير تحولت مدارسهما
سراعاً الى تمجيد الواقع وخلف المذهب المادى مذهب الريالزم وباتت العلوم
الطبيعية باعتبارها الوحيدة التى تركز اليها لانها تركز على حقائق محسوسة
نوعاً من الديانة •

وطبيعى أن تسري هذه الحركة التى وصفناها الى ماحولها . بيد أنها وجدت
فى المانيا تحمساً خاصاً يدل على سلامة النية ، وظهرت فيها فى صورة بارزة
لان الشعب الالماني كان يعيش قبلها فى عزلة المستضعف الحالم فبات يسمع
لاول مرة بعد قرون صيحة الدعوة الى القوة تحملها الريح الجديدة • وأصبح
ما صار عند الغير عادة أمينة طبيعية ونعى به التوق الى التوسع والكسب
والوجود العالمى ، يؤثر فى دولة وسط أوروبا التى ظلت طويلاً مهمومة ممزقة
كمقيدة جديدة فى كيان وهب الالمان أنفسهم له فى مثل نشاط الصبى وعدم
تبصر الشباب • فلم يلبثوا أن أساءوا فهم ريالزم بسمرك فآثا تراها منهم
مادية وآونة مضاربة لم يعمل فيها حساب دقيق • وهكذا أصبح الشعب بأسره
لا يخلص لروح • وؤسس الجمهورية فكان لجميعهم يد فى التحول حتى هذا الذى
تم فى مصير البلاد السياسى •

هذا هو السبب الحقيقي في أن الألمان لم يفهموا الغلطات التي ارتكبت وأن الذين ارتكبوها كانوا أبناء حقيقيين للوسط الذي كانوا يعيشون فيه . ويجب ليكون النقد مادلا أن لا يقتصر على الأفراد بل أن يتسم للعصر كله فانه بذلك تكون النظرة الى الماضي ذات معنى عميق للحاضر .



٣

نشأة الوفاق المصري

١٨٩٨ — ١٩٠٧

أخذ مركز ألمانيا كما أسلفنا القول في الفصل السابق يتحسن منذ سنة ١٨٩٥ تقريباً تحسناً عظيماً إذ جعلت روسيا من تلك اللحظة تدير ظهرها لأوروبا وتتطلع الى بسط سلطانها على شرق آسيا . والى هذا الظرف السعيد يرجع السبب حتى فيما أحرزته ألمانيا على أثر ذلك إذ ضمنت لنفسها مرفأً في الصين بفضل ذلك التفاهم مع الدولة السلافية العظمى . فقد ظهرت في ربيع سنة ١٨٩٥ فكرة الحصول على كياوتشاو أول ما ظهرت وكان اختيار هذا المكان راجعاً الى بعده عن منطقة النفوذ الانجليزية البعد الكافي لان يبعد عن ذهن بريطانيا العظمى أن ألمانيا تنازعها مكانها . وابتدأت المفاوضات في أوائل العام التالي مع حكومة الصين دون أن تقضى الى نتيجة . وجدير هنا بالملاحظة قول سفير الصين في بطرسبورغ لسفير ألمانيا هنالك البرنس فون رادولين : « انه بدون استخدام شيء من القوة يصعب حل مسألة التنازل » . كذلك زميله في برلين قد نصح باتباع هذا المسلك الحازم . بل ان وزير روسيا المفوض في بكين الكونت كاسنين أبدى للبرنس رادولين كما ورد في تقرير لهذا الأخير : « ان التلطف في ابداء المطالب أمر طيب في أوروبا لكن الصين ليست محله ولن تفهمه . وفي الصين متسع للجميع : لنا ولفرنسا ولألمانيا . فغريب ان تقنع ألمانيا بهذه المطالب القليلة بعد تلك الخدمات الهائلة التي أدتها للصينيين » . ومع ذلك فان برلين ظلت على الرغم من هذا التشجيع تسير بخطى حذرة جداً حتى صيف ١٨٩٧ إذ حصل الامبراطور غليوم الثاني على موافقة روسيا وعلى تأكيده من القيصر بالمساعدة في هذا الباب . وهكذا خطت برلين الى العمل فتذرعت في خريف تلك السنة بمقتل بعض المرسلين الكاثوليك الالمان في شانتونج وسارت سيراً حازماً فدخلت السفن الألمانية ميناء كياوتشاو وانتهت المفاوضات التي دارت بمقدار اتفاقية ايجار مع الصين ضمنت لألمانيا المكان الذي كانت تطلبه .

أما الطرف السعيد الثاني الذي ضمن لمانيا في تلك السنوات تطوراً هادئاً فقد كان ذلك التنازع المتزايد بين الدول العظمى على المستعمرات ، وذلك التصادم بين روسيا وانجلترا في آسيا وفرنسا وانجلترا في أفريقيا تصادمات محدودة الرغبة الاستعمارية في فتوحات عظيمة في بلاد الغير . فقد حمل هذا الامر الواقع برلين على التزام خطة رمت الى الابتعاد بالمانيا عن دائرة هذه المنازعات لتظل مستمتعة بحريتها فكانت برلين في ذلك تطلب مثل العزلة التي ظلت انجلترا تحت حكم سالسبوري مستمسكة بها صيانة لمصالحها . وقد سارت المانيا على هذه الخطة منذ تولى برنارد فون بيلوف وزارة خارجيتها ، وقد شغل بعد ذلك منصب المستشار الامبراطوري فيها .

ولقد أرسل بيلوف في ٨ يناير سنة ١٨٩٨ الى السفير الالماني في لندن بمناسبة كياوتشاو تعليمات جاء فيها : « أن روسيا على وشك أن تضع يدها على ثلاث مناطق صينية لاسبيل الى نعتها بانها أقاليم لاتساع مساحتها اتساعاً هائلاً . والمنتظر أن تحدث هذه انسيات هياجاً شديداً في انكلترا . على أن الحكومة الالمانية قد وفقت الى تحقيق طلباتها المتواضعة في كياوتشاو ودون أن ترتبط باعانة روسيا على تحقيق برنامجها في آسيا » . الى أن قال :

« والصداقة التي تربط جلالة الامبراطور بالقيصر وتجعل للاخير حقاً أديباً في تأييد المانيا تخول مولانا الاعظم حقاً في أن يستمع له ويحترم رأيه في كل الحالات التي تتطلب مساعدة المانيا في تحقيق أغراض روسية . فاذا أهملت المشورة الالمانية ولم يعمل بها فان الامبراطور يستعيد كامل حريته في أن يقرر ما تستلزمه إذ ذاك مصالح المانيا . وتاريخ ثمانية عشر العام الاخيرة يقدم لنا مثالا للنتائج الطيبة التي أسفرت عنها حالة مشابهة بين المانيا والنمسا فان المحالفة التي عقدت أولاً في سنة ١٨٧٩ بين الدولتين لم تكن تتناول مشاكل البلقان ولم تكن النمسا تستطيع أن تعتمد على هذه المحالفة اذا هي اتبعت في شؤون البلقان سياسة استفزاز وهذا هو السبب الذي من أجله كنا نسم

القوم يوجه على مر السنين بأن المحالفة الثلاثية لم تفد النمسا شيئاً لأنها لا تتناول البلقان حيث النمسا لا تتعرض للأذى الأمن ناحيته . وهذه الحالة التي قيل بعيبها هي التي ترجع إليها أوروبا الفضل فيما سادها من سلام تلك السنين الطويلة . ذلك ان المعاهدة الألمانية النمسوية على ما فيها من ثلمات سدت الصداقة بين الامبراطورين فراغها كان من شأنها أن تجعل آراء المانيا اللطيفة مسموعة لدى الامبراطور فرنسوا جوزيف وحكومته . ولو أن الامر لم يكن كذلك وكان الاتفاق النمسوي الألماني يربط المانيا ربطاً محكما بكل ما في ذلك من مصالح النمسا في البلقان وسياسة النمسا في هذه البلاد ، لما استطاع وزير نمسوي بل لما استطاع الامبراطور فرنسوا جوزيف محب السلام أن يقاوم الرغبة في دفع المانيا وراء الاغراض النمسوية وكانت الحرب من أجل بيزانطة قد خيض غمارها من زمان وأصبحت خريطة أوروبا بل خريطة العالم غيرها حينذاك .

« وان الذي ضمن للعالم السلام لم يكن معاهدة بل استقلال المانيا في العمل ونصيحتها التي تبديها . فلنأمل أن يظل هذا العاملان في الشرق الاقصى عنصرين لنشر السلام في العالم . »

والملك ما أراد بيلوف أن يعاينه الانجليز : « نحن الالمان تربطنا بالروسيين علاقات حسنة وليس من شأننا التعرض لخطط توسعهم الذي لا ترحب به بريطانيا العظمى . فنحن بعيدون عن خطط التوسع هذه لنستطيع حينما أمكن أن نتصحح بالاعتدال . فقوتنا ينبغي في مصاحبة القوى المتضاربة كلها أن تكون في استقلالنا التام عن كل فريق »

فالوثيقة التي أوردناها هنا تدل على جانب من البرنامج الذي وضع في ذلك الحين لسياسة المانيا . فالابتعاد في حذر عن خلافات الغير كان الوسيلة التي أريد بها المحافظة على حسن العلاقات مع الجميع والانتفاع من ذلك حينما تدعو مناسبتة . لكنه كان يراد قبل كل شيء أن يتحقق من وراء ذلك أهم غرض وهو

المحافظة على سلام أوروبا الوسطى ، لانه مادام المرء بعيداً عن منازعات الجيران فهو خليك أن لا يتورط فيها ، وان يتحاشى كل خطر للحرب. وقد ظل الالمان في السنوات التي تلت منطقيين في التزام هذه الخطة مناهضين كل اغراء يطالعهم من مختلف الجوانب لاجراج امبراطورية وسط أوروبا من عزلتها .

وقد كان أول اغراء من ناحية انجلترا وفي ربيع سنة ١٨٩٨ إذ كتب السفير الالمانى في لندن الكونت فون هتسفلد في ٢٩ مارس تقريراً عن حديث سرى جداً جرى له مع تشمبرلن وزير مستعمرات انجلترا صرح له فيه هذا الاخير بأن : « الحالة السياسية قد اتخذت الآن اتجاهاً جديداً لا يسمح لانجلترا بأن تظل محافظة طويلاً على سياستها التقليدية التي سارت عليها إلى الآن ويعنى بها سياسية العزلة . فالحكومة الانجليزية مضطرة الى أن تتخذ قريباً قرارات على جانب من الاهمية . وهي تضمن اليوم تأييد الرأى العام إذاهي عدلت عن سياسة العزلة وخرجت تطلب المحالفات التي قد تسهل عليها ايضاً ما طالما تمتته من المحافظة على السلام »

وقد اشار تشمبرلن في هذه المناسبة الى المنازعات الشديدة التي كانت قائمة في ذلك الحين بين انجلترا والروسيا في الصين والى الخصومة القائمة بين انجلترا وفرنسا في غرب افريقيا وكان من رأيه بعد أن انتقل الى الكلام عن العلاقات بين بريطانيا العظمى والمانيا ان لكلا البلدين مصلحة سياسية واحدة ، وان ماهنا لك من خلافت صغيرة على المستعمرات يمكن أن يسوى اذا أمكن الوصول في الوقت ذاته الى تفاهم على المصالح السياسية الكبرى . ثم جرى الحديث بتشمبرلن الى موضوع انضمام انجلترا الى المحالفة السياسية . والحديث ممتع جداً من نواح كثيرة فهو يدلنا أولاً على ان تطوراً كان يجرى في انجلترا يناقض ما أسلفنا وصفه من تطور المانيا على خط مستقيم ، فان دوائر يعينها في الجزر البريطانية كانت تحس الحاجة ماسة الى العدول عن موقف

العزلة الذي اتخذته البلاد بمحض إرادتها ، وإلى البحث عن فريق من فرق القارة يستند إليه . وفكرة كهذه كان منشأها الرغبة في المنفعة الذاتية . والجدير بالملاحظة أن وزير الخارجية الانجليزية لم يكن هو المتقدم باقتراح الانضمام إلى المحالفة الثلاثية بل وزير المستعمرات الذي رأيناه يلعب دوراً مستقلاً تقريباً في الخلاف الذي قام بين فرنسا وإنجلترا من أجل مصر . ووزير المستعمرات هو الوزير الذي تقض مضجعه بصفة خاصة متاعب امبراطوريته فيما وراء البحار . فالذي كان يسعى إليه هو بلا ريب تقوية مركز بريطانيا العظمى بأزاء الدولتين اللتين تناظراها مناظرة محسوسة في ميدان الاستعمار وهما روسيا وفرنسا ، فإذا انضمت إنجلترا إلى المحالفة الثلاثية أمكنها بانسباط سلطانها في القارة الأوروبية أن تضغط على منافستها ضغطاً محسوساً جداً . واذن فقد كان مسعاها ينطوي على نيتها التي ترمي إلى أن تجعل من دول الوسط أداة لخدمة المصالح الانجليزية .

على أنه كيف تجعل هذه الخطة بحيث تتفق ووجهات النظر التي تسير سياسة برلين ؟ اننا نذكر أن وللمشتراسة كانت تطلب منذ سنة ١٨٩٠ محالفة مع إنجلترا مستعملة في ذلك كل لهجة ، لكنها كانت تفكر في محالفة غير التي كان يطلبها وزير المستعمرات الانجليزي . إذ كانت تسعى إلى أن تحمي ألمانيا من تطويق روسيا وفرنسا لها سائرة في ذلك على مبادئ بسمرك . والآن وقد بات هذا التطويق أخف خطراً مما كان بفضل ما طرأ على السياسة العالمية ، تظهر من الجانب الآخر نية ترمي إلى استخدام ألمانيا وحليفاتها أداة مهمة لخدمة المصالح البريطانية في النزاع القائم حول المستعمرات فكيف يتفق هذا والفكرة الأساسية التي ترمي إلى الاستقلال التام ؟

لقد رد البرنس ييلوف على كتاب هتسفيلد الآنف الذكر على الفور وبعبارة أخرى في ٣٠ مارس فأكد في أوله — مقتنياً في ذلك أثر بسمرك —

أن « الاتفاق مع إنجلترا لا يربط إلا الحكومة الانجليزية القائمة نظراً للحالة السائدة بين الأحزاب وبعبارة أخرى للمبادلة الدائمة بين المحافظين والاحرار فيجب لدوام هذا الاتفاق أن يبرمه البرلمان الانجليزي » . وفيما عدا ذلك فقد نوه بيلوف بان إنجلترا ينبغي أن تحاول التفاهم مع روسيا على شرق آسيا لانها حينذاك لاتعود تخشى عداوة فرنسا . وهذه النصيحة الاخيرة كانت بمثابة روفان مقنع حيال اقتراح تشمبرلان .

على ان وزير المستعمرات الانجليزي لم ييأس بل اعلن كما جاء في تقرير لهتسلفه مؤرخ في أول ابريل « انه ايضا من رأيه عرض الاتفاق على البرلمان وانه لا يخامره ادنى ريب في ابرام البرلمان له وموافقة الرأي العام عليه . وهذا الاجراء لا يمنع من ادخال نص أو نصوص مصرية على المعاهدة » .

عقب ذلك بيومين قدم بيلوف اعتراضاته على تلك الخطة بحذافيرها فأشار في كتاب الى الموقف البالغ في العداء الذي كانت تقفه الصحافة الانجليزية ثم قال « ان أولئك الذين لاتزال أغاني السخرية من المانيا وأمباطورها ترن في آذانهم سينضم اليهم في مناهضة المحالفة مع المانيا أنصار النظرية القديمة القائلة باستقلال إنجلترا وعزلتها : نظرية اللورد سلسبري ، ثم أنصار التعاون مع فرنسا . فاذا رفض البرلمان والرأي العام الانجليزي المحالفة مع المانيا فان نتيجة ذلك تصحح أردأ لبرلين منها للندن اذ أن المانيا التي لا يرهقها في الوقت الحاضر شيء داخل أوروبا أو خارجها أو يهددها من ناحية روسيا تكون قد حاولت دون حاجة ماسة أن تتحالف مع أعداء روسيا . على انه اذا أخفقت هذه المحاولة الاولى لان ممثلي الشعب الانجليزي يكونون قد نظروا الى الحالة باهدأ من نظرة الساسة الالمان فذئ يصبح فرضا من تلك اللحظة فصاعدا على السياسة الفرنسية الروسية أن تناهض المانيا دون تردد وقبل أن يكون أمام إنجلترا الوقت الكافي لادراك ضرورة التعاون بين المانيا وبينها . فالمانيا ستصبح والحالة هذه هدفا لعداوة المحالفة الثنائية في حين أن إنجلترا

التي تقف اليوم في المقدمة ستسحب عند اللزوم الى النصف الثاني وترك
حول القارة يناقش الحساب بعضها بعضاً . وختم بيلوف كتابه بقوله : « ان
الحكومة الالمانية لاتستطيع والامور كما هي اليوم ان تعطي الحكومة
شأ كيداً ما » .

من هذه البيانات تتضح لنا نية برلين حلية وهي اتخاذ الزعم بأنهم في
بريطانيا العظمى لايعتقدون بامكان تحقيق اقتراح تشمبرلن زريعة للرفض
فان الالمان لم يريدوا احكام صلاتهم بلندن خشية ان تتعكر بذلك علاقات
المانيا بالروسيا وهي التي تحسنت في الزمن الاخير وهذا يطابق الاسس الجديدة
التي يبنى عليها موقف المانيا بأسره . وقد جاء جواب تشمبرلن حديراً بالملاحظة
إذ أقر صراحة بأن خطته في الانضمام الى المحالفة الثلاثية ترمي الى عرقلة
مساعي روسيا في التوسع في شرق آسيا . وقد ارسل عتسفلد في ٢٥ ابريل
سنة ١٨٩٧ تقريراً يقول فيه « ان وزير المستعمرات الانكليزي يرى أن
تصريحاً مشتركاً بأن الروسية ينبغي أن تقنع بما حصلت عليه من فائدة
وان لاتتجاوز نقطة معينة هو الوسيلة الوحيدة في تجنب الحرب في
المستقبل بين الدول ذوات المصلحة في الصين وبين روسيا اذ ان روسيا
سترى استحالة المضي في خططها بازاء تفوق كهذا » وهذا . طلب كانت
المانيا تستطيع أن تؤديه اذا هي اعتزمت ان تخدم الاغراض الانجليزية لكن
توغل الدولة السلافية العظمى في شرق آسيا كان من شأنه كما اثبتنا أن سهل
مركز المانيا كثيراً فارادة الانكليز أن يقف الالمان في وجه هذا التقدم اجابة
لرغبتهم ، وان يحولوا دولة القياصرة الى الغرب الاوربي مرة أخرى هو الوجه
الذي كان الانكليز يفكرون على مقتضاه لاجراج انكلترا من عزاتها فكانوا
بذلك انما يصعدون عن انانية تسكاد تكون سادجة لانهم كانوا يسمون في
طلب العون لمصالحهم الخاصة دون أن يعنوا عناية كبيرة بالشؤون السياسية
الحالية لحليفهم العتيق . وقد جدا بهم الى ذلك ما كانوا يستشعرون من قوتهم

ومن أنهم في مركز يمكنهم من الاختيار بين فريقى القارة . وهذا ما فعله تشمبرلن حينما أشار في حديثه مع هتسفيلد الى انه ليس مستحيلا انكلترا اذا هي اضطرت الى العدول عن المحالفة مع المانيا محالفة يراها طبيعية أن تتفاهم مع روسيا أو مع فرنسا . وهذا من الانجليز لامراء فيه وصحيح أيضاً لكنه كان يدل في الوقت نفسه دلالة واضحة على أن قبول اقتراح تشمبرلن يجر المانيا الى الاشتراك مع انكلترا ضد روسيا وفرنسا اشتراكا من شأنه أن يزيد ما بينها وبين هاتين الدولتين من خلاف حدة في صورة خطيرة .

ولقد اوضح بيلوف رأيه للسفر الانجليزى فى برلين بما يدل على هذا التبصر وكان ذلك بعد ان ابدى وزير المستعمرات الانجليزى فكرته فى شهر مايو فى خطبة علنية القاها ببرنجهام . فقال فى ١١ يونية سنة ١٨٩٨ فى تلخيص رأيه ما يلى :

« (١) يجب ان نكون واثقين من ان الحكومة الانجليزية بأسرها والرأي العام القوى فى انجلترا او البرلمان كل اركلثك يرمون المحالفة .

(٢) ان المانيا قائمة جغرافياً بين فرنسا وروسيا . وأمانى الفرنسيين وآمالهم حيالنا معروفة . وليست لروسيا رغبة أو هناك ما يدعوها الى تأييد هذه الامانى والآمال مادامنا لانهدد مركزها فى آسيا . واذا تم التحالف بين المانيا وانجلترا ثم وجه هذا التحالف ضد روسيا لا يكون لهذا رد فعل فى العلاقات بين المانيا وروسيا ، وما الذى تقدمه اليها انجلترا بديلا من الضمان والأمن الداهيين .

(٣) ألم تكن روسيا أكثر تساهلا حيالنا فى مسائل آسيا من انجلترا ؟ كل هذه الآراء تتفق تماما وأفكار مصرى السيد الإلمانية . وهى معقولة جداً بالنظر الى الحالة العامة التى كانت قائمة ادراك ويسرى الحساب بالكلية إلا غلطة كان لها بالأسوأ كيد القول الفصل والمستقبل وهى ان الالمان استخفوا بامكان تقرب انجلترا الى المحالفة الثنائية فقد كانوا يعترضون الهوة التى بين الجزر البريطانية وروسيا وبينها وفرنسا أوسع من أن يمكن تخطيها

وكانوا يأملون أن يعظم اتساع هذه الهوة على مر الايام وأن تصبح انجلترا المتكبرة ناضجة لفكرة التعاون مع المحالفة الثلاثية بشروط أخف . لكن هذا لم يقع .

لقد كانت الحالة تلوح باديء بدء كأنما سيصبح الخلاف بين بريطانيا العظمى وبين فرنسا قبل غيرها على أشده . فانه في خريف سنة ١٨٩٨ اصطدمت الاثنتان في أعالي النيل اصطداما عنيفاً إذ زحف الجنرال الانجليزى كيتشر حتى فشودة التى كانت محتلة إذ ذاك بمجنود فرنسية من جنود المستعمرات بقيادة الماجور مارشان فلبثت الحال لحظة وكأنه لامفر من نشوب الحرب بين المتنافسين . لكن هذا التوتر الهائل كان من شأنه أن يوجه الامور اتجاها كان له خطره العظيم على مر الايام . فقد ارتعدت فرنسا وانسحبت وكان لا بد من استقالة الوزارة . ثم جاء وزير الخارجية الجديد دلكاسيه فعمد النية على التراجع أمام انكلترا . وهذه حادثة كان لها على مر الايام تأثير كبير فقد أظهرت ان الجمهورية لا تجرؤ على محاربة بريطانيا العظمى من أجل فتوحات استعمارية لأنها إن فعلت ذلك أخرها عشرات السنين عن ادراك غرضها الا كبر الذى تسعى اليه في قارة أوروبا وهو استرداد الالزاس واللورين . وهكذا انتهى الخلاف كله في ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ باتفاق بين انكلترا وفرنسا حددت على مقتضاه مناطق نفوذ الفريقين في السودان .

في خلال تلك الاسابيع العصيبة وبعدها أيضاً كانت محاولات تجري لاجراج المانيا من عزلتها التى لم يكن ينظر اليها بارتياح . وكانت المحاولات هذه المرة من جهات عديدة فتكلم تشمرلن أولاً وكان كلامه علنياً مرة أخرى إذ القى خطاباً في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ عقب اصطدام فاشودة بقليل وقبل تسوية الخلاف مع فرنسا ، أعلن فيه أن من رأيه محالفة المانيا . ومن ينعم الفكرة في الحوادث الخاصة التى كانت سبباً في هذه الكلمات يستنبط على الفور أن الرغبة في ارباب فرنسا لم تكن في ذلك أقل شأنًا من نية الاستناد الى

المحالفة الثلاثية على أن برلين لم تأبه هذه المرة أيضاً بتامسح تشمبرلن .
كذلك وقف الالمان موقف الرفض في ربيع سنة ١٨٩٩ حيال محاولة
فرنسا أرادت بها التحقق من امكان التعاون مؤقتاً بين الجمهورية والمانيا . وقد
لخص بيلوف وجهة نظره في ١٤ مارس سنة ١٨٩٩ في الكلمات الآتية : « اننا
نقف حيال محاولات التقرب التي تحاولها فرنسا موقف المجاملة دون أن يكون
للاوهام علينا سلطان ، إذ نحن نرى في هذه المحاولات السعي وراء الاستفادة
من قوة المانيا لا يقاع الهزيمة بمخضم فرنسا في ميدان الاستعمار . وذلك مع بقاء
مسألة الالزاس واللورين مفتوحة حتى اذا فازت فرنسا بغرضها استندت الى
ما يمكن أن يصبح لها إذ ذاك من النفوذ والقوة وخطت تناقشنا الحساب من
أجل الالزاس واللورين . ومن الموافق لنا في المستقبل أن نقف موقف المنتظر
حيال الخصومات العظيمة القائمة في مقدمة السياسة الأوروبية تلك الخصومات
البادية آناً بين انكلترا وفرنسا وآونة بين انكلترا وروسيا . »
ولما اقترحت روسيا في برلين عقب ذلك بقليل أن تعقد معها معاهدة
على الشرق الأدنى وضع نفس بيلوف مذكرة في ٥ مايو سنة ١٨٩٩ بما دار
بينه وبين السفير الروسي الكونت أوستن ساكن جاءت مكلمة لتلك الآراء
التي أتينا عليها . وقد جاء في أهم أجزائها : « أن السفير الروسي تناول أمس
الكلام عن فكرة عقد اتفاق بين المانيا والروسيا على الشرق التركي . وقد قال
لي انه فكر في هذه المسألة وانعم النظر ولكنه لا يعلم ماذا يكتب هو نفسه
عنها الى بطرسبورج . لان الكونت مورفيف وزير الخارجية الروسية يغار
من سفرائه ويسئ بهم الظن الى درجة انه يهمل الآراء والافكار التي تأتيه
من ناحيتهم أو يبلغها الى القيصر مقلوبة ، فلم يبق إذن الا أن يفتح البرنس
رادولين سفير المانيا في بطرسبورج الحكومة الروسية في الشأن المتقدم .
فرددت على السفير الروسي بقولي إن المصاعب التي ألمع اليها لا تمنع من
تبادل الآراء بيننا على المسألة التي خاطبني فيها وقد قلت له انني من أنصار

العلاقات الوثيقة بالروسيا ما أمكن ، وآرائي ورغباتي في هذا الشأن لا بد أن تلقى موافقة جلالة الامبراطور . على أن هنالك شرطاً اذا أُجبتنا إليه كنا مستعدين لعقد كل محادثة في الحال مع روسيا بل مع روسيا وفرنسا . وذلك الشرط هو أن تعلن روسيا وفرنسا استعدادهما لضمان الحالة الراهنة لبلدان الدول الثلاث . وقد رد الكونت أوستن سا كن بقوله : ان هذا ليس ممكناً بعد بالنسبة للفرنسيين فانه ان كان العقل الفرنسي قد نزل عن الالزاس واللورين فان الشعور الفرنسي لم يسمح بعد باعلان هذا النزول رسمياً . ولما قلت للسفير بأي أفكر في أن يكون التفاهم بأية صورة محصوراً بين المانيا والروسيا على شرط أن يكون الاتفاق الذي يتم ضامناً للحالة الراهنة التي عليها بلدان الفريقين سكت السفير «

وهذه الاقوال من مصرف السياسة الالمانية معناها انه لا يمكنه أن يدخل في محادثة مع روسيا الا اذا استبعد بهذه المحادثة خطر اعتداء فرنسا على المانيا . ولما لم يكن هذا ممكناً كان لا بد لبرلين من ان تتبع حيال الدولة السلافية العظمى أيضاً موقف التحفظ الذي أريد به المحافظة على استقلال المانيا عن كل النواحي .

وهكذا لم تتحول المانيا في أية جهة عن مبدأ الاستقلال والعزلة المختارة وان كانت ترى العمل على جعل صلاتها بكل ناحية ودية ما أمكن . وقد كان الالمان يعنون قبل كل شيء بإزالة كل مامن شأنه أن يدعو الى الاحتكاك الاستعماري لانيجلترا كما يهدوا لها الطريق المأمول الى التعاون مع المحادثة الثلاثية ، التعاون الذي ينهضه الالمان . وقد حدث في ٣٠ اغسطس سنة ١٨٩٨ أن عقد بين بريطانيا العظمى ومانيا اتفاق مسمى على المستعمرات البرتغالية التي كانت لا تزال في أيدي البرتغال . وكان الاتفاق يعد كلتا الدولتين بنفوذ معين في حالة ما اذا اقتضى الامر البرتغال أن تباع مستعمراتها فيما وراء البحار . فجاء سالسبوري فقلل من شأن هذا الاتفاق كثيراً لانه كان أكثر تحفظاً من

تشميرلن فيما يتعلق بالتقرب الى المحالفة الثلاثية ، فضمن عقب عقد الاتفاق .
بزمن قصير للبرتغاليين حالة ممتلكاتهم الراهنة . ولما طالبت المانيا بأجزاء معينة
من صموه وقعت الحكومة البريطانية معها موقف عناد خاص ولم يحمل
سالسبوري على المفاوضة مع المانيا الا الضغط الشديد من ناحيتها . وأخيراً
عقدت بينهما معاهدة في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ قسمت بمقتضاها جزائر صموه بين
الولايات المتحدة و المانيا بينما حصلت إنجلترا على جزر تونجا وعلى الجانب
الاكبر من جزر سليمان وعلى جهات أخرى في المستعمرات
ومما يدل على أن وزارة الخارجية الالمانية كانت كلما أمضها عدم رغبة
إنجلترا في التساهل معها تحاول بكل قواها أن تحسن علاقتها بالجزر البريطانية -
موقفها الذي وقفته في الحرب التي نشبت في اكتوبر سنة ١٨٩٩ في جنوب
افريقيا بين بريطانيا العظمى وجمهورية البوير . فانه على رغم تحمس الصحف
الالمانية للبوير تحمساً عظيماً كانت الحكومة الالمانية تقف حيال إنجلترا موقف
حياد تام بل موقفاً ودياً . حتى فرنسا أخفقت في محاولتها حمل المانيا على أن
تسعى معها سعيّاً مشتركاً ضد خطط التوسع الانجليزية في افريقيا . وفي آخر
نوفمبر سنة ١٨٩٩ سافر الامبراطور غليوم الثاني الى وندسور ليزور الملكة
فكتوريا التي كانت إذ ذاك تطعن في السن ، فانهز هذه الفرصة وباحث
تشميرلن كما باحثه ييلوف الذي كان يرافقه فأعرب الامبراطور عن مخاوفه
فيما يتعلق بإمكان تنفيذ معاهدة تعقد بين الفريقين ، لكنه نصح بالمضي في
الطريق الذي سار فيه الفريقان ابتغاء الوصول الى تفاهم عام . وقد أعقب ذلك
ببضعة أيام أي في ٣٠ نوفمبر أن التقى تشميرلن خطبة علنية مرة أخرى وصف
فيها الاتفاق بين إنجلترا و « الامبراطورية الالمانية العظيمة » بأنه غرض
طبيعي لسياسة بلاده ثم قال انه يجب أن تقوم الى جانب اتحاد إنجلترا وأمريكا
محالفة ثلاثية بين الجنس التيوتوني وفرعي الجنس الانجلوسا كسوني يكون لها
تأثير كبير في مستقبل العالم . وقد كان مما يروق وزير المستعمرات

الانجليزي بالتأكيـد أن يطري في تلك اللحظة هذه الفكرة حيث الرأي العام في كافة أوروبا مقتبط بانتصارات البوير الاولى يجب أن نستنتج منها ان مركز الامبراطورية البريطانية بات مزعزعا . وفي بداية عام ١٩٠٠ تكدرت العلاقات بين المانيا وانجلترا تكدرا بعينه لان الانجليز صادروا بواخر المانية كانت ذاهبة الى جنوب أفريقيا مع ان هذه البواخر لم تكن تحمل مهربات حربية . وقد تشددت برلين بطبيعة الحال في طلب اطلاق هذه السفن ونفذت طلبها اخيراً . على ان سلسبرى انتقم بهذه الفرصة لاعلان كراهيته لفكرة محالفة تشمبرلن فأكد للسفير الالماني « انه يريد أن تكون المانيا قوية لكن السياسية الانجليزية القديمة وهي عدم التدخل في مساومات القارة الصغيرة لا تزال مستمرة » واستمرت حكومة برلين من جانبها على عزمها بان تتجنب كل عمل يمكن أن يؤول بأنه ضار بالمصالح الانجليزية فرفضت في مارس طلباً للقيصر الروسي يقضي بان تتوسط المانيا وفرنسا والروسيا بين بريطانيا العظمى والبوير . ولما طلب البوير الذين هزموا في اثناء ذلك التوسط من تلقاء أنفسهم وارسلوا الى أوروبا وفداً برئاسة رئيسهم كروجر رفض امبراطور المانيا استقبال هذا الوفد فدل مسلكه هذا دلالة لا تحتمل التأويل على ان برلين كانت تتبع منطقها بدقة في ان لا تمس شعور البريطانيين .

وفي سنة ١٩٠٠ عقد اتفاق آخر مع الجزر البريطانية بمناسبة حرب البوكسير التي كانت قد نشبت ضد الاجانب الاوروبيين في شيء كثير من العنف فقتل في ١٨ يونيه وزير المانيا المقوض فون كترلمر في مدينة بكين بأيدي الثوار اثناء قلاقل دامت طويلاً . فارسلت الدول التي معها الاضطرابات وهي المانيا وانجلترا والروسيا واليابان حملة مشتركة بقيادة الكونت فلدرسى الالماني لتأديب العصاة واعادة النظام الى نصابه . فبهذه المناسبة عقدت المانيا مع بريطانيا العظمى اتفاقاً على مناطق النفوذ المتبادلة في الصين الوسطى بعد

أن ذلت عقبة كانت قد نشأت في طريقه من الواقعة المعلومة الآتية : كانت روسيا ترغب في مناهضة إنجلترا وكانت إنجلترا تريد كما نعلم ان تقيم المراقيل مرة أخرى في وجه التوسع الروسي . فسمى سلسبري اثناء المفاوضات سعيًا حثيثًا في أن يضمن الاتفاق للنوي شيئًا موجهًا ضد دولة القياصرة فعارضت برلين ذلك في شيء من القلق واخيرًا تم التوقيع في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠ بين إنجلترا والمانيا على ما يسمى بماهدة ينج تسي التي كان الغرض منها ازالة ما بين الدولتين من خلاف على شرق آسيا . وهكذا حافظت السياسة الالمانية مرة أخرى على حريتها في العمل وطهر الجو في الوقت نفسه مما كان يشوبه وختم بذلك هذا العام الحافل بالحوادث بما عد فألا حسنًا للتشجيع على التقرب بين أكبر دولة بحرية وأكبر دولة برية في أوروبا

في تلك الاثناء وبعبارة أخرى في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠ استقال في برلين البرنس هوهنلوهر من منصب المستشار الامبراطوري وخلفه برنارد فون بيلوف في الادارة العليا لشؤون السياسة الخارجية ، تلك الادارة التي كان له عليها قبل الآن ومنذ أمد طويل أعظم نفوذ . وحدث في ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ أن توفيت الملكة فكتوريا وخلفها ادوارد السابع على ملك الامبراطورية البريطانية فعقب هذا الحادث بقليل جرت محادثات مرة أخرى في هل من الممكن عقد محالفة بين المانيا وانكلترا ، وكما كانت الحال الى الآن كان المفتاح في هذا الشأن هو تشمبرلن فانه في ١٨ يناير سنة ١٩٠١ بعث السفير الالماني من لندن يقول ان وزير المستعمرات البريطاني صرح لهون إيكرتشتين مستشار السفارة في اجتماع خاص التصريحات الهامة الآتية :

« انه وأصدقاؤه في الوزارة قد باتوا الآن يستبينون ان وقت السهر على سياسة «العزلة المجيدة» قد فات بالنسبة لانجلترا فهي لذلك يجب أن تبحث عن حلفاء للمستقبل . والخيار هو بين روسيا وفرنسا كفريق وبين المحالفة الثلاثية كفريق آخر . وصحيح ان في الوزارة وبين الشعب أصواتا تريد تسوية الخلاف

مع روسيا والسير معها على قاعدة ثابتة . وهذه مستعدة لأن تدفع للوصول الى هذا الغرض ثمنا عاليا جداً لكنه هو لا ينتمى الى أولئك الذين يرغبون في الانضمام الى روسيا بل هو يعتقد أن الافضل التعاون مع المانيا والانضمام الى المحالفة الثلاثية . وهو شخصياً سيفعل كل شيء من شأنه أن يمهّد السبيل تدريجاً الى هذا الغرض . ثم انه من رأيه أن اتفاقاً سرّياً يجب أن يتم بين إنجلترا و المانيا في شأن مراكش على القاعدة التي سبق بحثها . وينصح بفتح الموضوع بمجرد سفر اللورد سلسبرى الى الجنوب والمفاوضة في دقائقه مع اللورد لندون ومعه . ومادام تشمبرلن مقتنعاً بأن في الامكان التعاون مع المانيا بصفة دائمة فهو سيناهض بكل عزم وحزم كل فكرة يراد بها الاتفاق مع روسيا . فاذا ظهر مع ذلك أن الانضمام الى المانيا بصفة دائمة غير قابل للتنفيذ فانه هو أيضاً سيحبذ المضي مع روسيا على الرغم من الثمن الهائل الذي ينتظر أن تدفعه إنجلترا وهو يرجو أن لا تعتبر تصريحاته هذه — فيما عدا الخاص منها بمسألة مراكش — مفاتيحة وطلباً بل بحثاً أكاديمياً خصباً والذي يلاحظ أولاً على هذه التصريحات ان مفاتيحة تشمبرلن في شأن التفاهم بين المانيا وإنجلترا على مراكش كانت في نوفمبر سنة ١٨٩٩ وبمناسبة زيارة الامبراطور غليوم الثاني لوندسور ، اذ كانت فرنسا تحاول التقدم في تلك المنطقة من شمال افريقيا فلم يجزؤ بيلوف على التدخل حتى لا يقع في نزاع خطر . فاذا كان وزير المستعمرات الانجليزى قد عاد الآن الى هذا الموضوع فقد دل بذلك من جديد على الغرض الذى يرمى اليه من التعاون مع المانيا . فهو في حاجة الى معونة ضد منافسى إنجلترا في ميدان الاستعمار . ويدل على هذا أيضاً اعترافه الصريح بأنه سيضطر الى الاتفاق مع روسيا اذا وجد ألا مفر من ذلك . والذي كانت له دلالة على مجرى الامور في إنجلترا هو تلك الرغبة في انتظار سفر رئيس الوزارة سلسبرى أولاً ثم البدء بعد ذلك بالمحادثات في شأن التقرب التدريجي . ومعنى هذا بصريح العبارة أن تشمبرلن كان يجد

في هذا الرجل أكبر معارض له في نياته . فكان يأمل أن يكسب وزير الخارجية الجديد لئسدون الى صفه . الأمر الذي كان بطبيعة الحال خطوة تذكر الى الامام

أما موقف بيلوف فيظهر من برقية بعث بها في ٢٠ يناير الى السفير الألماني في لندن يرسم له فيها خط السير بقوله له « استمع الى الانكليز في بشاشة وسلم لهم بكل اخلاص بأن المانيا وانجلترا مضطرتان في بعض الظروف الى ان تمثل احدهما مصالح الاخرى الحيوية لكن الرأي العام الألماني في الاونة الراهنة لا يزال يسيء الظن ببريطانيا العظمى من جراء الموقف غير الودي الذي الذي وقفته حيال المانيا » . وقد كان الامبراطور غليوم الثاني أكثر تفاؤلا حتى ابرق بمناسبة برقية ايكرتشتين يقول وهو في طريقه الى انجلترا ليودع الامبراطورة فيكتوريا على سرير الموت الوداع الاخير: « يظهر أنهم أي - الانكليز - آتون وعموما كئنا ننتظره » فجاءه رد المستشار الامبراطوري مطابقا في معناه للتعليمات التي وجهها الى هتسفلد قال : « الآن يتوقف كل شيء على أن لا يقطع أمل الانكليز أو يتركوا ينفضون قبل الاوان فان ارتبا كاتهم ستعظم في الاشهر المقبلة وتزداد أكثر مما ازدادت . وبازديادها يزداد الثمن الذي يمكن أن نطلبه . وان جلالتم لتقومون بعمل مجيد حقيقة اذا أمكن جلالتم بالنظر الى الحالة العامة في العالم والى مصالحنا الحيوية أن تتركوا ولاية الامور من الانكليز يأملون في أن تربطهم بنا في المستقبل علاقة متينة دون أن ترتبطوا جلاتكم أو تباعدوا » وهذا يدل على انهم في برلين كانوا يضعون نصب أعينهم أن يتعاونوا مع انكثرا ولكنهم كانوا في الوقت عينه يعتقدون أن الانتظار خليف أن يأتيهم بشروط أحسن

والسبب الاكبر في أنهم عقدوا النية على هذا الخطة كما فعلوا في سنة ١٨٩٨ هـ . أنهم لم يكونوا يعتقدون بأن تشمبرلن كان جادا في تهديده بالتقرب الى فرنسا والروسيا وقد صرح بيلوف في تلغرافه الى الامبراطور بقوله « ان ما يهدده الانكليز

من التفاهم مع المحالفة الثنائية شبح اخترعوه لارهابنا يلعبون به مهندسين . ذلك ان التضحية التي يفرضها على انكلترا تفاهم كهذا هي من الجسامة بحيث أن الحكومة الانكليزية لم تصح نيتها على بذلها حتى في الوقت الذي بلغ فيه هياج الخواطر بيننا وبين انكلترا أشده .»

وقد ذهب هولشتين الى حد الابراق بقوله : « اننى ضد عاصفة الصداقة التي تهب علينا من ناحية تشمبرلن ورفقائه ، أسىء بها الظن بصفة خاصة لأن ما يهددون به من التفاهم مع روسيا وفرنسا ما هو الا خداع لا أقل ولا أكثر » هذه النقطة كانت الفاصلة في المسألة كلها . فانه اذا كان الاتفاق بين بريطانيا العظمى وخصومها في ذلك العهد لم يكن في الواقع مما يقبل التفكير ، فقد كادت السياسة الالمانية تكون محقة كل الحق في الماطلة في عقد المحالفة والتسوية فيها إلى أن تصبح الجزر البريطانية مستعدة للتسليم بالمطالب الواسعة التي تتطلبها مصالح المانيا . أما اذا كانت انكلترا أرادت في ذلك الحين أن تجد حليفاً لأنها ان لم تجده تراجع فيكون الامر على خلاف ما فرض . وفي الحق أن المسألة كانت تتوقف على وزن الظروف الواقعة بدقة كما يمكن تقرير الموقف الذي كان يجب أن تقفه برلين .

وهذا ما تبينه الكونت هتسفلد في لندن حين صور الحالة بالتفصيل في ١٠ فبراير سنة ١٩٠١ بمناسبة حديث جرى بين اللورد لنسدون وايكيرتشتين سأله فيه وزير الخارجية الانكليزية قبل كل شيء عما اذا كانت المانيا تريد بالاشتراك مع انكلترا واليابان أن تمنح الروس من التقدم في الصين . فقد كتب هتسفلد يقول في وصف الحالة كما كانت تراءى له : « ان طبيعة المفاتحة التي جرت هنا تجعلني اعتقد انها لم يفكر فيها التفكير الكافي وان كانت بلا شك غير صادرة عن خداع . والفكرة الرائدة لهذه المفاتحة هي حسبما دلتني ملاحظاتي إلى الآن أن انجلترا لا يسعها السير بازاء ما يهددها في المستقبل من

المصاعب في الصين وغيرها دون أن تستند الى محالفة قوية في القارة ، وان المحالفة الوحيدة النافعة التي يرغب فيها هي التي تعقد مع المانيا وأنه لا بد للانجليز عاجلاً من ان يروا ماذا كان قصد كهذا يمكن ادراكه . فاذا لم يكن ممكناً أخذوا بلا تردد في توجيه سياستهم العالمية وجهة أخرى . فتوخوا الحذر في مساعيهم مادام يمكن أن تصطدم هذه المساعي بمساعي الروسيين وقصروا مجهودهم على مبالغ ماتسمح به القوى الميسورة لانكثرا الوحيدة في الصين وفي غيرها . ثم حاولوا التفاهم مع الروسيين مضحين في ذلك بالشئ الكثير . فعنى الاقتراح الذي قدمته بريطانيا العظمى الى المانيا بعبارة أصح « اني أبلغك بصراحة واخلص اني لا أستطيع السير دون معونتك فاذا أبيت على هذه المعونة فسأختصر شؤتي واذا رازك أن تشاطريني العمل فبلغيني أية شروط تشترطين لذلك » وقد اقترح السفير في الختام أن يلفت لندون الى ما بين المصالح الالمانية والانجليزية في الصين خاصة من تباين حتى تبقى المفاوضات بذلك قائمة .

واذن فقد كان هذا السياسي الماهر يرى أن من المرغوب فيه الرد على طلب الانجليز واحاطتهم بما تطلبه المانيا . وقد وافقت برلين على هذه الفكرة برغم ما كان يخامرها من الشك في اخلاص سالسبورج وكان مبالغ موافقتها في اعلانها امكان البحث في عقد معاهدة دفاعية بين المانيا وانجلترا « تفيد المانيا فوائد مباشرة لا مجرد وعود » وفوق ذلك فقد اشترطت برلين أن يكون الطالب صادراً من انجلترا .

وقد وقعت المحادثات الخاصة بذلك برهة قصيرة ثم تقدم اللورد لانسدون في ١٨ مارس الى ايكارتشتين بقوله : « أفى الامكان أن تعقد بين المانيا وانجلترا معاهدة دفاعية لمدة طويلة » ثم أبدى « انه يعتقد أن الكثيرين من أعظم زملائه تفوذاً سيرحبون بهذه الفكرة » . وقد رد بيلوف على ذلك ودأ أهم ما جاء فيه :

« ان فكرة اللورد لانسدون الخاصة بعقد اتفاق دفاعي لمدة طويلة بين ألمانيا وإنجلترا مما يلقي هنا قبولا وعطفاً . وطبيعة الاتفاق الدفاعي تقتضي أن لا يكون هذا الاتفاق نوعاً من شركة غرضها جلب منافع جديدة وإنما أن يكون اتفاقاً يراد به المحافظة على الحالة الراحنة لأملاك المتعاقدين وتأمينها . على أن الاتفاق حتى بهذا الغرض من شأنه أن يمس مركز حلفائنا السياسى مساساً أليماً . إذ هو سيجرهم باعتبارهم حلفاء الى أية حرب تقع من جراء ذلك بيننا وبين دولة ثالثة . فنحن لا يسعنا الدخول في اتفاق دفاعي الا اذا سئل حلفاؤنا في ذلك ووافقوا عليه » فلمستشار الامبراطوري الألماني الذي أراد أن تتناول المعاهدة الدفاعية مع بريطانيا العظمى دول المحالفة الثلاثية كلها اقترح من أجل ذلك أن تولى لندن وجهها شطر فينا للحصول على موافقتها أولاً . ولقد جرت مفاوضات بالفعل لكنها كانت في صورة محادثات خاصة غير رسمية . وقد دلت من جانب الانجليز من أول الامر على اعتراضات كثيرة فاللورد سالسبوري الذي كان اللورد لانسدون يوافيه بما يجري فيها والذي كان من رأيه « الموافقة على مخالفة دفاعية معرفة تعريفاً دقيقاً » اعترض اعتراضات بعضها تتعلق على الاخص بأدخال النمسا وإيطاليا فيها . وقد أ برق هتسفيلد في ١٨ مايو يقول « انه مقتنع بأز اللورد سالسبوري لن يرضى بالمفاوضة مع النمسا وإيطاليا مادام لا يتفق معنا قبلها من وراء ستار . واننا والحال كما نرى لن نسير بالمسألة خطوة الى الامام اذا نحن لم نوافق اللورد لانسدون على البحث هنا أو في برلين في تفاصيلها وصيغتها » لكن وزارة الخارجية الألمانية كانت مستمسكة بالمبدأ الذي وضعته فأكدت ان ادخال حلفاء ألمانيا في المفاوضات هو النقطة المهمة التي يجب ان تعالج أولاً . وقد استبان أولو الشأن في برلين في هذه النقطة ضمانة للمساواة بين المصالح المتبادلة . فالاتفاق الذي كان نصب الأعين قد فكر فيه على قاعدة أن تتعاون إنجلترا وألمانيا اذا هاجت احدهما دولتان أخريان . فكانت برلين تتشدد في

ان يتناول هذا النص حليفتيها أيضاً لانه إن لم يقع ذلك فقد يحدث أن تضطر
المانيا بموجب المحالفة الثلاثية الى المبادرة الى مساعدة النمسا اذا هوجت من
فاحيتين في حين تقف انجلترا اذ ذاك تتفرج . وقد دار الخلاف كله في آخر
الامر حول مسألة هي : الى أي مدى تريد انجلترا مساعدة ألمانيا في حالة تعرض
مصالح الامبراطورية الألمانية للخطر . تلك المصالح المرتبطة بطبيعة الحال
ارتباطاً وثيقاً بمصالح دول الوسط الاخرى . وقد عالج هولشتين هذه المسألة
في مذكرة مؤرخة في ١٤ يونيه ١٩٠١ لمعالجة دقيقة فقال : « اذا نحن أخذنا
على عاتقنا العبء والمسئولية الباهظين في الدفاع عن الامبراطورية البريطانية
بكل مستعمراتها ضد كل ممكن فيجب علينا نحن أيضاً أن نتمسك بأن تعتبر
دول المحالفة الثلاثية كلا لا يقبل التجزئة كبريطانيا العظمى . حتى اذا وقع
اعتداء على النمسا والمجر أو ايطاليا من دولتين أو أكثر لا يدخل الحرب الحليفتان
الاخريان وحدهما بل تدخل معهما انجلترا أيضاً . فأن قصر المحالفة على انجلترا
والمانيا يسىء الحالة بدل أن يحسنها إذ ان خصوم المانيا سيعلمون علم اليقين ،
مادام مضمون المعاهدة سينشر ، انهم اذا هاجموا النمسا وهبت المانيا لنصرتها
وان كانت لم تهاجم رأساً فلن تحرك انجلترا ساكناً . هذا من جهة المانيا .
أما من جهة انجلترا فأن سالسبورى لم يسعه الموافقة على وجهة النظر الألمانية
لان عدم ثقته ببرلين وهو ما سلم به ملك انجلترا آسفاً منعه من اجابة برلين
الى ما تطلبه . وهكذا فشلت المحادثات وبقي على انجلترا أن ترد الرد الاخير
وقد اعتذر لانسدون لاسكونت مترنيخ سفير المانيا الجديد في لندن في ختام
العام من هذا الامر بقوله « ان البرلمان الانجليزي انحل لمدة قصيرة على أثر
المحادثات وأجريت انتخابات جديدة له » على ان السبب الحقيقي هو ان
رئيس الوزارة الانجليزية رأى في المطالب الألمانية شططاً .

ان من يرد الحكم على هذه الحوادث التي أسلفنا وصفها يجب أن يسير
في طريقه محاذراً . فالجلي أولاً ان الحكومة الانجليزية لم تعرض على الالمان

التحالف بصفة رسمية صحيحة لافي سنة ١٩٠١ ولا في سنة ١٨٩٨ . فالمسألة كانت عبارة عن محادثات لاترابط أحداً ، أراد كلا الفريقين منها أن يتعرف مبلغ الامكان في الاتفاق على تعاون سياسي . والذي فتح الباب في هذا الصدد هو وزير المستعمرات الانجليزي الذي كان يسمى الى نقطة في القارة يستند عليها في تنفيذ خطط توسعه الاستعماري التي أوجدت الخصومة الشديدة بين بلاده وبين روسيا وفرنسا ، ويطلب - وهذا طبيعي جداً - محالفة المانيا التي لم تكن مرتبطة حيال روسيا أو فرنسا باعتبار ان مثل هذه المحالفة أنعم غرض يسمى وراءه . ولا مندوحة عن التسليم بأن هذا المسعى كان محدود فكرة استخدام المانيا - ولنستعمل هنا عبارة بسمرك - « سيفاً » تصلته انجلترا في القارة . وقد حاول مصرفو السياسة الالمانية أن يتفادوا من الاخطار التي كانت خليقة أن تنشأ عن هذا المسعى فيما يتعلق بعلاقة الالمان بالمخالفة الفرنسية الروسية ، فسعوا في الحصول من انجلترا على تساهلات عظيمة ما أمكن . إذ كانوا يرومون بالمخالفة مع الامبراطورية البريطانية وقاية معينة الحدود من التورط في الحروب . وهذا رأي لا يسع أحد تجريحه من حيث المبدأ . وقد نوهنا في مناسبات عديدة بأن برلين كانت تسعى الى الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، وكانت تأمل أن تعامل في هذا الاتفاق على قدم المساواة ، فأرادت أن تتفادى من أن يستخدمها الانجليز في أغراضهم الصرفة . وقد كان هولشتين بصفة خاصة يخشى دائماً من أن يكون قصد انجلترا أن تحرق دول القارة أصابعها في سبيل أغراضهم فدفعته « نظرية الكستناء » هذه كما كان يسميها الى المبالغة في الحذر . وهذا معقول ومفهوم متى كنا نعرف الدور الذي ظلت انجلترا تلعبه حيال أوروبا في القرون الماضية . فشكوك وزارة الخارجية الألمانية لم يكن من السهل تبديدها .

لكنه كيف كانت الخطة التي اتبعها الالمان في المفاوضات ؟ انه اذا كانت للسياسة هي الفن الذي يدرك به الممكن فكل شيء يتوقف على حسن تقدير

الممكن . فأنصار المحالفة مع المانيا من الانجليز لم يكونوا — كما أمكننا أن نلاحظ — في مركز سهل ، واذا غرضنا النظر عن رأى الانجليزى العام الذى لم يكن موالياً لالمانيا بحال من الاحوال بقيت لدينا المقاومة التى كانت في نفس الوزارة الانجليزية والتى كان سالسبورى على الخصوص منشأها . ثم لما طالبت المانيا بما طالبت به في غير هوادة أو رفق ، ولما أصرت على أن تجاب هذه المطالب خيف هنا أن يتدخل خصوم الفكرة ويقولوا ان دولة تطلب منا هذا الشئ الكثير لا يمكن أن تنفعنا كحليفة . فلو أن أولي الامر في برلين اتبعوا خطة أسلس من الخطة التى اتبعوها فأخذوا بما كان السفير الالمانى في لندن يرتثيه لكان من الراجح أن يسيروا الى أبعد مما ساروا . لكنهم كانوا يعتقدون بأنه لا حاجة الى العجلة ، فلم يأخذوا تهديد الانجليز بالتحول الى المحالفة الثنائية على إنه جد .

على أنه أكان ممكناً أن يصل الفريقان في آخر الامر الى اتفاق يرضى كليهما ؟ ان مصالح الامبراطورية الانجليزية ومصالح الدولة الالمانية القارية كانت من التباين بحيث لا يسع امراء أن يقيم الدليل على انه كان في الامكان التوفيق بينهما . حتى بسمرك نفسه لم يكن موفقاً فيما حاوله من جر انجلترا الى جانبه بشروط يمكن قبولها . فهل كان مانحن بصدده ميسوراً حيث مركز المانيا في القارة ضعيف لعدم تجديد معاهدة الضمان ضعفاً شديداً ؟ وهل كان في الامكان أن يتمنى أحد أن تسير المانيا بعد هذا الضعف في ذيل الاغراض الانجليزية ؟ وهل كان مركزها يقوى بذلك ؟ كلا بالتأكيد . لان الخطر الذى كان إذ ذاك قد خف من ناحية المحالفة الثنائية — تلك المحالفة التى لم تخرج الى الوجود لان فرنسا والروسيا كانتا تتوقعان تقرب انجلترا الى دول الوسط — نقول لأن هذا الخطر كان خليقاً أن يعظم في الحال .

فالغلطة هي إذن ان برلين كانت منذ سنة ١٨٩٠ تعتقد في امكان التعاون مع انجلترا على « قدم المساواة » فبنت أغلب سياستها على هذه العقيدة .

وقد أخطأت في تقدير حاجات تلك الدولة العالمية التي كانت ترمى دائماً الى أن تستغل أحد فريقى القارة بعد أن انقسمت بظهور المحالفة الثنائية ، وأن تستخدمه في أغراضها التي تشعبت مسالكها في الكرة الارضية . والذي يدعو الى الدهشة أن برلين لم تن عن الاستمرار في نفس الغلطة حتى بعد أن أخفقت مفاوضات سنة ١٩٠١ . واليك ما كتبه هولشتين روح هذه السياسة قال : « اننا نعتقد فوق ذلك بأن تيار التطور التاريخى العالمى الذى يحرف ارادة الفرد فى آخر الامر لابد أن يلقى بألمانيا وانجلترا فى جهة واحدة » . من ذلك الحين نصح وزير الخارجية الألمانية بالنيابة باتباع « سياسة الانتظار فى هدوء وصمت »

على أن « تيار التطور » اتخذ مجرى آخر يختلف كل الاختلاف عما كان ينتظر له . اتخذ المجرى الذى رسمته له القوانين التى تسير عليها مصالح الامبراطورية البريطانية . ومن شأن الحوادث التالية أن لا تجعل حول هذا الذى نذكره أى ظل من الشك . فقد سار الساسة الانجليز فى طريقهم بمهارة ومنطق ، فانصرفوا الى حل مسألة الاتفاق مع المحالفة الثنائية حلا يكون فى صالحهم وكانت الصعوبة التى تواجههم هي فى أن مناظرى انجلترا الاثنتين روسيا وفرنسا كانتا متحالفتين . بل لقد ازداد تحالفهما احكاما بعد اذ أحسوا الخوف من اتفاق بريطانيا العظمى والمانيا . اذ انه فى سنة ١٨٩٩ لم يوفق دلكاسيه وزير خارجية فرنسا الى تجديد اتفاقات سنتى ١٨٩١ و ١٨٩٣ فحسب بل زاد على ذلك أن عقد اتفاقاً مؤداه أن الاتفاق العسكري الروسى الفرنسى يجب أن يدوم وأن يعيش حتى ولو انحلت المحالفة الثلاثية . وبهذا تظل دولة القياصرة مرتبطة بحليفاتها ولو انقضت ايطاليا من حول المانيا أوتداعت النمسا فى أملاكها . ومعنى هذا ان المحالفة الثنائية أصبحت موجهة ضد المانيا أكثر من ذى قبل كما أصبح غرضها ليس فقط المحافظة على السلام بل أيضاً الاحتفاظ بالتوازن فخيال هذه الكتلة اتبعت انجلترا خطة هي أنها تقدمت

رأساً الى نصفها وهو روسيا التي تنافسها في شرق آسيا في حين أخذت تجذب النصف الآخر وهو فرنسا الى ناحيتها . وأهم ما قامت به في الخطوة الاولى تلك المحالفة التي عقدها مع اليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ . فان تلك الدولة المغولية التي كانت قد نهضت بقوة في الشرق الاقصى ، كانت قد نشأت بينها وبين روسيا خصومة شديدة من جراء ما تطالب به اليابان من جهات بذاتها في القارة الاسيوية . ولقد بلغ من أمر هذه الخصومة انه كان يتنبأ بوقوع الحرب بينهما . وقد مدت انجلترا يدها الى اليابانيين لصيانة الصين وكوريا والمحافظة على سلامتهما وضمنت لهم وقوفها على الحياد في حالة وقوع تصادم مسلح ، وتقدمها الى مساعدتهم اذ هبت دولة ثالثة لنصرة الروسيين فشجعت بذلك ألد خصوم دولة القياصرة في شرق آسيا على مناهضة التوسع السلافي دون أن تقدم هي من ناحيتها شيئاً كثيراً . وفي نفس الوقت الذي كانت انجلترا تجري فيه على هذه السياسة المقنعة ، سياسة مناهضة روسيا ، كانت تسعى الى التقرب الى فرنسا . لانها بهذه الطريقة تمنع الجمهورية الفرنسية من تجريد سيفها لمناصرة حليفها اذا نشبت حرب بين اليابان والروس . وقد قابل دلكاسيه مساعي لندن بميله الى تسوية الخلاف مع الدولة البريطانية فقد كان الرجل الذي رضى مذلة فاشوده لانه لم يرد أن يحارب بريطانيا العظمى من أجل مسائل استعمارية في حين كان يريد أن يدخر قوى فرنسا لتنفيذ ما ربهها في أوروبا ، أو بعبارة أخرى لمناقشة المايا الحساب . ومن ثم كان ينتظر منه أن يتساهل في تسوية الخلاف الخاص بافريقيا ، فقد أرسل السفير الألماني الجديد في لندن الكونت مترنيخ خلف الكونت هتسلد الذي توفي خلال ذلك يقول بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ « أتى علمت بصفة سرية جداً أنه منذ عشرة أيام تدور مفاوضات بين تشمبرلن وسفير فرنسا لتسوية جملة الخلافات القائمة بين فرنسا وانجلترا على مسائل المستعمرات » . وإذن فقد كان وزير المستعمرات البريطاني جاداً في كلامه ففعل بالضبط ما كان يهدد به الألمان

وقد طالت المحادثات مع باريس لكنها كما سئرى تقدمت بفعل الحوادث .
فلقد وقعت مساعي التقرب بين انجلترا وفرنسا في بدايتها في وقت واحد .
مع حادث كان له أثر مشئوم بالنسبة لمانيا ، وكان السبب فيه موقف
مالسبورى . فان رئيس الوزارة الانجليزية كان ، كما نذكر ، قد فسخ الاتفاق
الخاص بالبحر الابيض المتوسط مع ايطاليا والنمسا والمجر فركت بذلك
ايطاليا وحدها مع منافستها فرنسا وفقدت بازائها السند الذي كانت تستند
اليه . وهنا أخذت فرنسا تضايق مناظرتها اللاتينية وتمض عليها حياتها
كل ما يمكن ان يخطر ببال فكان من جراء ذلك ان بدأت تنجح معها ، إذ
كان لا بد لايطاليا من جار قوى تتفاهم معه بخاصة وهي ترمي في منطقة
البحر الابيض المتوسط الى الفتوحات . ففي سنة ١٩٠٠ أخذت هذه الخطة
تثمر مستندة الى الاتفاق الانجائزى الفرنسى المؤرخ في ١٨٩٩ . وذلك انما
حلت سنة ١٩٠٢ كان ينبغي تجديد المحالفة الثلاثية فطلب الوزير الايطالى
برينى ادخال نص جديد ينبغي أن يفهم منه « أن لا تقوم ايطاليا بتعهدات
يمكن أن تكون خطرة على فرنسا » ثم أراد فوق ذلك ان يحصل من المانيا
على وعد بالمحافظة على الحالة الراهنة في الشرق الادنى . فرفضت برلين وقتياً
أي تغيير في نص المعاهدة ونجحت في حمل رومه على التسليم ومد أجل المحالفة
الثلاثية في ٢٨ يولية ١٩٠٢ بالصورة التى كانت عليها حينذاك . ولم يكد يقرر
هذا حتى أبلغ برينى الفرنسيين ان بلاده لم تعقد اتفاقات ماموحة ضد فرنسا .
وبعد ذلك ببضعة أشهر تبادلت روما وباريس في أول نوفمبر سنة ١٩٠٢
مذكرات حصلت ايطاليا بموجبها في طرابلس ونى غارى وفرنسا في مراكش
على حق توسيع مناطق نفوذها في اللحظة المناسبة حسبما تشاءان . وقد كانت
نتائج هذا الاتفاق المعقود بقصد التوسع المتبادل في منطقة البحر الابيض
المتوسط دون قيد ذات صبغة مزدوجة . فمن ذلك الحين أصبحت ايطاليا
عضوا غير مؤمون بالمرّة في معسكر المحالفة الثلاثية واستفحل مركزها

هذا بطبيعة الحال في الوقت الذي تقربت فيه انجلترا الى فرنسا . أما فرنسا فقد أصابت تقعا عظيما اذ نجحت في احداث ثلثة في البناء الذي شاده بسمرك ثم في كسر الحائط الجنوبية التي كانت قائمة في وجهها تفرض عليها العزلة ، حتى لقد عدت باريس المعاهدة المعقودة بينها وبين روما بمثابة وعد من ايطاليا بالوقوف على الحياد اذا نشبت الحرب بين المانيا وفرنسا .

في خلال ذلك كانت روسيا تستعد في ببطء ولكن في منطق دقيق للاصطدام المنتظر مع اليابان ، فوضع ولاية الامور في بطرسبرج نصب أعينهم قبل كل شيء أن يكون ظهرهم آمينا في أوروبا اذا جد الجد في شرق آسيا .

وقد حدث في يناير سنة ١٨٩٩ ان طلب القيصر نيقيولا الثاني الى حكومات الدول الاخرى أن تدعو الى مؤتمر سلام يبحث في امكان وقف التسليح مدة خمس سنوات وتشكيل لجنة تحكيم تنظر في الخلافات التي تقع بين الدول . وقد أفشى ويت وزير المالية الروسية إذذاك في مذكراته ان السبب في هذا المطلب كان يرجع الى أن النمسا والمجر كانت معترمة في ذلك الحين أن تقوى مدفعيتها تقوية شديدة بينما كانت روسيا لا تملك الوسائل التي تمكنها من القيام بالمثل . وقد اجتمع المؤتمر المقترح في لاهاي وظل منعقداً من ١٨ مايو الى ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ واشتركت فيه ٢٦ دولة ، فكانت تمثل فيه رواية في الوقت الذي كان استعمار الدول العظمى قد وصل الى القمة بما بلغ من الفتوحات الهائلة في آسيا وافريقيا ، اذ كان ممثلو هذه الدول العظمى بعينها يظهرون رغبتهم في السلام في خطب حماسية في حين كانوا يعتقدون في صميمهم باستحالة تنفيذ المقترحات الروسية . وقد أبدت المانيا وساوسها في صراحة مجردة من الحذر فتعرضت بذلك للعلامة ، واتهمت بأنها أفسدت ذلك العمل النبيل وعاقبت تنفيذه . وقد رفضت الدول جميعها فيما عدا روسيا طبعاً وقف التسليح ، غير انها قررت انشاء محكمة دائمة للتحكيم تعرض عليها من مسائل الخلاف ما لا يحس

الشرف القومي والمصالح الحيوية للدول . وقد أعلنت ألمانيا بعد أن عارضت في المبدأ أنها موافقة . ثم حدث عقب ارفض المؤتمر أن نشبت الحرب بين إنجلترا والبوليفر فجعلت روسيا تضم الى نفسها أراضي واسعة في الصين .

وفي سنة ١٩٠٢ لما اتفقت بريطانيا العظمى مع اليابان نشطت بطرسبرج تحاول حل الامبراطورية الالمانية على مناصرتها في فتوحاتها في شرق آسيا فطلبت أن تعقد معها اتصافاً مشتركاً على مناطق تلك الجهة ، لكن بيلوف لم يوافق بالمرّة لان مناصرة المساعي الروسية لم تكن تتفق ومبدأ حرية العمل التي كان يطلبها ، كما لم يوافق على مؤازرة الانجليز . ولما لم تستطع روسيا بهذه الكيفية الحصول على مساعدة ايجابية عنيت بأن تحصل على الضمانات الضرورية التي تحول دون وقوع تبدلات فجائية في الشرق الادنى في حين أخذت في الشرق الاقصى تحقق خططها .

وكون الروسيين لم يصرفوا النظر بحال من الاحوال عن أغراضهم القديمة في البلقان بل أجلوا النظر فيها - أمر يدل عليه أحكام رابطتهم ببلغاريا ذلك الاحكام الذي كان قد تم في سنة ١٩٠٢ ولما يكده . فقد عقدت روسيا في شهر مايو من تلك السنة مع هذه الدولة اتفاقاً عسكرياً وعدتها فيه بالوقوف الى جانبها اذا اعتدت عليها النمسا والمجر أو هاجمتها رومانيا ، لكن بلغاريا لما أبدت ميلها الى منازعة تركيا في مقدونيا حيث كانت لليونان وللصرب مطالب مزعومة ، ثم لما ازداد الاضطراب في الزاوية الجنوبية الشرقية من أوروبا من جراء اغتيال اسكندر ملك الصرب في بلغراد في يونية سنة ١٩٠٣ واجلاس بطرس قره جورج فينش على العرش بواسطة الجناة - تقول لما حدث ذلك كله بادرت روسيا الى اتخاذ الاجراءات للحيلولة دون وقوع مفاجآت مقلقة ، فتفاهم نيقلولا الثاني في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٣ مع النمسا والمجر على معاهدة خواها ان روسيا ومملكة الطونة ينبغي أن تسهرا معاً على تنفيذ اصلاحات معينة في مقدونيا كانت قد طلبتها الدول من تركيا . وذلك

تفادياً من وقوع انقلابات . وهكذا أخذت النار التي كانت توشك أن تشب بعد أن عنيت الدولتان المتنافستان بالمحافظة على النظام ، وأمكن الروسية دون عناء كبير أن تنصرف الى شؤونها الاسيوية .

وفي فبراير سنة ١٩٠٤ نشبت الحرب اليابانية الروسية تلك الحرب التي كانت بعض الدوائر ترى منذ أمد طويل أن لا مفر من وقوعها ، وأمكن انكثرا أن تحول دون اشتباك فرنسا في هذه الحرب بما كان قد تم لها من التقرب تدريجاً نحوها وبذا لم تكن هناك حاجة الى أن تجرد هي نفسها سيفها وقد التزمت المانيا الحياد الدقيق فاضطرت روسيا الى القتال وحدها الى النهاية وقد كان هذا الصراع العنيف بين الجنس السلافي والجنس المغولي في الشرق الاقصى حادثاً لاوروبا على أعظم جانب من الاهمية والشأن . ولو كانت الحكومة الالمانية حدثها كما عزی اليها الرغبة حقيقة في اخضاع الشعوب المجاورة لها وانتزاع السيادة في أوروبا لنفسها لكانت قصدت في ذلك الوقت الى جر فرنسا الى حرب باية ذريعة كانت . ولو فعلت لضمنت أن لا تتلقى الجمهورية من حليفها الروسية أية معونة . وفي الواقع انها لم تفكر لحظة واحدة في اتباع مسلك كهذا مع ان الفرصة كانت سانحة لها للقضاء على الخطر الذي كان يواثيها من التطويق الفرنسي الروسي . وليس أدل من هذا على حب برلين المطلق للسلام . كذلك النمسا والمجر لم تنتفع بتلك اللحظة المناسبة للزحف على البلقان . وفي الحق أن دول الوسط لم تكن تحذوها الا الرغبة في المحافظة على الحالة الراهنة لانها كانت ترى في المحافظة عليها خير ضمان لمصالحها . هذا من جهة ، أما من الجهة الاخرى فقد كانت انكثرا وفرنسا تعمدان الاوان قد آن لتسوية ما بينهما من خلاف وعقد محالفة وثيقة . وقد كان لا بد بطبيعة الحال من ان تزداد الرغبة في باريس في الاستناد الى الامبراطورية البريطانية منذ دخلت صديقتها السلافية في مغامرة مسلحة وبخاصة بعد أن ظهر ان هذه المغامرة لم تجر بما تشتهي بل أدت الى ضعفها .

وقد تقدم اتفاقهما على مراکش من سنة ١٩٠١ في بطاء كما المعنا وأرسل البارون فون ايكرتشتين في ١٠ مايو سنة ١٩٠٣ تقريراً الى المستشار الامبراطوري أعرب فيه عن رأيه بقوله « ان المفاوضات الانجليزية الفرنسية السابقة التي أريد بها تسوية الخلافات القائمة قد استؤنفت من جديد . وهي خليفة هذه المرة بالنجاح » وقد كان الملك ادوارد السابع قبل ذلك بقليل قد استقبل في باريس استقبالا بالغاً في الود . وفي خريف هذه السنة بعينها كان قد جاء من لندن أن دلكاسيه اقترح على الانجليز أن يتفاهم واياهم على المستعمرات ، غير انه تلقى من اللورد لندون رداً بالرفض .

وفي ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم الاتفاق فوقعت فرنسا وانجلترا في هذا اليوم معاهدات سوت جميع مسائل الخلاف التي كانت قائمة الى ذلك الحين بين الدولتين في البلاد الاجنبية . فاتفق الفريقان على حقوقهما في نيوفونلند ومدغشقر وهيريد الجديدة وسيام وتناول اتفاقهما قبل كل شيء مناطق النفوذ في شمال افريقيا فأطلقت فرنسا للجزر البريطانية يدها في مصر وأقرت بريطانيا العظمى الجمهورية على مثل ذلك في مراکش إذ سمحت لها بأن تسهر على الهدوء هناك ، وان تقدم مساعدتها في كل ما يتعلق بالاصلاحيات الخاصة بالادارة والاقتصاد والمالية والحربية . وقد أذيعت هذه الاتفاقات عقب ذلك لكنه في نفس الوقت عقدت الدولتان اتفاقاً سرى لم يعلم أمره إلا في سنة ١٩١١ وكان أبعد مدي من الاتفاقات الاخرى إذ حصلت الحكومة البريطانية بموجبها على حق اجراء اصلاحيات بعينها في مصر ابتغاء سيادتها على تلك البلاد بينما قد أمكن الحكومة الفرنسية ان تقدم اقتراحات من شأنها أن تخدم في مراکش مثل الغرض الذي ترمي اليه انجلترا في مصر .

فهذه الاتفاقات التي أوردنا خلاصتها لم يكن معناها ازالة كل ما من شأنه ان يدعو الى الاحتكاك بين انجلترا وفرنسا ازالة تامة فحسب بل هي قد تجاوزت ذلك الى اتحاد تناول المستقبل ، فقد وعدت كلتا الدولتين الاخرى بتأييدها

ديبلوماسية في مصر ومراكش ، وأرادت كلتاها أن تصون مصالحها المشتركة من تدخل الدول الأجنبية ، واذن فلم يكن الأمر عبارة عن مخالفة عامة ، بل كان اتفاقاً أسمى الاتفاق الودي . وهكذا أمكن أن يتغير المركز السياسي دفعة واحدة بعد إذ مدت كلتا دولتي الغرب في أوروبا يدها إلى الأخرى . وزال عن ألمانيا الأمن الذي كانت تحسه من وجود التنافرين انجلترا وفرنسا ، وهذا ربح عظيم لفرنسا ونجاح لا بد أن يكون دلکاسيه ، وهو من أشد أنصار فكرة الانتقام من الجارة الألمانية ، قد رحب به ، فقد كان يسعى إلى تأسيس الوفاق الثلاثي عندما أقترح أن يتناول الوفاق الودي روسيا أيضاً لكن لندن لم يكن يسمعها بعد أن ترضى بذلك احتراماً لليابان التي كانت في حرب مع دولة القياصرة . على أن دلکاسيه سرعان ما نجح — كما سنرى — في اكساب اتفاقه مع انجلترا نصاً موجهاً إلى ألمانيا .

فقد حاولت برلين أن تنتزع من تحول بريطانيا عنها مافيه من ضرر ، وكان مركز روسيا في شرق آسيا يزداد صموبة شهراً فشهراً وكان النصر حليف اليابانيين . فلما حدث أن أطلقت سفن روسية حربية النار في أكتوبر سنة ١٩٠٤ خطأ على بعض سفن الصيد الانجليزية على شاطئ دوجير وأفضى هذا الحادث إلى توتر العلاقات بين لندن وبيترسبرج ، انتهز الامبراطور غليوم الثاني هذه اللحظة وأرسل إلى القيصر نيقولا الثاني في تلغراف أقرته وزارة الخارجية الألمانية بمهد لفكرة اتفاق الدول القارية الثلاث : ألمانيا والروسيا وفرنسا . فوافق القيصر ورجا الامبراطور أن يبعث إليه بالقواعد التي يريد أن يبنى عليها هذا الاتفاق فتم ذلك وبعث العاهل الألماني رسالة تتضمن مشروع معاهدة دفاعية بين ألمانيا والروسيا . ثم تبودلت المراسلات التفصيلية . ثم ظهر أن ما كان يرجى من انضمام فرنسا إلى الاتفاق كان النقطة الشائكة في المسألة بأسرها . وقد طلب نيقولا الثاني في ٢٣ نوفمبر أن تبلغ

المعاهدة باريس أولاً لتوقيعها فرفضت ألمانيا هذا بحق، إذ عدته خطراً، وحبطت المساعي كلها. ومن المؤكد أن الكونت لاندز دورف وزير الخارجية الروسية كان ممن ساعدوا على هذه النتيجة السلبية.

في تلك الاثناء أخذ الفرنسيون يجهنون ثمار اتفاقاتهم مع الانجليز فجعلوا يتوسعون تدريجياً في مراكش وينفذون سياسة الامتلاك الهادي الذي أطلقوا عليه ذلك الاسم الجميل «التوغل السلمي» ففي ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ عقدوا اتفاقاً مع إسبانيا أعطوها بموجبيه خط الساحل في شمال مراكش فيما عدا فاس. وكان هذا المسلك كالمعاهدة السرية بين لندن وباريس يناقض على خط مستقيم ما كان قد عقد قبل ذلك في مدريد من الاتفاقات بين الدول على المنطقة التي نحن في صددنا. وهي اتفاقات نصت على أنه لا ينبغي لدولة بمفردها أن تخرج على المعاهدات الدولية إلا بموافقة الدول الأخرى. فلما ان ظهر جلياً أن الجمهورية الفرنسية قد سلكت مسلكاً منفرداً اعتماداً على بريطانيا العظمى ومدت تموذها على هواها متخفية في ذلك ألمانيا صممت برلين في ربيع سنة ١٩٠٥ على الاحتجاج، فحمل الامبراطور غليوم على الرغم من كراهيته الشديدة لتلك الخطوة على أن ينزل في طنجة اثناء زيارة له في البحر الأبيض المتوسط وان يعرب عن رغبة ألمانيا في أن يظل سلطان مراكش مستقلاً. فوقم هذا في ٣١ مارس وكان مصرفو السياسة الألمانية يبغون بهذه المظاهرة المصحوبة بالضجة أن يلقوا العالم إلى أن لبلاهم حقاً في أن تشترك مع غيرها في التدبير وان تقدم مطالب بعينها. أما الجانب الآخر فقد فسر هذه المظاهرة الفجائية المسرحية بأن ألمانيا تنوي بصفة جدية ان تقف في وجه فرنسا ورفعت الصحف الانجليزية والفرنسية أيضاً عقيرتها بصياح الاستياء.

ولقد انتهز المسيو دل كاسيه هذه الفرصة في الحال للحصول من إنجلترا على تساهلات مهمة تتعلق بمد يد المعونة العسكرية فسمحت له الحكومة الانجليزية فعلاً بأن تجري محادثات مباشرة بين الملحق الفرنسي البحري في

لندن وقائد امارة البحر البريطانية اللورد فيشر كما سمحت بمحادثات أجراها وسيط بين الملحق العسكري الفرنسي في لندن والوزارة الحربية البريطانية .
ولسنا نعلم بالتأكد ما انتهت اليه هذه المحادثات لان الاقوال فيها مختلفة والراجح انه ترك في ذلك الوقت باب الأمل مفتوحاً في انزال جنود انجليزية في القارة اذا نشبت حرب بين فرنسا وألمانيا .

أما في برلين ، حيث كانوا بعيدين عن أن يجردوا السيف ، فقد واظبوا على الموقف الذي وقفوه مرة ووصلوا أخيراً باستعمال الضغط الى أن استقال دلكاسيه في أوائل يونيه سنة ١٩٠٥ بعد أن لم تعد كثرة المجلس تؤيده .
ولاشك ان هذا كان نصراً لألمانيا اذ اختفى من باريس خصم أريب ذو عزيمة .
على أن برلين لم تنتقل بعد ذلك الى الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات مباشرة مستفيدة من الميل الذي ظهر للتساهل بعد أن حلت بالفرنسيين هذه الهزيمة السياسية ، بل تمسكت باقتراح عقد مؤتمر دولي يكون للجميع حق الكلام فيه باعتبار ان لكل الامم في مرا كش أن تكون مع بعضها البعض على قدم المساواة في الشؤون الاقتصادية .

وبينما كانت هذه الامور تقع في الغرب كانت دولة القيصرية تتلقى على يد خصمها الياباني في الشرق أشد الضربات ، فدمر الاسطول الروسي في شهر مايو عند تشوشيا ، وظهرت في روسيا نفسها ميول مقلقة الى الثورة ، فاضطرت بطرسبرج الى أن تقبل وساطة رئيس الجمهورية الأمريكية روزفلد وعقد الصلح في ٥ سبتمبر في بورتسموث . وقد نزلت الدولة السلافية العظمى المهزومة بموجب ذلك الصلح عن منشوريا وكوريا وتنزلت للظافر عن منطقةها في شرق آسيا وكانت هذه خاتمة المساعي العظيمة التي بذلتها روسيا للتوسع في الشرق الأقصى .

في الوقت الذي أمكن الألمان أن يتنبأوا فيه بهذه النتيجة حاول الامبراطور غليوم مرة أخرى أن يتغلب على الخطر الذي كان يهدد بأساءة

مركز المانيا العام وذلك بعقد محالفة مع روسيا . فنيقولا الثاني الذي كانت هزائمه قد أثقلت ظهره بالهموم ، اقترح على العاهل الالماني أن يجتمع به في بيجركو من أعمال فنلندا اجتماعاً سرّياً . وفي هذا الاجتماع طرح مشروع المعاهدة الدفاعية الآنف ذكره . فأبرق الامبراطور الذي كان في اوستسي طلباً للراحة الى بيلوف ، وهذا ولي وجهه شطر هولشتين يسأله رأيه فأرسل هولشتين نص المشروع الاصلى مشفوعاً برأيه « بأن من المستحسن الانتظار الى أن يطلب الفريق الثاني الاتفاق » وانضم المستشار الامبراطوري لهذا الرأي . وعقب ذلك يومين أي في ٢٤ يوليو جاء الخبر من بيجركو أن القيصر وقع المعاهدة . وقد وصف الامبراطور غليوم ماحدث في كتاب مفصل الى بيلوف يدل على الحالة النفسية التي كان عليها اذ ذاك ، اذ كان سعيداً كل السعادة أن وفق الى خدمة بلاده خدمة عظيمة . قال « ان مارفضته الروسية في الشتاء الماضي في عظمة واءاء وما حاولت أن تعدله رغبة منها في الدس لنا قد قبلته الآن مع الشكر معتبرة اياه هبة قيمة ، وذلك بعد أن أزلتها يد الاله القدير » بهذا بدأ الامبراطور بيانه ثم شرح كم كان تأثر القيصر عظيماً من اجتماعه به وكيف دار الحديث في اليوم التالي عند تناول طعام الافطار في اليخت الروسي على انجلترا التي سبب موقفها لنيقولا الثاني هموماً عظيمة وكيف توجه العاهلان بعد ذلك الى قرية القيصر اسكندر الثالث المتوفى حيث أخرج امبراطور المانيا من جيبه معاهدة المحالفة وبسطها أمام العاهل الآخر . « وقد قرأها مرة ثانية وثالثة فدعوت الله أن يشد أزرنا ويحول العاهل الشاب ، وقد كان في مثل صمت الاموات لا يسمع في خلال ذلك الا صوت الامواج . والشمس في تلك الاثناء تنفذ أشعتها مرحة فرحة الى القمرة الحزينة وأمامي كلمة الهوهزلرن مضيئة ، وفي الفضاء يرفرف العلم الامبراطوري يداعبه نسيم الصباح . وبينما أقرأ فوق صليبه الاسود كلمة « الله معنا » سمعت القيصر الي جانبي يقول « ان هذا عظيم جداً . اني موافق » . هنا نبض قلبي نبضاً قوياً

كنت أسمع فاستجملت نفسي وقلت في شيء كثير من قلة الاكتراث
« أيوافقكم أن توقعوا ؟ ان هذا يكون تذكاراً جيلاً لالتقائنا ؟ » فألقى نظرة
على الصحيفة ثم قال « نعم سأوقع » ففتحت الدواة وقدمت اليه القلم فأمضى
بيد ثابتة « نيتولاوس » ثم أرجع القلم إلى فوقعت ولما نهضت عاتقني متأثراً «
والذي يقرأ هذه الأسطر لا يتمالك نفسه من التأثير اذ يرى فيها ما ينم عن غبطة
حقيقية لا تكدرها شائبة. ففيها أسلوب غليوم الثاني وشعوره الفياض وتحمسه
الذي يكاد يكون ساذجاً للعمل الطيب وفيها امتزاج التقوى بالاعتداد بالنفس .
على انه كيف كانت الحقيقة المجردة ؟ وهل أمكن أن يدوم العمل الذي قام
به العاهلان وهما في حالة الاتفعال الذي أوحته تلك اللحظة المؤثرة ؟ فقد حلت
خيبة الامل سريعة وكان أول دش بارد من ناحية بيلوف إذ كان الامبراطور
الالماني قد غير في موضع من نص الاتفاق الذي بعث به وكانت المادة في
الأصل هكذا : « انه في حالة هجوم دولة أوروبية على احدى الامبراطوريتين
ويجب على الحليف أن يساعد حليفه بكل قواه بحراً وبراً » فغليوم الثاني لكي
يبعد عن المانيا أي تعهد خارج القارة كتب « ويجب على الحليف أن يساعد
حليفه في أوروبا بكل قواه » وكان المستشار الامبراطوري الذي سلم
باديء بدء أن عقد المحالفة قد كان عملاً عظيماً قد بات من رأيه ان هذه الزيادة
تضر بألمانيا وكذلك رأى هولشتين انه في حالة حدوث حرب بين المانيا
وانجلترا لا يكون على الروسيا أن تزحف على الهند بينما المساعدة التي تنتظر
منها في أوروبا نفسها لا يكون لها قيمة مدة سنة كاملة من جراء الهزيمة التي
أوقعتها بها اليابان . وقد دفع الامبراطور هذه الاعتراضات وتمسك بوجهة
نظره . وهدد بيلوف بالاستقالة لانه لا يريد أن يتحمل مسؤولية هذا الاتفاق
والذي كان يقصد اليه من هذا ليس حلياً كل الجلاء فان خطابه الذي بعث به
الى هولشتين خاصاً بهذه المسألة ليس بين أوراق وزارة الخارجية فهل كان
العاهل قد استقل بالعمل أكثر مما يجب فأراد أن يفرض عليه أن لا يذهب

الى هذا المدى في المستقبل ؟ لا نعرف . والذي نعرفه ان غليوم الثاني كان كمن اصاب بضربة من هذا المسلك الذي سلكه معه مستشاره الاول . وقد كتب الى بيلوف رسالة يبين بين ثناياها تأثيره العميق ، رسالة أعلن فيها « إن استقالة مستشار الامبراطورية لن تجده على قيد الحياة » وطلب هولشتين بالخاح ان يتجنب ولاية الامور في بطرسبرج اقترح اي تعديل في المعاهدة حتى لا يجد الروس عذراً من اقامة العراقيل . على أن هذه العراقيل قد قامت على الرغم من ذلك فانه بعد أن أبدى رئيس الوزارة الروسية فيته الذي كان الامبراطور قد تباحث معه شخصياً في رومنتين بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٥ انه موافق لكل الموافقة وطلب أن تعطى التعليمات الى السفراء الالمان والروس « أن يتعاونوا في المستقبل على العمل تعاوناً وثيقاً كما يمكن اكتساب فرنسا تدريجاً واعداد العالم رويداً لهذا الحادث العظيم » أخذ وزير الخارجية الروسية لمسندورف يعارض معارضته القديمة اذ سئلت الحكومة الفرنسية بناء على طلبه ماذا يكون موقفها حيال محالفة في القارة فبعث نيليدوف سفير القيصر في باريس بتاريخ ٥ اكتوبر يقول ان روفيهيه رئيس الوزارة الفرنسية قد رفض مصرحاً « بأن عندنا محالفة وهي تكني وحليفنا هو أنتم وورغبتنا هي أن نستمسك بها . أما الدخول في اتفاقات اخرى فما لا نريد الدخول فيه بحال من الاحوال » وهكذا حبطت الخطة كلها بسبب فرنسا التي قل اذ ذاك ميلها الى الاشتراك مع المانيا في عمل عن ذي قبل بعد انضمامها الى إنجلترا . وقد كتب نيقولا الثاني في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الى الامبراطور غليوم يقول انه يخشى الا تنضم فرنسا الى المحالفة وهو لذلك يرتئى اضافة نص على المعاهدة مؤداه ان لا تتناول المساعدة المتبادلة حرباً تقع بين المانيا وفرنسا فخط المشروع كله وتبدد ذلك الحلم اللذيذ بعد بضعة اشهر وجعل الظلام يحيق من ذلك الحين بمركز المانيا

وفي نهاية عام ١٩٠٥ سقطت الحكومة المحافظة التي كانت قائمة في إنجلترا وحلت محلها وزارة من الاحرار برئاسة كامبل بانرمان ، فلم يكد وزير الخارجية الجديد السير ادوارد غراي يتولى منصبه حتى كلف بول كمبون سفير فرنسا في لندن من لدن حكومته بان يسأله عن مبلغ استعداد بريطانيا العظمى لتقديم المعونة المسلحة الى فرنسا اذا فشل مؤتمر الجزيرة الذي يزعم أن ينعقد ، وتخرجت الحال بين باريس وبرلين تخرجاً أفضى الى حرب مع المانيا . فغراي الذي لم يكن قد ألم بالحالة بعد كما قال نفسه ، أجابه جواباً غامضاً بعض الشيء وتحاشى الموافقة الصريحة لكنه أبدى له « كراهيه الشخصى » ان رأى العام في إنجلترا لا بد أن يتحرك لمصلحة فرنسا اذا اعتدت المانيا عليها من جراء مسألة تنشأ عن الاتفاق الانجليزي الفرنسي الخاص بمصر ومراكش وبعد ذلك فللاظروف وحدها الفصل فيما يحدث . ثم نصح في الختام بأن تتشاور في هذه الاثناء وبصفة غير رسمية وزارتا البحرية والحربية الانجليزيتان من جهة والملحقان الفرنسيان البحري والحربي من جهة أخرى فيما هو أحق أن يتبع اذا تحالفت الدولتان في حرب ضد المانيا . وهذا بطبيعة الحال تساهل كبير حيال رغبات فرنسا إذ أن غراي لم يكتف في ذلك بالاخذ بما وصل اليه لنسدون بل تجاوز هذا الحد الى التفاهم المباشر في الشؤون العسكرية — ذلك التفاهم الذي كان يجري قبل الآن بين هيئتي أركان الحرب في البلادين . وقد كان كامبل بانرمان يخشى لما سمع بهذه المسألة أن يكون في محادثات كهذه تعهد من جانب بريطانيا العظمى حيال فرنسا أو على الاقل نوع من التفاهم الضامت . وغراي يقره اليوم على هذا إذ يعترف بأنه كان خليقاً ان يشاطر د خوفه لو أن خبرته بالموضوع كانت أكثر مما كانت . فهل كانت المسألة حقيقة قلة خبرة من وزير الخارجية الجديد أو كانت نتيجة اقتناعه بأن إنجلترا كان عليها أن تساعد فرنسا . وهو ما اعترف به صراحة في نفس الوقت . وعلى كل فقد أفضت خطوة غراي الى نتيجة مشؤومة هي أن

المشاورات التي دارت بين هيئات أركان حرب البحرية والحربية في الدولتين أعقبت اتفاقات معينة تعييناً ثابتاً ومحضرة بدقة : اتفاقات عن الاجراءات التي يجب ان تتخذ برأ وبجرا في حالة وقوع الحرب مع المانيا . وان دل هذا على شيء أفلا يدل على تحريض عظيم لحكومة في باريس كانت تميل الى تحقيق فكرة الانتقام ؟ وبغض النظر عن هذا فان موقف غراي الذي أتينا على وصفه هنا كان إيدل على التحول الهائل الذي تم في لندن منذ قام الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا . فلقد كانوا مبدئياً مستعدين لان يهبوا لنصرة فرنسا اذا هوجمت . كما ان هذه الجمهورية كانت تعتمد بحكم اتفاقاتها ليس فقط على روسيا بل أيضاً على بريطانيا العظمى وتوقن بمدها يد المساعدة اليها اذا ما لاح لها ان المانيا تكدر السلام .

وقد افتتح مؤتمر الجزيرة في ١٦ يناير سنة ١٩٠٦ للنظر في شئون مراکش فظهر في جلاء مزعج ان المانيا من الوجهة الدبلوماسية لا يسمعها ان تعتمد الا على النمسا والمجر . أما بقية الدول فكانت تؤيد فرنسا : تؤيدها روسيا وانجلترا لانهما حليفان لها على كل حال ، وتؤيدها اسبانيا لانها لم تكن تجرؤ ان تفعل شيئاً ضد بريطانيا العظمى ، وايطاليا لانها تفكر في مصالحها في طرابلس الغرب . وهكذا لم تجد نظرية المانيا الخاصة بالمساواة في الحقوق بين الدول الا تحبيذا فارغاً ففازت رغبات الفريق المعارض . وصحيح انه قد اعترف من حيث الشكل باستقلال سلطان مراکش وبمبدأ الباب المفتوح في المسائل الاقتصادية ، لكن مهمة خفارة الموانئ المراكشية بواسطة الجندرمة انتقلت الى فرنسا واسبانيا ، كما حصلت الجمهورية من الوجهة المالية على تساهلات مهمة . أما مصرف شئون وزارة الخارجية الالمانية الهر فون هولشتين الذي لا بد ان يكون قد رأى أثناء المفاوضات كيف ان المانيا قد وقعت في مركز حرج فقد ارتأى ، وقد امضته هذه الحقيقة المحزنة ان تحبط

المانيا المؤتمر وهو الذي كانت سياسته سبباً الى حد كبير في وصول المانيا الى ما وصلت اليه . فلما رفض رأيه هذا طلب الاستقالة فأجيب الى طلبه في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ على غير ما كان ينتظر . وخرج من عمله الذي لبث فيه هذه السنين الطوال . ثم مات عقب ذلك بوضع سنوات ممتعضاً أشد الامتعاض وحيداً واحدة كادت تكون تامة . وكان خروجه لسوء الحظ في وقت تعذر فيه اصلاح الاخطاء المشؤومة التي ارتكبها ، لان القوى الموجهة الى المانيا كانت قد وجدت الفرصة سانحة للعمل في كل مكان ، وللانضمام في هذا العمل بعضها الى بعض .

ولقد حدث عقب مؤتمر الجزيرة بقليل ان وقع حادث جديد حاسم إذ أسند نيقولا الثاني في مايو سنة ١٩٠٦ الى اسكندر بتروفتش ايزفولسكي منصب وزير الخارجية الروسية . وكان هذا السياسي الروسي من قبل من انصار فكرة المضي مع دول الغرب فكان معارضاً في مغادرة شرق آسيا ، فلما ظهر الآن من مجرى الاحوال انه كان على حق أصبح يرى انه الرجل الذي يجب أن يتولى ادارة سياسة بلاده الخارجية في المستقبل . وقد أظهرنا بنفسه على رأيه كانه إذ اقص علينا في مذكراته كيف اجتمع هو وثلاثة من السياسيين الروسين هم سفراء روسيا في لندن وباريس ورومه قبل أن يعين في منصبه نهائياً بزمان قصير ، وكان إذ ذاك ينتظر مطمئناً أن يسند اليه هذا المنصب ، وبحث معهم في الخطة التي تتبع . وقد كان الاساس الذي بنى عليه آماله وأعماله هو أن روسيا « متحالفة منذ ١٥ سنة مع فرنسا بمحالفة رسمية » . أما الواقعة الثانية التي كان لها أثر في تقرير خطته فقد استبانها كما يقول في مذكراته في الصداقة الجديدة التي توثقت عراها بين انجلترا والجمهورية الفرنسية . فاذا أرادت روسيا — على حد استنتاجه — أن تستفيد من هذه الصداقة فوائدها دائماً كاملة — « وجب عليها كما هو واضح أن تتقرب حتى الى انكلترا » . والسير على هذه

السياسة لا يقتضى روسيا أن تقوي مركزها كحليفة لفرنسا فقط بل أن تكسب أيضاً تلك المحالفة الثنائية (بين انكلترا وفرنسا) قاعدة جديدة ثابتة ، والذي أعان ايزفولسكى أيضاً على تقرير التقرب الى بريطانيا العظمى انه منذ هزيمة روسيا في حربها مع اليابان ومثل هذا المسمى ظاهر في لندن . وقد كان مسلك الحكومة الانجليزية قائماً بحق على افتراض أن بطرسبورغ قد نضجت لفكرة التفاهم مع انكلترا على نقط الخلاف العديدة القائمة بينهما في آسيا . وكان الانكليز قبل صلح بورتسموث قد جددوا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٥ محالفتهم القديمة مع اليابان عشر سنوات وضمنوا لانفسهم في تلك الفرصة اعتبار منطقة الحدود الهندية منطقة نفوذ ، وهي المنطقة التي طالما اصطدمت بريطانيا العظمى فيها بالروسيا . ثم أعقب ذلك ان حملوا فرنسا على عقد معاهدة مع اليابان . وكل هذا قد دعا الدولة السلافية العظمى الى العدول عن خطط التوسع في الشرق الاقصى ، تلك الخطط التي كانت تفخر بها . ولما كانت لندن في الوقت نفسه قد تركت روسيا ترى انها مستعدة للتفاهم بما كانت قد قامت به من مظاهرات مختلفة بارزة للعيان كاستقبال أعضاء الدوما استقبالا حافلا وما أشبهه ، فقد ظهر لايوزفولسكى ان الطريق التي أتينا على وصفه الآن هي التي تتطلب الساعة السير فيها .

ولقد كان الاتفاق مع انكلتره ممكنا للروسيا طبعاً من طريق واحدة هي أن تسوى الروسيا أيضاً نزاعها القديم مع اليابان حليفة الامبراطورية البريطانية بحيث لا يبقى هنالك مجال لخلاف ما . ومن ثم عقد وزير خارجية الروسيا في ٣٠ يولييه ١٩٠٧ معاهدة مع تلك الدولة قضت على كل الاسباب التي كان يمكن ان تدعو الى الاحتكاك وحددت مناطق نفوذ الدولتين في الصين . وهكذا أصبح الطريق ممهداً للاتفاق مع بريطانيا العظمى نفسها . وقد

تم هذا الاتفاق في ٣١ أغسطس ١٩٠٧ بما تراضى به الانجليز والروس في شئون التثبيت وبلاد الافغان وايران وكان مرمى هذا التراضى القضاء على ما بين الفريقين في هذه البلاد من خصومة . وقد كتب متولى أعمال السفارة الألمانية في بطر سبورغ إذ ذاك عن فحوى هذه الاتفاقات في ٢٥ سبتمبر يقول : « تنص المعاهدة المعقودة عن التثبيت على اعتراف الدولتين بسيادة الصين العليا وعدولهما عن التدخل في الشؤون الداخلية . . . ثم هما تتعهدان بأن لا ترسلا في خلال ثلاث السنوات المقبلة بعثات علمية الى التثبيت . أما الاتفاق فيما يتعلق ببلاد الافغان فأهم شأناً من هذا فقد عرفت انجلترا أن تضمن لنفسها في هذا الاتفاق نصيب الاسد فلم يعد للروسيان تلك البلاد حقوق تطالب بها فيما عدا حق المساواة في التجارة . على أن الروسيا بلغت في ايران أكثر مما بلغت في افغانستان فان شمال فارس الخاضع للنفوذ الروسي لم يحده خط مستقيم بل قد حنى هذا الخط في قوس كبير نحو الجنوب حتى أصبح مشتملاً على جزء كبير من وسط فارس فباتت منطقة النفوذ البريطاني ممتدة من بلوخرستان الى . . . الخليج الفارسي . وقد ذكرت المعاهدة شيئاً عن طبيعة المثلث القائم بين منطقتي النفوذ « وهو مثلث كان مقرراً له على كل حال ان يظل منطقة حياد .

هذه هي الاتفاقات التي مهدت الطريق من بطر سبورغ الى لندن وأزالت العقبات التي كانت تعترض سبيل الاتفاق بين بريطانيا العظمى والروسيا ، ولم يكن سفر قائد الجيش البريطاني العام الجنرال فرنش الى بطر سبورغ عقب التوقيع على الاتفاق ليزور على قول صحيفة بورصن الروسية « بعض الوزراء والدوات ويتعرف الى الجيش الروسي » تقول لم يكن هذا السفر بالتأكيّد مجرد أمر ساقط اليه الصدفة فإنه يدل في ذاته على أن التقرب السياسي كان لا بد أن يتبعه تفاهم عسكري وثيق .

وقد اتسع نطاق هذا الاتفاق عقب ذلك بقليل اتساعاً كبيراً من جراء ما يسمى بمقابلة ريفال التي وقعت في ٩ يونيه ١٩٠٨ فقد وصل ملك انجلترا اليها مصحوباً بطائفة من كبار الانجليز في جملتهم الجنرال فرنش أيضاً وأمير البحر اللورد فيشر واجتمع هناك بالقيصر ومستشاريه . ولا يزال ما دار بين الفريقين في طي الكتمان لكنه في وسعنا على كل حال أن نستخلص من بضع دلالات أن البحث دار في هذا الاجتماع على مسائل غاية في الأهمية . فأن كتابا لايزفولسكي الى السفير الروسي في لندن يدل على أن الوزير الانجليزي هاردينج كان يتوقع أن تتوتر العلاقات بين بريطانيا العظمى والمانيا توتراً شديداً جداً « بعد سبع أو ثمانى سنوات » ويرى أن تقوم روسيا بدور الحكم . وقد ذكر اللورد فيشر في مذكراته فوق ذلك أنه نصح للروسين أن يجعلوا حدودهم الغربية المتاخمة لالمانيا قوية على قدر الامكان « هذا الى أن صحيفة النيشن الانجليزية كانت تفترض الوصول في هذا الاجتماع الى اتفاقات عسكرية ثابتة .

بعد ذلك كله يتبين : ان الوفاق الانكليزي الفرنسي المعةود في سنة ١٩٠٤ كان قد اتسم نطاقه بانضمام روسيا اليه . فتبدلت الحال في أوروبا تبديلاً أساسياً تبعاً له ، ونما من الفريقين اللذين انقسمت اليهما أوروبا في سنة ١٨٩٢ ذلك الفريق المخاصم لدول الوسط نمواً هائلاً . واذا كان قد وسم روسيا وفرنسا بمناسبة تجديد محالفتيهما في سنة ١٨٩٩ أن تتكلم بحق عن المحافظة على « التوازن » الاوروبى لان كتلتهما كانت معادلة للكتلة المكونة من المانيا والنمسا والمجر وايطاليا في الحجم والقوة ، فان ذلك التوازن زال وحل محله رجحان الوفاق الثلاثي على المحالفة الثلاثية . ويجب هنا أن لا ننقل من حسابنا أن ايطاليا كانت منتمية الى المحالفة الثلاثية في الظاهر فقط .

وقد أعلن الكونت مونتس السفير الألماني في رومه في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٦ في مذكرة له « ان المحالفة الألمانية الإيطالية محالفة عقيمة إذ لا ينتظر أن تقدم إيطاليا في حالة وقوع الحرب مساعدة فعالة. أما ما يمكن أن تقدمه إيطاليا من مساعدة دبلوماسية فقد دلت عليه حادثة مراکش » وإذن فقد كان التحول تاماً وباتت الامبراطورية الألمانية ومملكة الطونة وحدهما بلا نصير



٤

المانيا الوحيدة

١٩٠٨ — ١٩١٢

ان انقسام دول في قارة الى فريقين منفصلين أحدهما عن الآخر لا يستقيم في ذاته أن يهدد سلام هذه القارة . فقد يحدث أن تكون لأحد الفريقين مصالح مشتركة تجمعهم بعضه الى بعض دون أن يقتضى الامر مخاصمة الفريق الآخر . كما وأنه من الممكن أيضاً كما يدل تاريخ الانسانية أن تنشأ منافسة لا تكون السبب الاخير والحقيقي لعقد اتفاقات بعينها . وقد يحدث الخطر الحقيقي اذا كانت لأحد الفريقين نيات موجهة بصفة مباشرة ضد مصالح الفريق الثانى الحيوية . فكيف كانت إذن حال المعسكرين اللذين رأينا أوروبا تنقسم اليهما في سنة ١٩٠٧ ؟

أما ان المانيا والنمسا والمجر كانتا إذ ذاك ترومان المحافظة على الحالة الراهنة لانه لم يكن مناص من أن تسعى الى ذلك خضوعاً منهما لقوانين كيانهما فما أكدناه مراراً وتكراراً في سياق الكلام الذى أسلفناه . وقد دلتنا الحوادث السياسية منذ حل بالروسيا الضعف من جراء الحرب الاسيوية خاصة وبرهنت لنا بوضوح لا سبيل الى نقضه على انه لم يطرأ في هذا الصدد تغيير ما .

أما ما يتعلق بالفريق الآخر فقد دللنا بمناسبة ظهور الوفاق الثنائى الروسى الفرنسى على انه كانت هنالك من مبدأ الامر ميول موجهة الى المحالفة الثلاثية . ولقد كان الباعث الخفى لفرنسا على محالفة الروسيا هو فكرة الانتقام من المانيا لهزيمة حرب السبعين ، وكانت الروسيا تحاصم مملكة الطونة في البلقان ، وأنصار الجامعة السلافية من الروسين يطلبون سيادة وطنهم على الدول

السلافية الصغيرة . واذا كان الخوف من انضمام انجلترا الى المحالفة الثلاثية قد أفضى هو وأشياء أخرى ببيترسبرج من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٨٩٤ الى الاستناد الى فرنسا فإن هذا الرأي لم يعد الآن في سنة ١٩٠٧ ما يبرره بعد ان سويت الخلافات بين دولة القيصر وبريطانيا العظمى . وسنرى بعد أن خصومة الروسيا لمملكة الطونة لم تزد حدة من أجل هذه التسوية .

لكنه ماذا تقرر فيما يتعلق بانجلترا ؟ هل كان الانجليز يسعون الى غرض موجه ضد دول الوسط ؟ أنشأ الانضمام الى فرنسا والروسيا من الرغبة في الاتفاق مع منافسي انجلترا القدماء في ميدان التوسع الاستعماري أم كانت الحاجة الى اتخاذ موقف معاد لدول الوسط هو منشأ الانضمام ؟ وللجواب عن هذه المسألة لا بد من الاستناد الى الحقائق الواقعة دون غيرها ، لأنها هي الفاصلة ، ولأن كل تأكيدات السياسة لم يكن انبعاث عليها سوى المنفعة الراهنة فهي من أجل ذلك لا تساعد إلا قليلاً جداً على تفهم الحقيقة . فهل رجحت كفة الجماعة المعادية لالمانيا بعد ان اخفق المسعى في الاتفاق مع ألمانيا أو المحالفة الثلاثية ؟ ان وضوح هذه المسألة يعيننا على استبانة الأهمية الحقيقية لانضمام الجزر البريطانية الى الوفاق الثلاثي .

كان لاسلوب هذا الانضمام صبغة ثابتة كل الثبات معينة كل التعمين فقد كان هذا الانضمام غير وثيق لا يسع المرء أن يعتبره محالفة بالمعنى المفهوم من المحالفات . بيد اننا قد لاحظنا انه في الحالتين كانت ألمانيا هي الهدف فقد كان للاتفاق الودي مع فرنسا قيمة المعاهدة الدفاعية بعد أن أخذ وزير الخارجية الانجليزية بنظرية أن هجوم ألمانيا على الجمهورية الفرنسية من جراء مراكش يحمل بريطانيا العظمى على مساعدة الفرنسيين بالسلاح . والمحادثات العسكرية التي دارت بين باريس ولندن لا بد أن تعتبر بمثابة مضي في الميول الموجهة ضد ألمانيا ، فقد أدبرت هذه المحادثات بلا ريب بغيرة عظيمة ، وحساب منطقي دقيق اذ أن هيئة أركان الحرب الانجليزية كانت قد تحرت في سنة

١٩٠٦ عن امكان انزال الجنود الى شواطئ فرنسا الشمالية وهي الجنود التي أرادت بريطانيا العظمى أن تساعد بها الجيش الفرنسي ضد الجيش الألماني عند الحاجة . ولسنا نعلم الى أي مدى ذهب الفريق الآخر مع روسيا لكننا اذا أضفنا الى كل الدلائل الخاصة بالاتفاقات العسكرية المعقودة في ريفال ، ان أر نست كاسل المالى الانجليزي والصديق الحميم للملك ادوارد السابع سلم لمدير شركة الملاحة «همبرج أمريكا» الهربالين في حديث جرى له معه في يونيه سنة ١٩٠٨ ، بأن الانجليز أشاروا على الروسين في ريفال «بأن يقفوا كل قواهم على الجيش البري» - نقول اذا أضفنا هذه الحقيقة الى تلك الدلائل ظهر لنا في الوقت نفسه موقف بريطانيا العظمى محفوفاً بالريب . وإلا ففرض من كان ينبغي للروسيا أن تقوي جيشها اذا لم يكن ضد جارتها في القارة المانيا والنمسا والمجر ؟

ولا يزال بأيدينا أدلة واضحة أخرى على أن إنجلترا في السنين التي تبدل فيها مركزها السياسي لم تنصرف فقط عن المحالفة الثلاثية بل ولت وجهها رأساً ضد المانيا أيضاً . ومنذ سنة ١٩٠١ والرأي العام الانجليزى تزداد معاداته الامبراطورية الالمانية باستمرار فكانت بعض الصحف الكبرى ترفع عقيرتها شيئاً فشيئاً منذرة بالخطر الالمانى كما كانت أسوأ الاشاعات تذاع عن هجوم منتظر من الامبراطور غليوم الثانى على بريطانيا العظمى وتصديق في دوائر كثيرة . واذا كان الانجليز قد نجحوا بهذه الكيفية في أن يجعلوا المضى مع الجمهورية الفرنسية والروسيا ذات الحكم المطلق محبباً ، فقد كان ذلك على الاقل مسلكاً ينطوي على أعظم خطر إذ تأثر الشعب بهذا الكلام وظهرت خصومته للمنافس المزعوم . وقد كانت الحكومة الانجليزية تعمل الى جانب ذلك على إثارة الخواطر بالقدر الذى تراه كافياً لها اذ تقلت الاميرالية الانجليزية في سنة ١٩٠٥ جانباً كبيراً من الاسطول البريطانى الى بحر الشمال بعد أن اطلق الاتفاق مع فرنسا حريته في البحر الابيض المتوسط وغير البحر الابيض

المتوسط . ولئن دل هذا على شيء فانه يدل على تهديد ظاهر لالمانيا . وقد أبدى الانجليز كسبب حقيقى للموقف الذى أسلفنا وصفه ان برلين كانت جادة فى بناء أسطول الماني وذلك انه فى سنة ١٩٠٠ وضع وزير البحرية الجديد فون تربتس برنامجاً فى هذا الصدد وافق مجلس الرايشتاج على جانب منه كان على كل حال بمثابة الخطوة الاولى فى تكوين قوة بحرية . وعلى الرغم من ضيق نطاق تسليحات هذه النواة فان الانجليز كانوا يعتبرونها خطراً يهدد سيادتهم على بحار العالم . تلك السيادة التى لا ينازعهم فيها منازع . وفى ٣ فبراير سنة ١٩٠٥ القى أمير البحر البريطانى المدنى خطبة نصح فيها بأن يقضى الأسطول الانجليزى على الأسطول الالمانى وكان من رأيه أن خير وجه لاتمام ذلك أن لا يسبقه اعلان حرب .

وهذه حوادث خليقة بأن تحملنا على الاعتقاد بأن قوى كبيرة النفوذ فى بريطانيا العظمى كانت ترى فى الماضى مع المحالفة الثنائية سلاحاً موموقاً يمكن استخدامه وقت الحاجة ضد المانيا . وعلى ذلك فقد كان الوفاق الثلاثى اتفاقاً سياسياً ينطوى من أول لحظة على شر سرعان ما تكشف عن ساسلة من الحوادث أخذت تظهر شيئاً فشيئاً .

ولقد كان لانصراف الروسياء عن أغراضها فى آسيا نتيجة هى أن الدولة السلافية العظمى ولت وجهها ثانية شطر أوروبا كما تحاول تحقيق رغباتها المتينة . فقد كتب الكونت بورتاليه سفير المانيا فى بطرسبرج فى يناير سنة ١٩٠٨ يشير الى التبدل الهام الذى تم بهذا الانتقال فقال ان سياسة روسيا التقليدية ومصالحها الحيوية قد صرفتها مرة أخرى عن الشرق الاقصى حيث كانت تنافس الى الشرق الادنى ليتيسر لها بالسيادة على المضائق الخروج الى البحر . وقد كان سعيها الى السيادة على مضائق الاستانة يسير مع طلبها السيادة فى البلقان وهو ما كان لا بد أن يجر الى خصومة مملكة الطونة . ونحن نعلم ان روسيا والنمسا والمجر عقدتا فى مرستيج اتفاقات تنص على أن تتعاون

الدولتان تعاوناً وثيقاً على الاحتفاظ بالحالة الراهنة ، فلم يكن يسم روسيا والحالة هذه أن تتقدم بمفردها وتتوغل في البلقان ما دامت هذه الاتفاقات قائمة ، على أنه سرعان ما سنحت الفرصة لايزفلسكي للتخلص من المعاهدة التي عقدت في سنة ١٩٠٣

فانه في بداية سنة ١٩٠٨ ظهر البارون فون إيرتال وزير خارجية النمسا الجديد بخطة مؤداها مدسكة وسط السنجق . والسنجق هذا كان تابعا مع البوسنة والهرسك للاقليم التركي التي كانت تحتلها النمسا بموجب معاهدة برلين المعقودة سنة ١٨٩٨ . فلم يكن ثمة اعتراض من الوجهة القانونية على مسلك السياسي النمساوي فضلا عن أنه كان قد أنبأ ايزفلسكي بما كان ينتوبه وحصل على موافقته كما حصل على موافقة الحكومة العثمانية . لكنه لما صرح بمشروعه هذا قامت في روسيا ضجة استياء اشتركت فيها الصحافة الانجليزية والفرنسية . بينما بطرسبرج في خلال ذلك تعترف في الباطن بأن مسلك إيرتال لاغبار عليه من الوجهة القانونية وانه فقط لم يختار الفرصة المناسبة لتنفيذه . أما في الظاهر فكان الروسيون يزعمون ان هذا المشروع خروج بين على اتفاقية مرتز شتيك ، كما أعرب ايزفلسكي عن نيته في أن يسير هو أيضاً في طريقه الخاص . وهكذا أتيحت الفرصة لايزفلسكي وأيده الانجليز بالاريب . فان السفير الانجليزي في بطرسبرج السير آرثر نيكولسن كان يسعى سعياً حثيثاً في دفع روسيا الى طريق مضاد لدول الوسط فلم ترج فقط الاشاعات عن أن المانيا تؤيد خطة مدسكة السنجق بل ان ايزفلسكي أعلن في ٢ فبراير سنة ١٩٠٨ في جلسة سرية لمجلس الوزراء الروسي ان نيكولسن وعده بأن تتعاون روسيا وانجلترا في الشرق الادنى . وهذا ما وقع بالفعل . فقد حدث عقب ذلك بقليل أن دارت المفاوضة في الاصلاحات التي أريد اجراؤها في مقدونيا بين المتحالفين فأعدت لندن اقتراحاً واسع المدى ارتأت بمقتضاه ان تكون للدول رقابة على هذا الاقليم التركي أما الاقتراح الذي قدمته روسيا مقابل اقتراح لندن فقد كانت

مطالبه أقل من مطالب الانجليز لكن روسيا كانت تطالب فيه لكل الدول التي اشتركت في معاهدة برلين على السواء بحقوق متساوية ، وبذا ألغت اتفاقات مرتزشتيك الخاصة وتهدم بهذه الكيفية ما كان قائماً بين روسيا والنمسا من تفاهم مئقلاً بالاحتمالات ، وأصبحت الفرصة سانحة لروسيا من ذلك الحين للسير مع بريطانيا العظمى في مسائل الشرق يداً بيد .

وقد شجع ايزفلسكى هذا النجاح فشرع بعد ذلك ببضعة أشهر في خطوة أخرى نحو الشرق الادنى سائراً رأساً انى الغرض النهائى الذى كان يتوق اليه وهو مضائق الاستانة . ولما قامت ثورة رجال تركيا الفتاة وتولوا الحكم صيف سنة ١٩٠٨ في عاصمة الدولة العثمانية وكان الجميع ينتظرون أن يستجيب « الرجل المريض » - كما كانوا يسمون الباب العالي لضعفه السياسى - ويستجمع قواه طلب وزير الخارجية الروسية في ٢ يوليو بكتاب رسمي الى الحكومة النمساوية أن تجري بينهما مفاوضات ودية في مسألتين هما أولاً مراكز المناطق التركية التي تحتلها النمسا والمجر وهي البوسنة والهرسك وسنجق نوفيبازار وثانياً مضائق الاستانة . وكان طلب ايزفلسكى يصطدم بخطة نمساوية يراد بها السعي الى ضم الاقاليم المحتلة . ولم يكن السبب في هذه الخطة ما طرأ على تركيا من تغير شؤونها الداخلية فحسب بل أيضاً الدعاية الصربية القوية التي كانت تسعى الى ادماج البوسنة في الصرب وتعريض الصرح الذي ظلت حكومة فيينا تشيده في خلال ثلاثين عاماً ، متحمة في ذلك شيئاً غير قليل من النفقات والتعب ، لاشد لمخاطر . وقد حدث في ١٦ سبتمبر أن اجتمع ايزفلسكى وارتسال في قصر بوخلاو الذي كان يملكه الكونت برشتلد سفير النمسا في بطرسبرج فدار في هذا الاجتماع حديث مثبت في وثيقتين ، الاولى : خطاب خاص من وزير الخارجية النمساوية الى المستشار الامبراطوري الالماني مؤرخ في ٢٦ سبتمبر والثانية : تقرير لوزير الخارجية في ذلك الحين فون شين مؤرخ في نفس اليوم وموجه أيضاً الى بيلوف . ففي الخطاب الاول كان ارتسال يبلغ المستشار

الامبراطوري ان في نيته ضم البوسنة والهرسك والتنازل لتركيا في مقابل ذلك عن احتلال السنجق قال : « وقد أعرب ايزفلسكى عن موافقته مبدئياً وأكد ان روسيا ستقف موقفاً حياً » وفيما عدا ذلك فقد كان وزير الخارجية الروسية يرى الوقت قد آن لادخال تعديل على النصوص الخاصة بمسألة المضائق غرضه الاكبر ، فكان يسمى الى أن يكسب الدول القائمة على سواحل البحر الاسود الحق في أن تعبر سنها الحربية المضائق فرادى ووعدت النمسا بأن تقف في هذا الشأن موقفاً ودياً . وقد علم شين من ايزفلسكى عقب اجتماع بوخلاو مباشرة عبارات تدل على نيات النمسا هي : « ضم البوسنة والهرسك والعدول عن الزحف على سالونيك . سحب الحماية من السنجق . الاستعداد للبحث مع روسيا في رغباتها الخاصة بمزية المرور من المضائق » . وكلا القولين يطابق الآخر كما ترى ، وهذا ما يدعو الى افتراض أن كلا الفريقين كان يطلب موافقة الآخر فالنمسا والمجر كانت تريد تعديل منطقتها والعدول عن أي توسع آخر في البلقان والروسيا كانت تريد فتح المضائق للسفن الاجنبية بدرجة ما لكي يسمحها أن تخرج بهذه الكيفية الى البحر الابيض المتوسط . وقد وجه ايزفلسكى في ٢٣ سبتمبر خطاباً الى ايرتنال بعث به اليه من مقامه في الريف أبلغه فيه انه أرسل الى بطرسبرج خطاباً رسمياً الى حكومة النمسا والمجر ليوافق عليه القيصر ثم رجا من وزير الخارجية النمساوية أن يوافيه في باريس بما يجرد من الاخبار حيث يصل في أول اكتوبر . والى هنا كانت الامور تسير سيراً حسناً مشرباً بالوفاق .

ولا بد أن يكون ايزفلسكى قد دخل في روعه إذ ذاك ان الدول الاخرى ستوافق على فكرته الخاصة بفتح المضائق فتحاً جزئياً . ولكي يتأكد من ذلك قام برحلة الى أهم العواصم الاوروبية فقابل في ديزبو تيتوني وزير الخارجية الايطالية الذي كانت تخامره بعض الشكوك وكان يرى أن المسألتين اللتين تناولهما البحث في بوخلاو وهما ضم البوسنة والهرسك ومسألة المضائق

يجب أن تبحثها الحكومات ذات الشأن . أما زيارة ايزفلسكي لباريس وهي التي كان محمدا لها أولاً أكتوبر كما ذكرنا فقد تأخرت قليلاً . فلما زار السياسي الروسي في ٤ أكتوبر وزارة الخارجية الفرنسية علم هناك ما أدهشه وهو أن السفير النمساوي قدم الى رئيس الجمهورية قبل ذلك التاريخ بيوم واحد كتاباً بخط يد الامبراطور فرنسوا جوزيف يحدد فيه يوم ١٧ أكتوبر لضم البوسنة والهرسك ويذكر فيه ان روسيا موافقة على هذه الخطوة . ولم يصل الى ايزفلسكي خطاب من ايرنتال مؤرخ في ٣٠ سبتمبر إلا عصر يوم ١٤ أكتوبر وكان يحتوي نفس الخبر السالف . ولا بد أن تكون هناك أسباب لم تعرف بعد آخرت وصول الخطاب . وعلى كل فان الامور كانت بحيث أن وزير خارجية النمسا والمجر خرج الى حيز العمل قبل أن تكون لوزير الخارجية الروسية الفرصة لضمان نصيبه من الصفقة المتفق عليها . على أن دهشة ايزفلسكي لم تكن في الواقع كبيرة جداً لان ايرنتال كان قد عين في اجتماع بوخلاو موعداً اجتماع المجلس المجري في بودابست لإعلان خطة الضم . وكان محمداً لهذا الاجتماع يوم ١٩ أكتوبر .

كان ايزفلسكي أثناء اقامته في باريس في حالة نفسية طيبة فقد هدأ روع وزير صربيا المفوض هناك من ناحية نيات فينا مبيناً له أن انصراف النمسا والمجر عن السنجق يجعل للصرب أملاً في التقرب من الجبل الاسود . وفيما عدا ذلك فقد أعرب عن فكرة مؤداها عقد مؤتمر ينظر في شؤون البلقان مقدراً أن تعرض عليه التسوية الجديدة التي كان يرثيها لمسألة المضائق . وإذن فقد كان يرجو أن يصل بهذه الطريقة الى غرضه .

ولم يقم التحول الفاصل الا في لندن حيث توجه في ١٩ أكتوبر . فانه علم هناك ما خيب آماله كثيراً إذ نبىء بان الحكومة الانكليزية لا تقر بحال أي تغيير في مسألة المضائق . وهذا الموقف يطابق المبدأ الذي سارت عليه السياسة الانجليزية منذ عشرات السنين ، فان انجلترا كانت دائماً تحول دون تقدم

الروسيا نحو الاستانة لان تقدمها يعرض طريق الهند للمخاطر. لكن ايزفولسكي كان يبنى نفسه بزوال هذه المعارضة بعد التصالح الذي شق بنفسه طريقه بين لندن وبتربسبورغ . فجاء هذا خطأ كبيراً منه . وكان رفض انكلترا صدمة قاسية لوزير الخارجية الروسية أحبطت خطته كلها وهي التي كان يرمى بها الى تقريب روسيا من تحقيق غرضها القديم . ثم كيف كان موقفه حيال مواطنيه ؟ لقد أصابت النمسا والمجر منافسة روسيا غماً كبيراً بينما هذه قد عادت بتحقي حنين . وأعلنت بلغاريا استقلالها في نفس اليوم الذي أعلن فيه ضم البوسنة والهرسك ، دون أن تسأل روسيا ، اختها الكبرى رأيها ، في حين كانت قد تقاعست مع فيينا على مافعات . وهذا وما كان يخشى من فقدان روسيا جانباً مهماً من نفوذها في البلقان قد أوقع بوزير الخارجية الروسية هزاً ثم لم يغفرها له انصار الجامعة الروسية ولا الوطنيون في بلاده حتى دخل في روعه انه ساقط حتماً من منصبه .

على أن هذه النفسية اليائسة التي أملت به بالتأكيد لم تدفعه الى اغضاب الانجليز ، لانه لم يكن يحق له ذلك وسياسته في الوضع الذي ارتضاه لها ، ولو فعل لما ماشاه الرأي العام في بلاده ولذا فقد وجه غيظه الشديد الى ايرتال ونفس عن صدره بمخاصمته معبراً في ذلك عن حالة التهيج التي كانت تتملك بلاده . فزعم أن هذا الاخير غشه لانه تقدم قبل الأوان ، بل لقد ذهب الى حد النكوص عن اتفاقات ثابتة عقدها في بوخلاو كما يلتقى عن طاقه ما عليه من اعباء . وليس شك في ان مازعمه من خديعة النمسا له كان أصح له من الاعتراف بتسرع وهكذا ظهر ضم البوسنة والهرسك للعالم بانه اساءة من جانب النمسا التي أمكن مصرف أمورها وقائدها السياسي أن يتغلب أخيراً على مداوره الروسي .

وقد تملك انجلترا وفرنسا غيظ شديد وهبت فيهما عاصفة من السخط وكان ماعلك الصرب أشد إذ ظلت المظاهرات العنيفة قائمة فيها عدة أشهر

ضد بيت هابسبرج ، يحرض بعض مهييجيها ممن لاضمائهم على التدخل المسلح بدعوى أن اهالى البوسنة خاصة يشتملون على نسبة صربية قوية . وقد أصاب هذا الغيظ العام المانيا كما هي العادة فزعموا انها حمت ايرنتال في الخفاء على ان يفعل مافعل ، على حين كان المستشار الامبراطوري الالماني يجهل نية الضم حتى انه كما اثبتنا لم يعلم بها إلا بعد اجتماع بوخلاو بمدة وحتى أن الامبراطور غليوم الثاني لم يدر باعلان الضم الامع غيره من رؤساء الدول الاوروبية ، وهو ما جعله يشعر بانه أهين .

ولقد كان الهياج الذي أثاره ما يسمى بالازمة البوسنوية يلوح في أوقات بعينها وكأنما سيجري الى حرب أوروبية . على أن اسبابا مختلفة حالت دون وقوع هذه الكارثة وذلك أن الروسية بعد الهزيمة التي أوقعتها بها اليابان لم يكن يسمح لها أن تجرد الحسام . وقد خسر الجنرال روجر وزير الحربية الروسية مركزه لانه سلم علناً بأن الجيش غير قادر على الدخول في حرب . وهذا الى أن برلين ووقوفها خاف فينا ومظاهرتها اياها بعد ان أعلن ضم البوسنة والهرسك وفرغ منه ، كان له تأثير في التفادي من الحرب . ولو وقعت لكان على الروسية أن تحارب دولتي الوسط في حين انها كانت بهذا الضعف . كذلك كان الموقف الذي اتخذته المانيا سبباً لان تحاذر فرنسا وتحذر بطرسبرج من الاقدام على المؤامرات . ولشد ما احتاج ايزفلسكى هذا الموقف من حليفته الغربية حتى اتهمها بموالاة النمسا أكثر من موالاتها للروسيا ، وهكذا لم يكن سوى نيكولسن السفير الانجليزى من كان يفرغ قصاره من جديد لدفع الروسية ضد دول الوسط ، لكن الظروف الحقيقية وأخصها بالاعتبار ضعف الروسية العسكرية كان من شأنها أن تدعو الى الاعتدال . ولما حمل هذا الضعف ايرنتال على أن يطلب من الروسية في ١١ مارس سنة ١٩٠٩ الاعتراف بضم البوسنة والهرسك وان يضيف الى ذلك انه اذا رفضت الروسية هذا الاعتراف ينشر في لندن وباريس وبلغراد الوثائق التي يوافق فيها ايزفلسكى على اتفاقات.

بوخلاولى وزير الخارجية الروسية وجهه شطر الحكومة الالمانية يرجوها
التوسط . وكانت هذه الحكومة على استعداد لاجابة روسيا الى هذا الرجاء
اذا هى حملت صريحا على التزم الهدوء فعلا وبصفة جدية . وأخيراً وفق بيلوف
الى تسوية النزاع بأن حمل الوزارات جميعاً على الاعتراف بالضم تحاشياً لازلال
الروسيا . وهكذا ظل السلام قائماً بفضل تدخل المانيا .

على ان نتائج أزمة البوسنة كان له فى المستقبل عواقب وخيمة . ذلك ان
ايزفلسكي استخلص من تجاربه التى مرت به أشياء بعينها على أعظم جانب من
الخطورة ، فانه لما كان مضى روسيا الى غرضها النهائي فى الشرق الادنى وهو
الاستانة قد وقف وكان وقفه هذا وحبوط مسعى روسيا من جراء اعتراض
الانجليز ، ثم لما كانت بريطانيا منذ تقربها الى روسيا قد كشفت عن ميلها
الظاهر الى تأييد المطالب الروسية فى البلقان مادامت غير موجهة الى المضايق
بل الى املاك تركيا فى أوروبا فقط — فقد وسم وزير الخارجية الروسية ان
يستخلص من هذا ان فى امكانه أن يسير الى هذا الغرض النهائي غير مدافع .
وهكذا أخذ من تلك اللحظة يسعى الى بسط السيادة الروسية على البلقان
لكنه اتجه فى الوقت عيمه ضد النمسا والمجر لان هذه البلاد بما تشتمل عليه من
الاهالى السلافيين العديدين لا بد أن تتعرض للخطر اذا قوي جانب الدول
البلقانية بقيادة روسيا واذا علت صيحة العناصر السلافية التى أشرنا اليها
طالبة الاتحاد مع اخوانهم المقيمين فى الجهة الاخرى من الحدود النمساوية .
وكانت عملية الانقسام داخل حدود النمسا والمجر قد بدأت من زمن طويل
فاذا عضدت هذه العملية من الخارج عجلت بما يهدد حياة النمسا والمجر . وليس
جليا ما اذا كانت انجلترا لم تتكهن بهذا التطور أو انها كانت تريد به باعتبار أنه
المقتل الذى تصيب منه دول الوسط التى كانت انجلترا تناهضها منذ سنة ١٩٠٤
وعلى كل فان موقف الرفض الذى وقفته لندن فى مسألة المضايق قد كان له كما
اسلفنا تأثير مباشر فى دفع روسيا الى هذا الاتجاه الخطر .

وقد كانت أول خطوة خطاها ايزفلسكي في هذا السبيل ان شرع ثانية في التقرب الى بلغاريا وأحكام روابطه بها فكانت كلما أملت فينا أن تكسب هذه البلاد الناهضة الى صفها لتناهض بها صربيا ضاعفت بطرسبرج من جهودها ليكون لها النفوذ في صوفيا . ولما طلبت تركيا ٨٢ مليون فرنك تعويضاً من الخسارة التي لحقتها من جراء فصل الروماني الشرقي عنها ذلك الفصل الذي وقع في وقت واحد مع اعلان بلغاريا استقلالها ، عرض ايزفلسكي ان تدفع روسيا وأقرته الحكومة البلغارية وان كانت قد وقعت بذلك في تبعية خطيرة لبطرسبرج . أما صربيا فقد تعزت عن الحاضر بايكال تحقيق مطالبها في البوسنة المستقبل حيث تكون روسيا أحسن تسليحاً واستعداداً مما هي ، وفيما عدا ذلك فقد أشير عليها بأن تتفاهم مع بلغاريا لتشق بهذا طريق التفاهم بين شعوب البلقان . ففي خريف سنة ١٩٠٩ حل هرتفيج في بلغراد وزيراً مفوضاً لدولته وجعل يعمل بهمة للغرض الذي دللنا عليه . وفي استطاعتنا ان نشير الى الغاية التي انتهت اليها هذه الخطة بالرجوع الى نص مشروع الاتفاق العسكري الذي كان يراد عقده ولم يعتد بالتأكد بين روسيا وبلغاريا . وهو الاتفاق المؤرخ في ديسمبر سنة ١٩٠٩ والذي جاء في مادته الخامسة « انه بالنظر الى ان تحقيق الاغراض السامية التي تسعى اليها الشعوب السلافية في شبه جزيرة البلقان والتي ليس أعز على روسيا منها لا يمكن أن يتم إلا بالفوز في حرب تشب بين روسيا وبين المانيا والنمسا والمجر فان بلغاريا تتعهد رسمياً بأنها في هذه الحالة أو في حالة ما اذا انضمت رومانيا أو تركيا الى الائتلاف المكون من الدولتين الآنف ذكرهما تبذل قصارى جهدها في التفادي من كل ما يمكن أن يوسع دائرة الانقسام » ولقد صرح ايزفلسكي في بداية هذا العام بعينه للسفير الألماني في بطرسبرج فيما يتعلق بموقف بلاده نحو مملكة الطونة بقوله « لا يغيب عن بالك أمر هو ان المسألة الشرقية لا يمكن أن تحل إلا بحرب . وقد تقع هذه الحرب بعد خمس أو عشر سنوات لكنها لا مفر منها » . وبهذا

كانت تلك السياسة الجديدة الموجهة ضد الحالة الراهنة والتي كانت تسير بطرسبرج عليها في البلقان ، تحمل في ذاتها جرائم حرب هائلة وتهدد السلام مما تقدم يتبين ان السعى الى الاستانة كان قد أرجى مؤقتاً ، والذي يدل على أن أصحاب الشأن فيه لم يصرفوا النظر عنه بل ارجاؤه الى الوقت المناسب ، هو ان ايزفلسكي عقد في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٠٩ في راكوبجي اتفاقاً مع ايطاليا تتمهد به كل من ايطاليا والروسيا ان تنظر بعين العطف الى المصالح الروسية فيما يتعلق بالمضائق ، والايطالية فيما يتعلق بطرابلس الغرب وبني غازي وهكذا أصبح هناك فيما يتعلق بالبحر الابيض المتوسط اتفاق آخر الى جانب الاتفاق الفرنسي الايطالي المؤرخ في سنة ١٩٠٢ والاتفاق المعقود بين انجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤ ، اتفاقات ثلاثة كانت الدول المشتركة فيها بمثابة سفانج مؤجلة الدفع . اتفاقات كانت تفتح لتلك الدول باب الوصول الى ما تطلبه في اللحظة المتفق عليها.

ولقد كان من شأن تحول السياسة الروسية ضد النمسا والمجر ان جعل مركز المانيا سيئاً جداً فقد ظهرت الآن في جلاء لاسبيل الى نقضه تلك الثغرة التي أحدثها في صرح بسمرك عدم تجديد معاهدة الضمان من عشرين سنة مضت . وباتت الامبراطورية الالمانية وليس أمامها إلا الاستناد الى النمسا والمجر بل انه كان عايتها أيضاً أن تحاذر حتى لا تخسر أيضاً هذه الحليفة الاخيرة . وتقد ظهر على برلين الامتهض لما تقدم اليها البرونون ايرتال بفكرته المتعلقة بضم البوسنة والهرسك . لكنها على الرغم من ذلك عضدت فينا في غير تحفظ لاعتبارات تبدو جاية جداً من تقرير معجل بعث به بيلوف الى الامبراطور . فقد جاء في هذا التقرير ان « مركزنا خلق أن يصبح سيئاً اذا أضاعت النمسا والمجر ثقتها بنا وتحولاتها . ومدمننا متحدين . فإنه تكون منا كما كان الاتحاد الالمانى القديم قبل ٥٠ عاماً ، كتلة لا يسم أحداً أن يتجرأ عليها بسهولة . وليس يجوز لنا في المسائل الشرقية الكبرى بصفة خاصة أن تناقض النمسا

والبحر التي لها في شبه جزيرة البلقان مثل مالمان المصالح القريبة المهمة . ولذا فأننا اذا رفضنا بل اذا ترددنا أو تعنتنا في موقفنا حيال مسألة ضم البوسنة والهرسك فان النمسا والمجر سوف لا تنقر لنا ذلك » وهذا كما نرى عدول نهائي عن مبدأ بسمرك الذي كان يقضى بأن لا تتوازر المانيا النمسا والمجر في مصالحها الخاصة في الشرق الأدنى حتى لا تقع المانيا في خصومة مباشرة مع روسيا . لكن هذا العدول كان يبدو بأزاء تألب الدول إذ ذاك ضرورة مرة تقتضاها المركز الذي أرغمت المانيا عليه عزلتها . ولقد كان ظهور الوفاق الثلاثي هو الواقعة الحقيقية التي كان لها في هذه العزلة القول الفصل . فكثيراً ما كان ايزنفلسكي يشكو للسفير الألماني في بطرسبورغ من أن برلين تبالغ في تأييدها لفينا . وقد أجابه الكونت بورنالس في ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ بما يتفق وتعليمات بيلوف إذ قال : « ان روسيا منذ الحرب اليابانية وهي تخطو نحو الدولة التي يقع عليها أكبر نصيب من تبعات الاخفاق الذي منيت به روسيا في الشرق الأقصى . (ويعني بذلك انجلترا) والروسيا بانضمامها الى الوفاق الودي الانجليزي الفرنسي قد ألقت في كفة هذا الفريق بثقل عظيم وهو الذي طالما استخدم تفوذه في معارضة المصالح الألمانية . فبأزاء هذه الحالة لا يسم المانيا في الوقت الحاضر إلا أن تزيد روابطها بحليفها احكاماً وإلا أن تعينها على مصالحها باكثر مما يتطلبه لفظ معاهدة التحالف . وان الفريق الواقف في وجهنا لا قوي من أن لا يحملنا على تجنب كل شيء من شأنه أن يزعزع ثقة النمسا والمجر بأخلاصنا »

وقد اعتادت روسيا وهي تسعى سعيها في محيـث جزيرة البلقان أن لا تعتبر مملكة الطونة وحدها هي الخصم بل أن تشرك معها في الخصومة ألمانيا الدولة التي تفوقها في القوة بمراحل . زد على ذلك ان الحكومة الألمانية التي كانت تعوزها مستعمرات كبيرة نافعة تبعث اليها بما يزيد من سكانها الذين كان عددهم يعظم على مر الأيام ، كانت تسعى من زمان طويل الى أن تجعل من آسيا

الصغرى منطقة اقتصادية لأبنائها فكانت تعمل على أن تجعل الطريق اليه مفتوحة مأمونة . وهنا لم يكن لها بد من المحافظة ليس فقط على النمسا والمجر بل أيضا على تركيا . على ان روسيا كانت تناهض هذه الدولة الأخيرة بصفة كونها حارسة للمضايق . فبينما كانت ألمانيا تعمل على تقوية ساعد الباب العالي باصلاح جيشه ، كانت روسيا تتمنى تداعيه . وبذا كانت الطريق التي تسير فيها برلين تتعارض مع الطريق التي تمضي فيها بطرسبورغ . هذا فضلا عن الخطر الذي كانت قد بدت طلائعه من جراء أزمة البوسنة وهو ان النمسا أخذت تميل الى استغلال حليفها الكبرى لخدمة مصالحها بعد اذ شعرت باحتياج تلك الحليفة اليها ، وهكذا أمكن الحليفة الضعيفة أن تفكر في استخدام زميلتها القوية لانها رأت ان هذه الزميلة القوية لاغنى لها عنها بحال من الاحوال .

هذا على حين كانت روسيا ، اذ تجد ألمانيا عقبة في طريق تقدمها في الشرق الادنى ، تلقى نفسها مدفوعة الى الاستزادة من توثيق رابطتها بحلفائها كما تستوثق من الحرب التي كان يرى ايزفولسكى أن لا مفر منها . وقد كان كل شئ مم ذلك يتوقف على قوة الروح المعادية لألمانيا في إنجلترا وفرنسا أضعفها . وهذا ماسنراه من الحوادث الأخرى التي وقعت في خلال الزمن الذي نعالج شئونه .

لقد كان النزاع الذي قام بين لندن وبرلين على المضي في بناء الاسطول الألماني قد اشتد فعلا قبل أزمة البوسنة فلما طلب القيصر الروسي عقب انتهاء الحرب الروسية اليابانية الدعوة الى مؤتمر جديد للسلام انعقد في صيف سنة ١٩٠٧ في لاهاي كالمؤتمر الاول ، طلبت إنجلترا بالاشتراك مع الولايات المتحدة البحث في تخفيض عام للتسليح . وكانت ترمى من وراء هذا الطلب الى أن تتخذ الدول قرارات تمنع ألمانيا من تكبير قوتها البحرية . وكانت بطرسبورغ وباريس ورومه أيضا مصممة على أن لا تنظر في تخفيض التسليح لكنها مع ذلك

قررت أن لا تعارض لندن حتى لا تجرح احساسها وان كانت قد اتفقت على أن تبنت لطلب الانجليز — اذا مابدأت المفاوضات — «دفة من الطبقة الاولى» على قول ايزفولسكى . هذه الخطة لم تلق من برلين الا الاستنكار والا أن تعلن صراحة أنها ترفض أن تكون المسألة الآتية الذكر وكذلك مسألة محكمة التحكيم الاجباري مما يتضمنه برنامج المؤتمر.

وقد حاولت المانيا والنمسا والمجر أن تحملا روسيا نفسها على الاعتراض فاعتضت ولكن في شيء من الحذر . ولخصت وجهة النظر الالمانية واذيعت بما فخواه أن المانيا موافقة على البواعث التي حدثت فكرة تخفيض السلاح كل الموافقة بيد ان هذه البواعث تنقصها صيغة تنصف ما بين الدول من اختلاف كبير في المركز الجغرافي والاقتصادي والعسكري والسياسي . وقد سوى المؤتمر المسألة بحذافيرها إذ ذاك بكلمات جوفاء حينما عرضها ممثل انجلترا . ولما جاء دور الكلام عن محكمة التحكيم الاجباري وهي مارأي الانجليز أن تكون مختصة بالنظر في المسائل ذات الصيغة القانونية فقط أو مايتعلق بتفسير المعاهدات مادام الخلاف في هذا الصدد لم يمكن حسمه بالطرق الدبلوماسية المباشرة ومادام لم يمس لامصالح الاطراف المختلفة أو استقلالها ولا مصالح دول سواها» أعرب ممثل المانيا تأييده للنمسا والمجر وست دول صغرى عن شكوك قوية فحبط الموضوع . وهكذا قدر لالمانيا أن تعاني من موقفها هذا كما عانت من موقفها في مؤتمر لاهاي الاول لانها صدرت فيه عن استقامة بولغ فيها ولان هذا الموقف كان يدل على نقص في المهارة السياسية . فقد جاهر الالمان بلا تحفظ بما كان الجميع يشعرون به فاعطوا غيرهم بذلك سلاحاً خطراً يمكنهم من تصوير الدنيا في صورة الامة المناهضة لفكرة السلام ، وهو ما حدث واستغل كثيراً.

أما الانجليز فبعد أن أخفقوا في مناهضة بناء الاسطول الألماني بالالف من طريق المفاوضات الدولية حاولوا من لندن أن يخابروا برلين رأساً . والداعي المباشر لهذه الخطوة من جانب انجلترا هو المشروع الخاص بالاسطول.

الذى قدم الى مجلس الريشتاج بعد أن أقره مجلس الاتحاد الالماني في نوفمبر سنة ١٩٠٧ . فقد بنى هذا المشروع على أن بريطانيا العظمى قبل عرضه بزم من وجيز أخذت تبني مدرعات هائلة من نوع الدردنوط فاقت كل ما كان معروفا الى ذلك الحين من السفن في القوة . وغايتها من ذلك أن تجعل تفوق إنجلترا البحري أمراً مضموناً لا شك فيه . وقد كان الاميرال تربتس المتضلع من مهنته تضلعاً فائقاً بلا ريب يرى أنه لا بد لالمانيا من أسطول قوي لا تكون مهمته حماية التجارة الالمانية فحسب بل أيضاً تكون غايته صرف إنجلترا عن العمل لاشغال نار الحرب في القارة ضد منافستها بخاصة وهي محالفة للروسيا وفرنسا . وهكذا عقد النية على أن يتخترق منطقة الخطر التي كانت بلاده واقعة فيها إذ ذاك من جراء تأخرها في البحر ، وأن يمضى في سبيله بما عرف عنه من همه متوسلاً بكل أنواع الاحتجاج . ولم يكن تربتس يبتغي بهذا أن يبرز الاسطول البريطاني ولا حتى أن يبلغ بأسطوله حجم هذا الاسطول الهائل . لكنه كان يريد أن يزيد في عدد السفن الحربية الالمانية الى الحد الذي يصبح عنده الهجوم على الاسطول الالماني مخاطرة . فقد كان من رأيه الحذر من بريطانيا العظمى منذ تحولت هذه تحولها السياسي .

بيد أن هذه الخطط كان من شأنها زيادة الهياج في إنجلترا إذ زعمت الصحف أن المانيا تريد أن تنازع بريطانيا العظمى سيادتها على البحار وأنها تبنت للجزر البريطانية حرباً في آخر الأمر . كذلك كان يروق الصحف الانجليزية أن تعتبر سياسة سكة بغداد الحديدية مهددة للجزر البريطانية لأنها في زعمها ترمي الى قطع طريق الهند . وبينما كان أنصار الأسطول الالماني ينوهون بالخطر الانجليزي تحببياً الى فكرة إنشاء الاسطول كانت الصحف الانجليزية الكبرى تخوف بشبح الغزو الالماني . ولكي يهدى الامبراطور غليوم الثاني الخواطر أرسل في ١٦ فبراير ١٩٠٨ الى اللورد تويدزموب اللورد الاول للاميرالية الانجليزية كتاباً خاصاً يبين له فيه أنه لا يبيت لبريطانيا العظمى

آية خطط مظلة . وقد ذاع خبر هذا الكتاب وانتفع به في ترويض ريب أخرى .

ولقد أسلفنا الكلام عن أن السير أرنست كاسل المالى الانجليزى تحدث في يونيه ١٩٠٨ الى مدير شركة هامبورغ - أميركا الملاحية ، الهربالين حديثاً كان بمثابة المحاولة الاولى لمل المانيا على تخفيض تسليحاتها . وقد صرح كاسل بأن ادوارد السابع الذى خاطبه كما يقول : « يعتقد كل الاعتقاد بأن تكبير الاسطول الالماني الذى يجري سريعاً يهدد مركز انجلترا في البحر » ثم لمح في النهاية الى أنه « قد يأتى يوم تسأل فيه انجلترا بالاتفاق مع فرنسا والروسيا المانيا : متى تفكر في العدول عن المضي في تقوية سلاحها البحري » وفي هذا بلاريب تهديد خفي لم يكن أريباً لانه يذكر ألمانيا بالمركز السياسى الخطر الذى كان سبباً في مساعي الوزير فون تربتس والذى يبرر به هذه المساعي . وقد أجابه بالين حينئذ في جلاء ان مثل هذا السؤال إذا وجه يكون معناه الحرب . قال : « وان المانيا سوف تقاوم بكل قواها أية محاولة من هذا القبيل لتمثيل حادث قاشوده »

وانه ليزيد في أهمية التهديد الذي أوردناه لكاسل أن رئيس الجمهورية الفرنسية فالير استقبل في لندن قبل ذلك بقليل أى في أواخر مايو ١٩٠٨ استقبالا حماسياً ، وأن اجتماع ادوارد السابع بالقيصر نيقولا الثاني في ريفال في شهر يونيه كان ملحقاتاً لذلك . واذا أضفنا إقامة دلكاسيه خصم ألمانيا الشهير على التاميز حيث استقبله ملك الانجليز ، كانت هذه المقدمات كلها حتى ولو لم يدرك المرء أهميتها العظيمة ، سبباً لأن يعظم ارتياح برلين في موقف الدولة البريطانية ، ويزداد سوء ظنها ازدياداً كبيراً .

ولقد كان السفير الالماني في لندن الكونت مترنيخ يلاحظ تفاقم الحالة النفسية في انجلترا في هم متزايد حتى أبدى ان السبب الحقيقي لذلك هو بناء الاسطول الالماني . وفي ٣٠ يونيه بعث بتقرير عن حديث مطول جرى له مع (م-٨)

وكيل وزارة الخارجية شارل هاردنج الذي أعرب له عن مخاوفه من التسليح الألماني وختم حديثه معه بهذه العبارة : « ليس في وسم شيء أو أحد أن يقنع الإنجليز بأن أسطولاً قوياً نامياً قائماً على مقربة من شواطئه ليس خطراً بل ليس أعظم خطر يمكن أن يتعرض له . فنحن مصممون على أن يكون لنا أسطول قوي ويجب أن نكون على بينة من نتائج ذلك » .

وفي ١٦ يولييه أرسل مترنيش فحوى أحاديث جرت له مع اللورد غراي ووزير المالية البريطانية لويد جورج ، إذ صرح كلاهما « بأن اعتمادات الاسطول البريطاني ستزيد من جراء برنامج ألمانيا الخاص بالاسطول وبسبب التعجيل بينائه زيادة كبرى ويشهد الشعور بالخطر الألماني اشتداداً من شأنه أن لا يجعل في الامكان تحسين العلاقات بين الدولتين مادامتا تتنافسان في بناء الاساطيل » ومعنى هذا ان مجترة تطب من ألمانيا أن تسير الهوينا في تسليحاتها البحرية وهو رأي دافع عنه لويد جورج بعد ذلك بصفة خاصة . إذ رجم اليه وقتها أحد بعض كبار المحافظين أمثال لانسدون واللورد كرومر يتكلمون في مجلس اللوردات عن احتمال وقوع الحرب .

على أن الأمبراطور غليوم الثاني كان قد صمم على أن لا يقبل هوادة في الاجراءات التي اتخذت بحال من الاحوال . وحقيقة انه غنى بادحاض الزعم القائل بأنه يريد تهديد بريطانيا العظمى لكنه وقف بالمرصاد يدفع بكل قواه اية محاولة للتأثير في حجم منشآت الاسطول وسمعتها . وقد حدث شارل هاردنج عن الاسطول الألماني حديثاً مفصلاً في ١٢ اغسطس ١٩٠٨ بمناسبة مقابله للملك ادوارد السابع في فريدريكسهوف . وكتب الامبراطور بنفسه المذكرات الآتية عن اهم ما جاء في هذا الحديث « قال (هاردنج) : الا تستطيعون ان تهوا انشاءاتكم او تبنيوا من السفن اقل مما تبنيون ؟ قلت : ان التسليحات البحرية في ألمانيا هي على قدر ما تتطلبه مصالحها وحاجاتها فهي دفاعية وليست موجهة بالنأ كيد ضد اية دولة وعلى الاخص إنجلترا . قال : لكنه

يجب أن يعقد اتفاق تخفض بموجبه المنشآت ولا بد من أن تكفوا عن البناء أو تبنيوا في رفق . قلت : إذن سنحارب لأن المسألة مسألة شرف أمة وكرامة قوم . وهنا حذجته بنظرة حادة فاحمر لون السير تشارلس ووقف منى موقف الخادم فاعتذر لى من عباراته ورجاني رجاء حاراً أن أعدها بمثابة ملاحظات أبدت خطأ في حديث خاص وأن أغفرها له وأنساها . وقد كان يدير الحديث معى بلهجة منفعلة تكاد تكون ديكتاتورية فلم أشك لحظة في أن تعليمات صدرت له بذلك من فيشر «

بهذا رفض ماطلبته انجلترا من الكف عن استحداث قوة بحرية لالمانيا أو الابطاء في هذا الاستحداث وفاقاً لرغبات بريطانيا العظمى . وهذا الحديث الذي أوردناه والذي لم يسلك فيه الفريقان مسلكاً دبلوماسياً يظهرنا على نوع النزاع الذي جاهدت فيه انجلترا والمانيا الى النهاية . فان بريطانيا العظمى التي أخذت تماهض الدولة الالمانية سياسياً أرادت بطبيعة مركزها الحسن أن تحول بين منافستها في القارة وبين حصولها على سلاح جديد يجعلها أقوى مما كانت إذ ذاك . واذا علمنا أن هاردنج نفسه هو الذي كان قبل ذلك يبضعة أسابيع يتحدث الى الروسيين في ريفال عن إمكان وقوع « أعظم توتر » بين الجزر البريطانية والمانيا في سبع أو ثمانى سنوات ، أدركنا ان هذا الرجل لم يكن ينتوي الخير . هذا فضلا عن أن وزارة الاحرار التي كانت أزمة الحكم بأيديها إذ ذاك لم تكن تحب بطبيعة مركزها أن تحمل البلاد ضرائب أخرى لسد نفقات تسليحات جديدة . ولهذا السبب كان أخلق بالمانيا لو أنها تساهلت عن طيبة خاطر .

لقد كان الامبراطور الالمانى يحس مما أبداه الساسة الانجليز نية الخطر عليه وعلى دولته أن تتطور وتكشف عن قوتها . هذا الى أنه كان ساخطاً على بريطانيا العظمى لتحويلها الى فرنسا والروسيا وكان يسعه في الحكم على موقفها الاستناد الى مقاله لورد روزبرى المسن لترنيخ من أنه : « اذا كانت

المانيا سيستحوذ عليها الاعتقاد بان سياسة الانجليز هي السبب في تضيق الدائرة حولها فان المركز يكون مؤثماً . ومن المضحك أن تتخذ نحو المانيا سياسة كما لو كان الامر يتعلق بصربيا . وعلى كل فقد كان غليوم الثاني يرى في كل طلب لتخفيض منشآت الاسطول الالماني تدخلا في شؤونه الخاصة ومسائل بلاده الداخلية . وهو في كل هذا لم يكن يقطع الأمل في أن تدفع لمانيا انجلترا الى الانضمام الى دول الوسط متى ما أمكن المانيا هذه أن تحمل انجلترا على احترامها . ولقد علق على تقرير من مترنيخ مرة بأن « أبسط حل هو في عقد محالفة أو وفاق معنا فعندئذ ينتهي كل هم » . على انه كان في مسألة الاسطول من الآخذين بفكرة المقاومة المطلقة وأشد هم عزيزة لانه حتى تربس أبدى ميلا الى المفاوضة في دائرة بعينها ، وييلوف المستشار الامبراطوري الذي كان أيضا مصمما على عدم التراجع بحال من الأحوال أمام أى ضغط أو تهديد من جانب الانجليز كان يرى أن الاحسن والاحكم أن لا تقطع كل آمال الانجليز بالنسبة للمستقبل ، وارتأى أن تعالج المسألة بمحذافيرها بألين مما عولجت . وهذا التحول في الرأي لم يوقعه مع تربس فقط بل أوقعه مع الامبراطور أيضا في خلاف . فقد حدث في خريف سنة ١٩٠٨ فيما يتعلق بهذه المسألة أن تأثرت العلاقة الطيبة التي كانت قائمة بين المستشار الامبراطوري والامبراطور إذ ظهر في صحيفة الديلي تليفراف الانجليزية حديث مع غليوم الثاني عرض على ييلوف لكنه سها عن قراءته . فلما أثارت تصريحات الامبراطور التي كانت ترمي الي تأكيده نياته الطيبة نحو انجلترا ، ضجة كبيرة واستنكرها الرأي العام الالماني باعتبار انها خطوة خطاها الامبراطور من نفسه قام المستشار الامبراطوري أمام مجلس الريشتاج يطالب بزيادة المراقبة على اجراءات الامبراطور السياسية صادراً في ذلك عن الرغبة في التقادي من مثل هذا الحادث في المستقبل فكان بما فعل في نظر الامبراطور كأنما أراد أن يضحى به أمام الامة .

ولقد أفضى النزاع بين لندن وبرلين الى نتيجة أسيفة هي أن هذا الفريق وذلك كانت تزداد مرارة كليهما من الآخر ويعظم امتعاضه فكان الشعب الانجليزي والشعب الالماني يزداد يقين كل منهما بأن الآخر معادله وبذا كانت الهوة تزداد بينهما اتساعا في صورة مقلقة . والذي كان له أسوء الاثر في هذا الصدد أن تلك القوى التي كانت في بريطانيا العظمى معادية لالمانيا عداا صريحا ومن بينها اللورد فيشر وزملاؤه في الرأي ، كانت قد وجدت فرصة صالحة لتوجيه النفوس الوجهة التي تريدها ، وان الحكومة البريطانية أيضا كانت قد رأت أن الامر يقتضيها أن تزيد علاقاتها بالروسيا وفرنسا توثقا وروابطها بهما احكاما حيثما كان هذا ممكنا . ففي صيف سنة ١٩٠٨ انتهز الملك ادوارد السابع فرصة وجوده في مارينباد للاستشفاء للاحتفال بدوام الوراق الودي مع كيمينصو رئيس الوزارة الفرنسية وايز فلسكي وزير الخارجية الروسية . وقد جرت بينهم أحاديث وصفتها صحيفة ريزتش التي تصدر في بطرسبرج بأنها مظهر سياسي . وعقب ذلك بقليل بدأت أزمة البوسنة التي أسلفنا وصفها والتي كانت سببا كراينا لان تجري روسيا في البلقان على سياسة فعالة . وهكذا ثبتت أقدام الودق الثلاثي وجعات دول الوسط تصير شيئا فشيئا الى موقف الدفاع .

ولقد قام بيلوف المستشار الامبراطوري بعد إذ حذر مترنيخ لاناقطاع بمساع قوية في الاشهر التالية ابتغاء الوصول مع كل ذلك الى تفاهم مع لندن . فانه لما اقترب ميعاد عرض الميزانية الجديدة التي كانت قد تضخمت بمادخل عليها من زيادة من أجل التسليحات البحرية على البرلمان الانجليزي ، حاول بيلوف السعي الى هذا التفاهم بأن اقترح أن تنشئ المانيا في المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١١ ثلاث سفن للقتل فقط في كل سنة . وفي مقابل ذلك تبني في المدة الواقعة بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٤

ثلاث مدرعات في كل سنة بدل الاثنتين اللتين كانتا مقررتين في الاصل - لكنه لما كان الانجليز ينوّهون كثيراً في نفس الوقت بأنهم يجب أن يحافظوا على ما يسمونه بنسبة دولتين وبعبارة أخرى أن يكون اسطولهم متفوقا على أسطول دولتين بمقدار عشرة في المائة ، فقد رجا أن يوفق إلى ادخال الطمانينة في نفوسهم بأن يطلب من ناحيته سير الهولينا في بناء الاسطول . على ان مترنيخ وقد كان يرى ان اللحظة الصالحة لقد اتفقات متبادلة قد فاتت ، صرح بأن هذا التساهل أقل مما يجب وان تربتس قد ذهب إلى ابعد مما ينبغي . وكان الاخير يرى ان في الوسع السعي الى اتفاق تخرج بموجبه بريطانيا العظمى في عشر السنوات التالية أربع سفن كبيرة والمانيا ثلاثاً .

ولما كانت الادارة السياسية تعتقد ان مثل هذا العرض لا يكفي بحال من الاحوال فقد ارتأت ان لا يفتح الامبراطور موضوع الاساطيل بمناسبة الزيارة التي ازمع الملك ادوارد السابع القيام بها في برلين في أوائل فبراير سنة ١٩٠٩ . وقد ذكر غليوم الثاني حينذاك في حديث مع ملك الانجيز وحده انه لا مناص له من أن يستمسك بالبرنامج البحري دون أي تخفيض . وفي ابريل سنة ١٩٠٩ وافق الامبراطور على خطة تريبتس بعد حديث له معه وكانت هذه الخطة تقضي بمحاولة الوصول الى اتفاق على أساس ثلاث سفن مقابل اربع ، ولما اجتمع بيلوف في البندقية عقب ذلك امكن هذا أن يؤثر فيه بفكرته التي يعزها وهي ان يربط ما بين اتفاقية خاصة ببناء السفن واتفاق سياسي عام . والذي كان المستشار الامبراطوري يفهمه من هذه الفكرة هو اما اتفاق ما في صدد المستعمرات واما تعهد من جانب انجلترا بالتزام الحيدة في حالة نشوب الحرب واما مخالفة . وهذا يدل بطبيعة الحال على ان المسألة لانه إذا كان الالمان نجحوا في اجتذاب الجزر البريطانية إلى صفهم أو على الاقل في تخفيف وقع انضمام انجلترا الى روسيا وفرنسا بدرجة خطر ذلك الانضمام لكان قد تقودي من ذلك الخطر الذي كان يبرر الاستمسك بفكرة انشاء اسطول

الماني على جناح السرعة . وقد وضعت مشروعات لاتفاق سياسي وتوجه
غيلهيلم فونستون مستشار المفوضية المحاضر في وزارة الخارجية إلى لندن
ليتحري هناك عما اذا كانت الفرصة سانحة لنجاح الفكرة التي سبق
ذكرها وكان يسير في طريقه محذراً أن يقع في النفس أن برلين خائفة منزعجة .
على انه أكد هاردنج و غراي ان المانيا مستعدة للتفاهم لكن عدم ميل
غراي خاصة الى تغيير « الاتفاقات السياسية الراهنة القائمة بين الدول » كان
له القول الفصل في هذا الامر . وكان ماوصل اليه من نتيجة هو « ان الحكومة
الانجليزية ان يكون من السهل عليها أن تتفق معنا اتفاقا وديا يؤثر في العلاقات
التي تربطها بالحلف الفرنسي الروسي » وهكذا كان الالمان يتحركون في دائرة
من الصعب الخروج منها . كذلك حبطت مجهودات المستشار الامبراطوري
لان تربتس من جانب آخر لم يعرف كيف يمضي في مساعيه عند ماخض
تسليحاته مدفوعا الى ذلك بوجهة النظر القائلة بوجوب التساهل مع انجلترا
عند تقرير شيء فيما يتعلق ببناء الاسطول . وقد تلا ذلك مباشرة ان استقال
بيلوف في صيف سنة ١٩٠٩ وحل محله فون بيتمن هلفيج وزير الداخلية اذذاك
وايس يدهش أحداً بعد الذي عرفناه عن طبيعة الوفاق الثلاثي ان الحكومة
الانجليزية كانت راغبة عن احداث أي تغيير في مركزها السياسي الخارجي
أو على الأقل الاعتدال في موقفها حيال المانيا . فلقد كانت بريطانيا العظمى قد
احكمت الروابط بينها وبين فرنسا والروسيا احكاما لا يجمل سبيلا الى تحوّلها
واذا كانوا في برلين قد اعتقدوا بإمكان ذلك فقد كان سببه انهم تساهلوا لفرنسا
قبل ذلك تساهلا كبيرا فمقدوا في ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ اتفاقا مع باريس جاء
على رغبة الامبراطور الذي لم يكن مرتاحا الى خصومة الالمان والفرنسيين
في شمال افريقيا ، اتفاقا اعترف لفرنسا في مراكش بمركز خاص ولم يطلب في
مقابل ذلك الحرية مراكش نفسها والا المساواة في الشؤون الاقتصادية بين
كل الامم على السواء . وهذا موقف كان ينطوي على المسألة حتى انه أثار

الدهشة في باريس نفسها ، وكان يراد به تطهير الجو وتخفيف الخلاف . وقد كان مترنيخ قبل ذلك بإيام قلائل يرى ان التفاهم مع فرنسا على مراکش شرط مهم لتحسين العلاقات بانجلترا . لكننا رأينا أن هذا لم يند شيئا . فقد كان من المستحيل تغيير شيء في اتقسام أوروبا الى فريقين . وهذه حقيقة أساسية واقعة كان غراي أيضا ينوء بها بصفة جدية . ولقد مرت بالمانيا مناسبة أخرى علمت منها مبلغ تماسك المحالفة الثلاثية ومقدار التفاهم السائد فيها .

ولنعد الى ايزفلسكي فانه كان يتخلى في خلال سنة ١٩١٠ شيئا فشيئا عن منصب وزير الخارجية وكان في تلك الاثناء من اختيار خلفاء له وهو السيامي سازونوف يعمل معه كمساعد له في الشؤون السياسية الخارجية الى أن وقع التغيير نهائيا في خريف ذلك العام . وقد كان مقررا أن يتلاقى الامبراطور غليوم في شهر نوفمبر بالقيصر نيقولا الثاني في بوتسدام فابلغ سازونوف الحكومة الالمانية انه سيكون في هذه المقابلة وانه يأمل أن يجري حديث مسهب صريح . وقد لمح الى ان المسألة عنده تتعلق بازالة الاستياء الذي خلفته أزمة البوسنة . فاما ما كان من أمر برلين فانها كانت تتوقع شيئا بعيد المدى فقد كان على بتمن هولنبيج ووزير الخارجية فون كيدرلن نخترا الذي عين حديثا واجب ثقيل جدا هو أن يخترقا جبهة الوفاق الودي السياسية التي كانت تتناول ثلاثة جوانب موجهة ضد المانيا . فاعتقدا أن مصرف السياسة الروسية الجديد الذي كان يعرف عنه ميله للامان سيتيح لهما في الجهة الشرقية فرصة صالحة . وهكذا قررا أن يقترحا على سازونوف تقربا عاما وأن يؤكدا له للوصول الى هذا الغرض ان الامبراطورية الالمانية ليست مكلفة أو راغبة في معاضدة خطط النمسا الطموحة . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن روسيا تصبح متأكدة من وقوف النمسا في البلقان موقفا سلبيا وهو ما كان ايزفلسكي يشترطه بمناسبة ضم البوسنة والمهرسك لوقوف دولته حيال دولتي الوسط موقفا وديا . أما ما يتعلق بتركيا فقد كانت برلين مستعدة للاتفاق على أن يترك الباب

العالي قادراً على الحياة بحيث تسود الراحة والنظام أقاليمه الباقية له ولا يكون ضعفه باعثاً على اشتهاه تغييرات مختلفة في البلقان تؤثر في سلام أوروبا . وقد فكرت برلين أيضاً في أن لاتناهض مصالح روسيا في تلك الجهة بل أن تذكر روسيا بأنها لم تعارض في أن تعقد اتفاقات في مصلحتها في شأن الدردنيل . بهذا كانت تعمل وزارة الخارجية جلياً على إزالة كل مامن شأنه أن يدعو إلى الاحتكاك بالدولة السلافية العظمى . ففي نوفمبر عرضت على سazonov هذه الافكار التي أوردناها فأعرب عن شكره في عبارات حارة وزاد عليها قوله إن هذه الافكار على أعظم جانب من الأهمية للسياسة الروسية . وفيما خلا ذلك فقد كان يعنيه أن يعقد اتفاقاً على فارس . والمسألة هنا كانت تتعلق بسكة بغداد الحديدية التي مدتها المانيا للاستحواذ على طريق آسيا الصغرى كما بينا . وقد كان الانكليز أيضاً يعترضون على هذه السكة بيد أن الامبراطور غليوم نفسه طلب في نوفمبر سنة ١٩٠٧ الى غراي أن تتفاهم الدولتان المانيا وانجلترا على هذا الامر تفاهما صريحاً .

وقد أراد سazonov أن يتعهد بأن لا يضع العراقيين في طريق مد هذه السكة الى بغداد وان يتولى مدفع من هذه السكة في فارس . وهذه مسألة كانت بطبيعة الحال ثانوية بالنسبة الى الاتفاقات السياسية العامة التي كان يتمن هولفيج يرومها . فلما رجع وزير الخارجية الروسية الى بطرسبورج اقترح عليه السفير الالماني الكونت برتاليس بأمر حكومته اتفاقاً كتابياً تكون نصوصه الاساسية كما يلي :

« (١) — ان الحكومة الامبراطورية الالمانية التي تلت من حكومة النمسا والمجر الملكية الامبراطورية أبين التأكيدات بأن هذه الحكومة لاتنتوي أن تتبع في الشرق سياسة توسع ، تعلن انها ليست مكلفة ولا هي تنوي أن تؤيد سياسة كهذه إذا سارت عليها النمسا والمجر . (٢) — تعلن حكومة الروسية القيصرية انها لم ترتبط بأن تؤيد سياسة معادية للالمان

ولا هي تقتوي ذلك اذا ما أمكن أن تتبع انجلترا مثل هذه السياسة . وبذا كانت برلين تطلب حماية من اتفاق روسيا وبريطانيا العظمى عليها وهذا لم يكن بالشئ الكثير ، لان المحالفة الفرنسية الروسية لم تمس كما أن بطرسبورج ولندن طالما أكدتا انه ليس بينهما اتفاقات خطيرة على الامبراطورية الالمانية . على انه سرعان ما ثبت أن سازونوف لم يرد أو بعبارة أصح لم يكن في استطاعته أن يعطي التأكيذ الذي طلب منه . فبينما كان يتمن هلفيج يبلغ فينا بصفة رسمية ما عرضه على روسيا ويبرهن بذلك على انه كان جاداً فيما أراد من تسوية ، كان وزير الخارجية الروسية يسوف ويلجأ الى مختلف المماذير أملا في التخلص من التأكيذ الكتابي بالألا يساعدانكلا ترا ضد المانيا ، وكان أم سبب أبداه انه يخشى أن تورطه هذه الورقة السرية وتخرج مركزه في لندن . واليك ملاحظه كيدرلن فخر بحق إذ يقول في مذكرة : « انه بعد تلك الخبرة التي أحرزناها والتجارب التي لا قيناها من السياسة الروسية في السنوات الاخيرة لا بد أن نستغرب من الروسية تهيبها القول لانجلترا بانها لا تشاركها في عمل عدا في ضد المانيا . ولا بد أن تكون الروسية طاملة بأن لانجلترا مثل هذه النيات وإلا لما خشيت أن يمر مجرد وعدها بأن لا تشترك فيها عداوة انكلترا لها . »

وأخيراً لجأ سازونوف الى مخرج لا يقدم ولا يؤخو فذكر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٠ لسفير المانيا أن القيصر وعد شفويا بأن لا يؤيدانكلترا في سياسة معادية لالمانيا وذلك بعد ان أعلن الامبراطور الالمانى أن المانيا لن تشجع على سياسة توسع تتبعها النمسا والمجر في شبه جزيرة البلقان . وبذا قبر الاتفاق الكتابي الذي كان يراد أن يعاون على حفظ السلام في أوروبا لدرجة كبيرة وكان كل ماتم هو اتفاق على سكك فارس التي لم تكن لها في السياسة العامة إلا أهمية ثانوية .

ولقد دل موقف سازونوف في جلاء على أن بطرسبرج اعترفت المضي في الطريق التي رسمها ايزفلسكي . والكلام في تغيير المسلك تغييرا أساسيا لم يعدله بعد ذلك محل ، وحتى لو كان وزير الخارجية الروسية أراد تحولا لما كان التنفيذ بمستطاعه . إذ أنه لم تكد تظهر في الصحف أول إشارة الى محادثات بوتسدام حتى انتهت الاحتجاجات والاندازات على بطرسبورج من جانب الحكومتين الانجليزية والفرنسية . وفي باريس ظل الهياح الشديد سائدا عدة اسابيع . وفي بطرسبرج كان السفير الانجليزي بوكانن الذي خلف نيكولسن لا يني محتج لدى سازونوف بقوله كما كتب نفسه « اذا كانت الحكومة الروسية لم تستب في الوقت المناسب أن هناك حدا يجب أن لا يتخطى لكاز وسع الحكومة الالمانية ان تقسد ما بين دول الوفاق . فوجهة النظر التي لها القول الفصل هي ان الخطة التي اختطت يوما للحالة العامة يجب أن لا تتغير » وهكذا كان لا بد أن تبقى الامبراطورية الالمانية مطوقة بواسطة الوفاق الثلاثي ، وهكذا كانت مقابلة بوتسدام محاولة مخففة لبرلين أرادت بها أن تحدث ثغرة في سور عزلتها . كذلك مسلك روسيا لم يتحول فقد أمكن القيصر أن يجيب على سؤال مؤداه هل مقابلة بوتسدام ستحدث تغييرا في السياسة الروسية فقال - وله الحق كل الحق أن يقول - « كلا ولكنها ستبينا الراحة سنة أو سنتين فنحن نكسب زمنا » . ولاي شيء كانت الدولة السلافية العظمى تريد الزمن : هذا ما سنتبينه من التطور الذي للحوادث ، وحسبنا أن نذكر الآن ان سلف سازفوف وهو ايزفلسكي عين سفيرا في باريس حيث دخلها في نهاية سنة ١٩١٠

لقد تكشف اتحاد دول الاتفاق في السنوات التالية في صورة مهددة بمناسبة ما كان يسمى بالازمة المراكشية الثانية . ذلك أنه في شهر مارس سنة ١٩١١ تولت زمام الحكم في باريس وزارة جديدة كان دل كاسية من رجالها

اجل انه كان فيها وزيرا للبحرية وانه اكد انه لن يكون له نفوذ في المسائل السياسية لكن هنالك دلائل عديدة تحملنا على الاعتقاد بان روحه كانت تسود زملاءه في الوزارة . وقد حدث أنه عقب تغيير الوزارة بقليل أبلغ جيل كمبون سفير فرنسا في برلين وزارة الخارجية الألمانية انه قد تضطر القلائل التي نشبت في فاس مقر سلطان مرا كش ، الجمهورية الفرنسية الى انزال جنود فيها لحماية الاوروبيين . وقد رد كيدرلن فيختر ردا نوه فيه بأنه لا يسهه أن يتخفى خوفه من أن يعتبر الرأي العام الألماني احتلال فرنسا لرفأهم آخر غير الدار البيضاء ، خطوة يراد بها التخلص من اتفاق الجزيرة . وقد تبينت لبرلين وغير برلينية الفرنسيين الخفية وهي أن يتدرجوا في التوغل السلمي في مرا كش لي امتلاكها بالقوة ، ففي ١٥ مايو تلقت الحكومة الألمانية نبأ رسميا فخواه أنه لا مناص لباريس من أن تعزم احتلال فاس فعلا وان الاحتلال انما إيدوم المدة التي لا بد منها : وهكذا دخلت الجنود الفرنسية تلك المدينة : أما في ألمانيا فقد اختلفوا بآدىء الرأي على الموقف الذي يجب أن يتخذ . فكان من رأى الامبراطور أن ماتقتضيه المصلحة هو أن يرتبط الفرنسيون في مرا كش بالمال والرجال فلا يجوز أن يمنحوا من ذلك ولا أن يفكر في ارسال سفن حربية كما حدث قبلا . على أن كيدرلن كان يرى أن سلطان مرا كش قد أضاع استقلاله لانه أصبح الآن أكثر من ذى قبل يعيش بفضل الحراب الفرنسية . وعلى هذا باتت معاهدة الجزيرة لاغية وباتت الدول المشتركة فيها حرة تفعل ما تشاء . قال « ولكي تحصل ألمانيا من فرنسا على تعويض مما شرعت فيه هذه في مرا كش ابتغاء امتلاكها يجب عليها أن تبعت بسفنها الى بعض الموانئ جنوبى مرا كش كاغادير وموغادور حيث لبعض المتاجر الألمانية مصالح كبيرة ثم تأخذ في المفاوضات وهي بهذه الحالة . » وفكرة تعويض برلين كانت أيضا تخطر ببال الفرنسيين حتى أن كمبون نفسه ذكرها صراحة . غير ان كيدرلن كان يخشى انه اذا وقعت مرا كش في قبضة فرنسا واستحوذت هذه عليها

كل الاستحواذ ثم لم تقم المانيا بأى عمل فلن تحصل هذه على شيء يذكر . ولما أُنزلت أسبانيا جنودها في القصار في يونيو سنة ١٩١١ محتذية في ذلك مثال الجمهورية الفرنسية بقصد حماية هذا الموضع والاعراش معه من « القبائل الثائرة » نوه تسيمرمان وزير الخارجية الالمانية بالنيابة بضرورة قيام المانيا بعمل ما آخذا في ذلك بأراء كيدرلن . وقد أشار في مذكرته التي كتبها في هذا الشأن الى أن « فرنسا تبتغى تصوير حمايتها على مرا كش كعمل يتفق في روحه مع معاهدة الجزيرة في حين أن بسط هذه الحماية يناقض المعاهدة . لذلك فان هذا العمل من جانب فرنسا معناه هزيمة الحكومة الالمانية التي كانت دائما تدافع عن استقلال السلطان وتطلب المساواة بين الامم ، هزيمة شديدة في نظر العالم وبلادها نفسها . فاذا تأخرت المانيا عن الاعتراض فانها تتيح لفرنسا الوقت الكافي لان تحرك الرأى العام في كل مكان ضد برلين وأن ترفض تبعاً لذلك تقديم أى تعويض . واذن فيجب ان نعان لباريس ان الحوادث الاخيرة كان من شأنها أن تدخل في روع المانيا انه لم يعد هناك وجود لمراكش المستقلة وان الدول جمعاء باتت بحيث يسعها أن لا تحفل بنصوص معاهدة الجزيرة فتفعل ما من شأنه أن يحمي مصالحها . وعلى أثر ذلك ترسل أربع طرادات الى موغادور وأغادير ثم يعلن عقب وصولها أن المانيا لا تريد أن تضم عقبات ما في سبيل فرنسا وأسبانيا وأنها مستعدة للمفاوضة . » فأما ما كانت وزارة الخارجية تبتغيه بهذا فواضح جلي فقد أراد مسيرو السياسة الالمانية أن يسووا خلافهم مع فرنسا على شمال افريقية كما فعلوا بالضبط في سنة ١٩٠٩ فللجمهورية أن تتوسع هناك في المستقبل بلا معارض لكنه في مقابل ذلك تأمل المانيا أن تستطيع الحصول في اللحظة المناسبة على أكبر عوض ممكن . ولقد اقتنع الامبراطور في ٢٦ يونيو بهذه الخطة . وفي ٣٠ يونيو أبلغت ألمانيا الدول التي وقعت معاهدة الجزيرة مذكرة كتابية بأن المانيا سترسل سفينة حربية الى أغادير لحماية رعاياها تبقى هنالك ما بقيت

للقلاقل في مراكش . وفي نفس الوقت أبديت تصريحات شفوية بمعنى ما جاء
بمذكرة تسيمرمان . ثم خرجت الطرادة (بنثر) عباب البحر الى أغادير .
هذه الخطوة التي خطتها المانيا قوبات بادي الامر في كل مكان بهدوء ،
أما وزير خارجية فرنسا فقد « بوغت بها وان لم تربكه » وقد سلكت باريس
في الايام الاولى مسلكا ينطوي على الاعتدال . وروما وطرسبرج كلاهما لم
تبد أي اكتراث وبالجملة فانه لم يهتم أحد ، اللهم الا وكيل وزارة الخارجية
الانجليزية الجديد السير ارثر نيكولسن السفير السابق في بطرسبرج إذ لاحظ
أن أغادير ليست ميناء مفتوحاً ثم تساءل هل تنزل المانيا جنوداً وهو ما لم يكن
مترنيخ يستطيع أن يجيب عنه إذ ذاك . وتلا ذلك أن صرح غراي أن هناك
مركزاً جديداً خرجاً قد نشأ ، وهو يضطر انجلترا الى اتباع مصلحتها في
مراكش . وقد بعثت انجلترا مذكرة بهذا المعنى في ٤ يوليو وعقب ذلك بثلاثة
أيام أبدى وزير الخارجية استعداده لمفاوضة برلين ، وحصل كمبون لذي رجع
من باريس الى العاصمة الالمانية على تخويل بالمفاوضة في تعويضات . وقد جرت
أول محادثة له مع كيدرلن مجرى حسناً وذكرت منطقة الكنفو الفرنسية
كبديل وعوض . ولقد سرى عن مندوب الجمهورية إذ تبين أن المانيا لا تطالب
في مراكش تقسها بشيء ما . وفي تلك الاثناء كان الامبراطور يلح في انهاء المفاوضات
والاتفاق عاجلاً لتزول بأسرع ما يمكن حالة التوتر التي كانت قائمة . ثم جرى في
١٥ يونيه حديث ثان مع كمبون قال فيه كيدرلن صراحة وبلا تحفظ انه يريد
« الكنفو الفرنسية ويريدها كلها » فلم يقبل السفير هذا المطلب وعده
غير ممكن .

ولقد نشأت الى جانب المحادثة الاخيرة أزمة كادت تكون مباشرة جرت
حوادثها في لندن أكثر مما جرت في باريس فانه في ٢١ يوليو دار حديث
جدي بين غراي ومترنيخ إذ سأله وزير الخارجية الانجليزية عما تقصد اليه
المانيا في اغادير ولمح بأنه يخشى أن يكون غرضها تثبيت أقدامها في مراكش

نفسها . وفي نفس اليوم التقى لويد جورج وزير المالية خطبة في لندن تكلم فيها عن شرف بريطانيا القومي وهدد في عبارة صريحة بالحرب اذا لم تستشر انجلترا في هذا الامر الذي تتعرض فيه مصالحها للخطر . أما أن هذه الكلمات كانت تهديداً موجهاً الى المانيا فأمر أدركه العالم بأسره في الحال وبذا فقد تحولت المسألة المراكشية بحذاويرها تحولا خطراً دفعة واحدة . فماذا كانت بريطانيا العظمى تريد ياترى ؟ أكانت مصممة على تجريد سيفها لنصرة فرنسا ؟ لقد كان من أثر ذلك أن تدلى الامتعاض وتمسكت المرارة الشديدة أنفُس الألمان الذين لم يكونوا يفكرون في أن الامر سيفضى الى مشاكل حربية . ولقد صرفت الحكومة الالمانية نظرها عن الرد على لويد جورج رأى علنياً حتى لا تزداد الازمة حدة ، لكنها كلفت مترنيخ بالاحتجاج بشدة فاحتج في ٢٥ يولية . وكانت أكدت قبل ذلك انه ليس في النية ازالة جنود الى اغدير إلا عند الحاجة القصوى ثم أخذت الخواطر تهدأ شيئاً فشيئاً . أما المناوضات بين برلين وباريس فقد استغرقت مدة طويلة ، على انه امكن اعداد اتفاق في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ حصلت بموجبها المانيا على قطعة من الكنفو الفرنسية تستديرها مستعمرتها الكرون بينما هي قد زلت من جانبها عن كل تدخل في مراكش .

ومن ينظر الى مجرى الحوادث يلح له ممالك انجلترا الفجائي لأول وهلة غير مفهوم . فهل كان الانجليز يعتقدون حقيقة ان هنالك خطراً من حرب أو انهم كانوا يريدون التعجيل بتلك الحرب ؟ لا يزال الغموض يكتنف هذه المسألة الى اليوم فلم يعرف أحد ماذا كان يجري في لندن من وراء ستار . ولقد تكلم كيرهاردي زعيم حزب العمال الانجليزى فيما بعد عن « الحالة العقلية السقيمة السائدة في بعض ادمغة وزارة الخارجية » . وثمت دلائل بعينها تحمل على الاستنتاج بأن غراى كان يتوقع اغارة من الاسطول الالمانى . وكان هنالك دلائل اخرى على ان غراى هذا لام الروسين على عدم اكترائهم

للمسألة المراكشية وان السفير البريطاني في باريس كان يشجعهم على المقاومة . فالظلام هنا حالك مرهون تبديده بالزمن ، لكن الجلى كل الجلاء ان بريطانيا العظمى كانت حوالى ٢٠ يولية مستعدة مرة اخرى لأن تسير من اجل فرنسا الى ابعد مدى . ويثبت هذا تلك الاستعدادات الحربية التى امر الانجليز بها على عجل ، فانهم لم يعبثوا قسما من الاسطول فحسب بل ان رئيس هيئة اركان حرب بريطانيا ولسن سافر الى باريس على جناح السرعة حيث اتفق مع دوباى رئيس هيئة اركان حرب فرنسا على الخطة التى يستلزمها اشتراك الجيشين فى العمل ، او قد حدد عدد الجنود الانجليزية التى كان مقراً ان تنزل فى شمال فرنسا بست فرق . وبالجمله فقد ازدادت العرى بين الدولتين توثقاً مما افضى الى تفاقم الخطر الذى كان يهدد المانيا .

ولقد أذاع فيبر اليوزباشى الانجليزى شيئاً عن الاستعدادات الحربية التى كانت الحكومة الانجليزية قد عجلت بها فأحدثت بياناته ضجة عامة وعرضت وزارة الاحرار التى كان يتولاها اسكويث إذ ذاك خلفا لكبل بنرمان لا تتقاد شديد من جانب انصارها أنفسهم وهكذا استبانت فجأة بعض الدوائر المطلعة ان العالم كان على وشك حرب هائلة من جراء المسلك الذى اتخذت حيال دول الوسط . ولقد هوجم غراى على الاخص مهاجمة شديدة فى أواخر سنة ١٩١١ حيث أخذ الناس يشكون فى نعم الخطة التى اختطها .

ومما كان له شأن أى شأن فى هذه المسألة ان نزاعا حادا وقع إذ ذاك بين بريطانيا العظمى والروسيا إذ أرادت امبراطورية القياصرة ان تتقدم نحو طهران لتجعل منطقة النفوذ التى اعترف لها بها فى فارس تابعة لها كل التبعية فلم يرق هذا انجلترا التى كانت تستمسك فى الظاهر بحرية فارس وكان الفريقان على وشك ان يفرقا حتى ان ايزفلسكى حذر سازونوف وزير الخارجية الروسية الذى زار باريس فى شهر ديسمبر من تعريض « الوفاق الانجليزى الروسى » للخطر .

كان من أثر الحوادث التي اتينا عليها ان نشأ في انجلترا ميل الى وجوب التفاهم مع المانيا . وفي نفس الوقت اصبحت المانيا تعتقد بعد الذي خبرته بفترة من تعرضها من ناحية الجزر البريطانية للخطر ، انه يجب أن تعمل على حماية نفسها خيراً مما عملت « فقد عرفنا الآن من هو العدو » . بهذا صاح زعيم المحافظين فون هيدبيرند في مجلس الريشتاج وأعرب عن شعور اغلبية الشعب الساحقة . ولقد كانت هذه الحالة النفسية بالنسبة لانصار الفكرة القائلة بانه لا سبيل الى حماية النفس من اجراءات القوة التي تتخذها بريطانيا إلا بتقوية الاسطول الالماني — تقول كانت هذه الحالة النفسية بالنسبة لهؤلاء فرصة صالحة لتحقيق رغباتهم الذاهبة هذا المذهب . وهكذا حدث ان تريتس والامبراطور طلبا في خريف سنة ١٩١١ وضع برنامج في الربيع القادم لزيادة الاسطول بحيث تزيد السفن الحربية الكبرى في ست السنوات التالية عما كان مقرراً انشاؤه . على أن اختلاف المركز كان من شأنه أن ينتج اختلافاً في المسلك إذ كان الانجليز يجسوز النبض ويسمون الى الاتفاق لانه في ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ قدم السيرارنست كاسل بالاتفاق مع لويد جورج وغراي أيضاً وبتشجيع بالين الى الامبراطور غليوم الثاني شخصياً اقتراحاً كتابياً بالمفاوضة وكان يطلب من المانيا ان تعترف بتفوق بريطانيا العظمى في البحار وان لا تتوسع في تسليحاتها البحرية بل ، اذا أمكن ، أن تخفض هذه التسليحات . وفي مقابل ذلك كانت تريد بريطانيا العظمى أن لا تحول دون التوسع الالماني في المنطقة الاستعمارية بل أن تشجع هذا التوسع حينما أمكن . وقد طلب عدا هذا أن يصرح الطرفان بأن كلتا الدولتين تمتنع عن الاشتراك في أية خطط أو اتفاقات عدائية تكون موجهة الى أي منهما . وهذا ماوافق الامبراطور عليه مبدئياً غير انه أبدى أنه لا يستطيع أن يخفض البرنامج الذي وعد به فيما يتعلق بالاسطول . وكان الامر في هذا البرنامج يتعلق بخطة مؤداها اخراج مدرعات فيما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٧ باعتبار السنة الاولى ثلاث مدرعات

والتي تليها اثنتان ثم ثلاث ثم اثنتان وهلم جرأ . فلم يعجب هذا مترنيخ في لندن فانتقده مبيناً ان زيادة الاسطول والوعد بعدم التوسع في الانشاءات البحرية يناقض احدهما الآخر ، وان ضمان الحياد في حالة الحرب باضافة كلمة اعتداء لاقيمة له لان معنى الاعتداء أمر يفسره المرء وقت الحاجة كما يحب ، الى أن قال « والوصول الى فصل انجلترا عن الوفاق الثلاثي لا يتم إلا بالعدول عن زيادة الاسطول » حيال هذا الرأي كان المستشار الامبراطوري يرى أن العدول عن زيادة الاسطول لا يمكن النظر فيه إلا اذا أعطيت ضمانات كافية بأن يغير الانجليز سياستهم ويصبغونها بصبغة ودية . وقد كان من جراء ذلك أن نشأ خلاف كان له القول الفصل في سير الأمور فيما بعد كما سترى .

فانه في ٨ فبراير سنة ١٩١٢ زار برلين اللورد هالدين وزير الحربية الانجليزية الذي كان يعطف على المانيا عطفاً ظاهراً ، فجرى له باديء بدء حديث مع بتمان هو لقيج دار الكلام فيه على رغبات الفريقين في البحث عن الطريقة التي تؤدي الى تحسين علاقتهما . وفي ٩ فبراير عقد في القصر الامبراطوري اجتماع بين تربتس وهالدين حضره غليوم الثاني فقال الامبراطور ان هناك اتفاقاً سياسياً كان يؤمل عقده وانه اتفق فيما يتعلق بالاسطول على انه يمكن المانيا أن تحصل على العبارة الثالثة التي كان مقرراً أن تخرجها الزيادة المدوية ولكن على أن لا تبدأ بالبناء الا في سنة ١٩١٣ وانه في كل من هذه السنة وسنتي ١٩١٦ و ١٩١٩ تنشي سفينة تضاف الى سفينتي القتال الكبيرتين اللتين تنشآن بانتظام . وقد أخذ المستشار الامبراطوري الذي كان يهيمه اجتناب الخلاف القائم في وضع مشروع اتفاق سيامي في الحال . وكان أهم نقط هذا المشروع أن يؤكد كل من الفريقين الوقوف على الحياد في حالة نشوب الحرب . بيد أن هالدين أراد أن يتضمن النص كلمة « اذا حصل اعتداء بلا مبرر » وهذه بطبيعة الحال عبارة مرنة يسهل تفسيرها على كل وجه ، وفضلاً عن ذلك فقد

أعلن انه لا يعرف ما اذا كان التساهل فيما يتعلق ببناء الاسطول يكفى الوزارة البريطانية أم لا . ثم طلب ان تنزل المانيا في السنوات الثلاث الأولى عن كل زيادة . وفيما عدا ذلك فقد اتفق الفريقان المتفاوضان على شئون تتعلق بالمستعمرات . وكان مقررا أن تحصل المانيا على كل أنجولا وانجلترا على تيمور وأن يكون لالمانيا الحق في أن تشتري جانباً من الكنفو البلجيكية اذا سنحت فرصة وأن تحصل من انجلترا على زنجبار وبمبا في مقابل الرضى بشراء خط بغداد الحديدي .

فكل هذا كان يرمى الى القضاء على أسباب الخلاف كما كانت الحال في المفاوضات التي دارت مع الروسية عقب مقابلة العاهلين في بوتسدام بالضبط ، فأملت برلين من وراء ذلك خيراً وكان جس النبض الاول باعثاً على رضاها لكنه لما رجم هلدن الى لندن ونظر مجلس الوزراء في المقترحات التي حملها . اليه قامت الشكوك حول امكان تنفيذها فأبلغ غراي الكونت مونيخ في ٢٢ فبراير ان الاميرالية البريطانية لما أنعمت النظر في البرنامج البحري الالمانى خامرتها الريب بصفة خاصة فيما تنويه المانيا من زيادة عدد البحارة وأنها ترى نفسها مضطرة الى مقابلة هذه الاجراءات باجراءات تعارضها وانه يكاد لا يستقيم أن يعقد اتفاقاً سياسياً « يكون فاتحة عهد جديد وسبباً لتحسين العلاقات بين المانيا وانجلترا ، مادام أن كلا الفريقين يعمل في الوقت نفسه على زيادة تسليحاته البحرية » . ولقد كان وزير الخارجية الانجليزية يتحفظ تقريباً كلما أكد رغبته في الوصول الى اتفاق . حتى فيما يتعلق بالمبادلات الاستعمارية كان يعارض . وهنا يجب أن لا يغيب عن البال أن النزاع الذي كان قائماً بين انجلترا والروسيا على فارس والذي أوردنا ذكره فيما أسلفنا من الكلام كان قد سوى تسوية مرضية فلم تكن بريطانيا العظمى حاجة ماسة — والحالة هذه — الى تغيير سياستها .

ولقد صرح الانجليز — كما مر بنا — بأن التقرب السياسى لا يكون ممكناً

إلا اذا تساهلت المانيا في بناء الاسطول أكثر مما تريد أن تتساهل ليظهر بذلك الجو ، بينما كانت برلين ترى من جانبها أنه لا قبل لها بأن تتساهل التساهل المطلوب الا اذا عقدت معاهدة حياد جلية بقدر الامكان يضمن بها لالمانيا وقوف بريطانيا العظمى حيالها موقفاً ودياً . وهذان الموقفان هما اللذان تأدى اليهما الخلاف بين الدولتين وجرى اليهما مجراه . وفي الواقع أن الاتفاق في مثل الحالة التي وصفناها لم يكن بالامر السهل

ومع ذلك فقد كان بيمان هولفيج يجاهد بكل قواه في سبيل هذا الاتفاق ولما عيل صبر الامبراطور ووزارة البحرية من تمحلات لندن وأرادا أن يقدما للريشستاج مشروع البرنامج البحري قبل أن يتبين موقف الانجليز ، ذهب بيمان هولفيج الى حد تقديم استقالته . وسرعان ما تراجع غليوم الثاني وأمر بالانتظار حتى أراد تربتس أن يستقيل . على أن غراي تكلم في أوائل مارس فأعرب عن أمله في أن تنتج وفادة هلايين الثقة المتبادلة دون ما حاجة الى عقد اتفاقات . ومعنى هذا انه لم يكن يؤمن بأي نجاح . وختاماً طلب المستشار الامبراطوري الألماني مستنداً بعض الشيء الى أمر من امبراطوره « أن يعقد اتفاق يضمن حياد إنجلترا ويقرب أن يكون محالفة حماية » فرد وزير خارجية إنجلترا بقوله « ان هذا يفوق ما سمح لفرنسا والروسيا به » ولم ينته شهر مارس حتى كان قد جاء برلين رفض لندن النهائي .

وهكذا انتهت آخر محاولة للتفاهم بين المانيا والجزر البريطانية ، محاولة ولدت — كما وصفها مترنيخ — ميتة ، لان الخلاف كان قد استفحل فلم تعد بريطانيا العظمى تستطيع التحول عن الوفاق الثلاثي . وقد اعترف هلايين صراحة بأن حكومته « لا تريد أن تمس علاقتها الودية بفرنسا والروسيا » . وفي باريس التي بلغها غراي ما يطلبه ألمانيا من عقد معاهدة الحياد ، صرح ولاية الامور بأن التوقيع على معاهدة كهذه « يقضى مرة واحدة على العلاقات القائمة في الآونة الراهنة بين فرنسا وإنجلترا » . أما من الناحية الاخرى فقد

حال في المانيا سوء الظن بنيات الامبراطورية البريطانية — وهو الذى كان على أشده عند غليوم الثاني وترقبس — دون تخفيض التسليحات تخفيضاً واسم النطاق مالم تطمئن المانيا في الوقت نفسه الى أنه لا خوف عليها من اعتداء الانجليز . بل لقد ذهب الامبراطور في الختام الى حد القول بأن انجلترا انما سعت الى التقرب في الظاهر كيما تحرم امبراطوريته من بناء سفن جديدة

وأخيراً ساء المركز عما كان بدل أن يتحسن فجرت المنافسة في التسلح مجراها دون ماعائق ، وعرض البرنامج البحري الالماني وأجيز ، وأقر البرلمان البريطاني من جانبه أيضاً انشاءات جديدة ، وتقلت الاميرالية البريطانية قاعدة أسطول الاطلانتيك من جبل طارق الى ميناء في نفس انجلترا واقعة على بحر الشمال .

وهكذا لم يوفق المستشار الامبراطورى بيتان هولفيج في شيء مما أراد وحبط سعيه في اختراق جبهة الوفاق الثلاثى . فان روسيا لم تجسر على أي تقرب مراعاة منها لحلفائها . وانجلترا كان يفصلها عن الالمان خلاف لا سبيل الى معالجته وأزمة مراكش القائمة مع فرنسا والتي كان يراد أن تنكشف عن ازالة الخلاف على شمال افريقيا ، أدت حتى إلى زيادة الهوة اتساعاً بين الجمهورية الفرنسية والامبراطورية الالمانية كما سيتضح من الحوادث القادمة . ولقد كانت قوة الحالات السياسية بالصورة التى تكوئت بها على مر الاعوام ، أقوى من ارادة الافراد الذين كانوا يحاولون مناهضتها . أجل كانت هذه القوة من الشأن بحيث أن مثل سازونوف ومثل غراي ومثل بيتان هولفيج لم تكن لهم ندحة عن الخضوع لها . في هذه القوة كان جد الساعة العصيب ، فظلت أوروبا منقسمة على نفسها شطرين لم يشأ أحدهما أن تكون له بالآخر علاقة أو اليه سبيل . وهو انقسام حال خطراً يخشى عنده التصادم في اللحظة التى جعل فيها أحد الفريقين يناوىء الآخر بأية صورة كانت .

٥

اقتراب الحرب العالمية

١٩١٤ — ١٩١٢

لقد كانت عاقبة المسلك الذي سلكته فرنسا في مراکش من أواخر
العواقب فانه لما ظهر ان الجمهورية تسعى الى الوصول الى الغرض الذي ظلت
ترمي اليه في البحر الابيض المتوسط حقبة من الزمان ، استقر رأى دول
أخرى ممن زعمت لنفسها في مراکش مطالب بعينها على المضى في تحقيق
رغباتها هي أيضاً ، فإيطاليا التي كانت تستند الى اتفاقاتها المعقودة مع فرنسا
في سنتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ والى معاهدة راكونيجي المعقودة في سنة ١٩٠٩
تقدمت تعرض أنها تنوى امتلاك طرابلس وبرقة وفي ٢٨ سبتمبر سنة
١٩١١ بعثت الى تركيا انذاراً نهائياً طلبت فيه اجراء اصلاحات واسعة النطاق
في المنطقتين الآتقتي الذكر وهددت باحتلالها وكان ذلك العمل فائحة
الحرب المنعوتة بالطرابلسية والتي كانت في الواقع غزواً صريحاً من جانب
حكومة روما .

وقبل هذا الحادث ببضعة أشهر كانت روسيا قد خطت خطوة في سبيل
الاقتراب من حل مشكلة المضائق بعد الذي كان من فرنسا من التقدم في
شمال افريقيا . فانه في ٥ مايو سنة ١٩١١ طلب نيراتوف مساعد وزير الخارجية
سازونوف من سفير روسيا في باريس أن يستوثق من موافقة الحليفة الفرنسية
على هذه المسألة حتى لا تنهض لمعارضة وجهة النظر الروسية والاجراءات التي
قد تتخذها روسيا في اللحظة التي ترى فيها من الضروري الانتقال الى محادثات
بل الى مفاوضات بعينها . وقد ترددت الحكومة الفرنسية طويلاً قبل أن تجيب
لأنها كانت تشعر تماماً ان عليها أن تحاذر فيما يتعلق بالاستانة من أجل
الموقف الذي تقفه انجلترا حيالها ، ولذا لم تجب الا في ٤ يناير سنة ١٩١٢ حيث
أعلنت استعدادها في رسالة كتابية لتبادل الآراء في الترضية التي ترى
الحكومة الروسية نفسها مضطرة لطلبها في شأن مسألة البوسفور والدردنيل

على أن يكون هذا التبادل حينما تقضى حالات جديدة بفحص مسألة المضايق .
وهذه موافقة مرنة لم تستطع معها بطرسبرج شيئاً كثيراً .

على أن روسيا كانت في خلال ذلك قد شقت لنفسها طرقاً أخرى لتتقدم
الى غرضها في حينما كان السعي ممكناً ، فانه بينا الباب العالي مشتبك مع ايطاليا
في حرب عرض السفير الروسي في الاستانة فون تشاريكوف فجأة على الحكومة
العثمانية في أول ديسمبر سنة ١٩١١ أن تفتح المضايق في المستقبل لسفن روسيا
الحربية . فساد الهرج والمرج في القرن الذهبي وأكدا أصحاب الشأن أن
إجابة روسيا الى مطلبها هي بداية انتهاء تركيا ذلك أنها لا بد أن تقضى حتماً
الى سيادة روسيا للعاصمة . لكن هؤلاء كانوا يخشون في الوقت نفسه نشوب
الحرب . وفي تلك الاثناء كان معتمد المانيا في الاستانة المرشال فون برشتين .
واقعا مع برلين في خلاف شديد لان هذه كانت تميل الى التساهل مع
بطرسبورج في رغباتها . ولم تقف المسألة الا عند ما تدخل سازونوف الذي
كان في ذلك الوقت في باريس فقد علم وزير الخارجية الروسية من سفيره
في لندن الذي قابله على ضفاف السين ان انجلترا لا توافق على مطلب روسيا ،
ولما كان الخلاف على فارس قد بلغ من ذلك الحين أشده بين بريطانيا العظمى
وبلاد القيصر ، كان يخشى أن تزيد الخطوة العنيفة التي خطاها تشاويكوف
في استثناء لندن فتراجعت بطرسبرج على عجل .

ومع ذلك لم يقطع سازونوف أملاً بل رجا أن يكسب دوره بعمل سياسي
أريب . فلما رجع الى بلاده ظهر يطلب التوسط بين تركيا وايطاليا للصلح
ويدعو الدول في ١٩ ديسمبر الى أن تنصح لروما والاستانة معاً بمقد هدية
يسحب بموجبها الاتراك جنودهم ويتركون للمعتدين الجهة التي يطلبونها .
وهذا في الوقت الذي كانت فيه الجنود الايطالية تعاني و طرابلس مركزاً على
جانب من سوء . أما ممثلو الدول الاحذية في القرن الذهبي وكانوا أكثر إلحاحاً
بالحالة فقد رأوا بالاجماع ان هذا الطلب لا يمكن الباب العالي قبوله في حين
كانت المانيا تقف حيال هذا المطلب موقفاً ودياً . وقد اشترك العرب أيضاً في

مقاومة الايطاليين ، والعرب ومعهم العالم الاسلامي أجمع كانوا خليقين أن يروا في أي تساهل من الحكومة التركية خيانة للاسلام ولو تم ذلك لكان السخط الذي يوجه الي الاستانة قينا بأن يفضى الى انحلال تركيا في الداخل .
وثقد أعقب ذلك ان استدعى تشاريكوف السفير الروسي من منصبه وهو الذي كان يناهض وزير خارجيته بهذه الافكار وامثالها واخيراً قدمت ايطاليا شروطاً سهل مداها على الباب العالي رفضها وحلت الهزيمة بسازونوف في غضون ذلك كان تطور على أعظم جانب من الامة يقع في الشرق الادنى ويبشر دولة القيصربنجاح عظيم فان البلقان أخذ يتحرك في الوقت الذي قدمت فيه ايطاليا بلاغها النهائي إلى الباب العالي حتى ان وزير روسيا المنفوض في صوفيا بعث يقول في ٢٩ سبتمبر « انه لن يكون في الامكان وقف البلغارين اذا شاع الاضطراب في داخل تركيا » وبعد ذلك بيومين اثنين بعث هارتفيج من بلغراد يقول انه « مامن حكومة صربية تستطيع أن تكبح جماح شعبها اذا احتلت بلغاريا مقدونيا أو نشبت ثورة في الامبراطورية العثمانية » وزحفت النمسا والمجر على السنجق . فاستغلت روسيا هذه الفرصة الصالحة لمحل كلتا الدولتين على التعاون المشترك

وكان هارتفيج خاصة لا يستقر له قرار ولا يني بعمل في هذه السبيل . وقد جرت مفاوضات في هذا الشأن استغرقت عدة أشهر وكان أهم اغراضها العمل على التوفيق بين مطالب الامتين وادماج نيات بلغاريا التي كانت موجهة قبل كل شيء الى تركيا ورغبات صربيا التي كانت موجهة ضد النمسا والمجر بعضها في بعض . وأخيراً وقع الفريقان معاهدة في ٢٩ فبراير ١٩١٢ وعدت فيها كل من بلغاريا وصربيا الاخرى بمساعدتها عسكرياً « اذا حاولت إحدى الدول العظمى (يعني النمسا والمجر) أن تنتزع أو تحتل ولو بصفة مؤقتة جهة من الجهات الواقعة في البلقان والموجودة في الوقت الحاضر تحت السيادة التركية (يعني السنجق) » وضم الى المعاهدة ملحق سري نص فيه على ان

تتفاهم الدولتان على ما يجب اتخاذه للتدخل فيما اذا نشبت قلاقل في تركيا أو تعرضت الحالة الراهنة في بحيث جزيرة البلقان للخطر ثم ان تبلغا ما يتفق عليه الى روسيا ليكون لها الفصل الاخير فيما يتخذ . هذا الى ما كانت لدولة القيصر من الحق فوق ذلك في أن تسوي ما قد ينشأ بين الدولتين المتعاقبتين من خلاف .

وهكذا ضمنت الدولة السلافية العظمى لنفسها السهر على هذا المشروع السرى وتوصلت الى أن يصبح في امكانها الظهور بمظهر الزعيم لهاتين الدولتين وسرعان ما انضمت اليونان والجبل الاسود الى ذلك الحلف وظهرتاه في اتفاقاته . وهي اتفاقات يعد من أول الموجددين لها هارتفيج ذلك الرجل الذي كان يعلم بالضبط ما يريد . وقد بين في ٥ نوفمبر سياسة روسيا في الشرق الادنى في قوله ان هذه السياسة « تسعى في رأيي الى غايتين نهائيتين لا يعتورها إبهام : الاولى تحقيق المثل العليا لتلك الشعوب السلافية التي أيقظت فيها الحياة المستقلة تحقيقاً يتطلب توزيع الاملاك التركية المكاثرة و بحيث جزيرة البلقان على تلك الشعوب ، وثانياً تأدية المهمة التاريخية القديمة التي ظلت روسيا تضطلع بها قروناً عدة وهي تثبيت اقدامها على شواطئ البسفور مدخل « البحرية الروسية » . وليس أجلى من هذا في بيان ما كانت بطرسبورج ترجوه من تعاون دول البلقان . ففي سبيل هذا التعاون كان يراد أن تتحطم تركية أوروبا وأن يشق الطريق لروسيا الى الاستانة . فما لم يكن يحقق بالطرق الدبلوماسية كانت العدة تتخذ لتحقيقه بالقوة وهذا لم يكن معناه تهديد تركيا تهديداً مباشراً فحس بل كان معناه ايضاً تهديد النمسا والمجر تهديداً غير مباشر . لانه بغض النظر عن انه كان يراد من هذه الامبراطورية من أي عمل مستقل ، فقد كان كل نمو لبلاد البلقان تحت ارشاد روسيا خطراً عائلاً طبيعة الحل للمملكة المزدوجة التي كانت لا بد أن تصبح في القريب العاجل أول هدف توجه اليه هذه البلاد

الطموحة اعتداءاتها ، واذن فقد كان هنا في طي الخفاء ما يهدد دول الوسط يهديداً كان خليقاً أن تكون له أسوأ المواقف .

وبينما كان العمل متواصلاً لوضع لغم الحلف البلقاني كان الروسيون مثابرين على خدمة مصالحهم الخاصة إذ أنه قبل عقد المعاهدة البلغارية الصربية بزمان وجيز عرض سازونوف في ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ على الفرنسيين أن يتفق الفريقان على مسلك مشترك تتخذه الجمهورية ودولة القيصر في حالة ما إذا حدثت أزمة داخلية في تركيا أو أخذت النمسا في مشروع فعال أو نشبت الحرب بين الباب العالي وأحدى دول البلقان فكان سازونوف يترسم الخطة التي وضع أساسها الاتفاق المدبر في صوفيا وبلغراد . وإذن فقد كان وزير الخارجية الروسية يريد أن يعرف موقف فرنسا في تلك الحالات التي أريد بها أن تكون ذريعة للاعتداء وأن يضمن إذا أمكن مساعدة تلك الحليفة الغربية ، لكن باريس على قدر ما يسعنا أن نقرر ، راوغت في الجواب إذ كانت تنظر في ذلك إلى لندن وتعلم أن الواجب أن يكون المرء على حذر

هذا إلى أنهم في باريس لم يكونوا ينظرون بعين الرضى إلى مضي صديقتهم الشرقية في تحقيق رغباتها القومية على مسئوليتها فن كان يدربهم أن هذه الصديقه إذا بلغت يوماً أغراضها تعود تأبه بآمال الفرنسيين الخاصة ؟ أليست الازمة المراكشية الاخيرة قد علمهم ذلك إذ وقفت روسيا حيال المسألة كلها موقف تحفظ ينم عن عدم الاهتمام ولو أن مسلكهم حيال فرنسا كان من الوجهة الدبلوماسية مسلك ود ، ذلك أنهم لم يكن يعنهم ما تسعى اليه فرنسا في شمل أفريقيا .

وهذه اعتبارات كانت تظهر في فرنسا قوية كلما حي الامل في استرداد الالزاس واللورين وحداها الرجاء في تخفيض شوكة المانيا فانه في تلك الايام العصيه من صيف سنة ١٩١١ لما ارسلت المانيا طرادتها إلى اغادير ورفضت

انكثرا يدها على أثر ذلك تحذر ألمانيا من نتيجة عملها وتحمى بهذا الجمهورية كانت النعرة الغالية القومية على أشدها فقد كانوا يشعرون من ناحية بقوتهم لما أظهرته الجزر البريطانية على غير انتظار من الاستعداد الكبير للدفاع عن المطالب الفرنسية ولم يشعروا من جراء ذلك بأن في مسلك برلين اذلالا لهم وهكذا كان لابد من استقالة وزارة مونيس بعد اتفاق الكنفو مع الامبراطورية الألمانية لتخلي مكانها لحكومة وطنية جديدة على رأسها ذلك اللوريني الموهوب الطموح القوي العزيمة ريمون بوانكاريه . ومن ذلك الحين أمكن ايزفلسكي السفير الروسي في باريس أن يقرر في ارتياح كيف تحولت الامور تحولا سريعا بعد ان كان في سنة ١٩١١ غير راض عن الحالة النفسية في الجمهورية . فلقد كتب ايزفلسكي يقول ان الفرنسيين لم يعودوا ينظرون الى مسألة الاكزاس واللورين كأنها محولة . ووصف المجهودات التي يبذلها ميلر ان وزير الحربية لاثارة الحماسة الوطنية بين الاهالي والجيش وهكذا جرى التطور في بلاد حليفة روسيا الغربية المجري الذي أرادته هذه الحليفة من زمان طويل .

وكانت مساعي بوانكاريه موجهة في روسيا الى أن يؤكد لها بكل قواه مصلحة فرنسا في التعاون مع الدولة السلافية العظمى . على ان هذه المصلحة لم تكن في الشرق الادنى أو في الاستانة بل كانت في وقوع الاصطدام مع ألمانيا ذلك الاصطدام الذي يجب أن تشترك فيه روسيا بما يسعها من قوة . بهذه الروح كان رئيس الوزارة الفرنسية الجديد يضع سياسته وقد وسعه ذلك لان انكثرا قبل كل شيء كانت الى جانبه .

وفي فبراير سنة ١٩١٢ ابتدأت في باريس المفاوضات لعقد اتفاق بحري بين فرنسا وروسيا . وقد وقع هذا الاتفاق في ١٦ يولييه وقررت فيه الخطة التي يتبعها كلا الاسطولين في حالة الحرب . أما في حالة السلم فقد نص على أن تتبادل هيئتا الاميرالية في الدولتين الاخبار وأن تضا الخطة معا . وقد

كان من جراء هذه الاتفاقية أن اتخذت قوى فرنسا البحرية البحر الأبيض المتوسط قاعدة لها ف اكتسبت فرنسا بذلك مزية حماية صرا كش . على انه كما كانت شواطئ فرنسا في الشمال والغرب معرضة بهذه الكيفية فقد سدت الاميرالية البريطانية هذا الفراغ وتوات حماية هذه الشواطئ بعد محادثات مع السلطات البحرية الفرنسية في اغسطس سنة ١٩١٢

وقد توجه بوانكاريه الى بطرسبرج حوائ ذلك ليقوم هناك بمحادثات سياسية تفصيلية مع مـر في أمورها ونصائحـه . التي أسداها الى وزير الخارجية الروسية تدل على الاتجاه الذي أسلفنا بيانه فقد نوه قبل كل شـء بأهمية بدء روسيا بعد فرع ثان للسكك الحديدية التي تؤدي الى الحدود الالمانية لتتمكن بذلك جنودها من الزحف السريع كما تريد هيئة أركان الحرب الفرنسية ، ثم نصح فوق ذلك بالسعي لعقد اتفاق انجليزي روسي على بحر الشمال يعقد في حالة نشوب حرب مع المانيا ويكون تكملة لاتفاق البحري الفرنسي الروسي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط . فتم بذلك على ان بريطانيا العظمى قد وعدت بمساعدة فرنسا اذا ماهاجمتها المانيا بجيش مؤلف من مائة الف رجل يرسل الى الحدود البلجيكية . وقد اتخذ الحديث اتجاهها ذا دلالة كبرى لما أن أظهر سازونوف رئيس الوزارة الفرنسية على المعاهدة السرية المعقودة بين صربيا وبلغاريا فقد أعلن بونكاريه بحق ان هذه المعاهدة معاهدة حرب « ران من واجبه أن يؤكد ان الرأي العام في فرنسا لن يسمح للحكومة الفرنسية بالاستغال بشؤون البلقان الصرفة من أجل عمل عسكري لا تكون المانيا مشاركة فيه ولا يكون عملها هو المسبب له » . وهذا صحيح لان المانيا لا البلقان ، هي الهدف الذي ترمى اليه الجمهورية . وقد فهم ذلك سازونوف في الحال لانه مضى في مذكرته يقول : « وقد اعلنت من جانبي للوزير اننا نحن الروسيين مستعدون للوقوف الى جانب فرنسا في الظروف التي نصت عليها محالفتنا ، لكننا لن نستطيع أن نبرر للرأي العام الروسي وجوب اشتراكنا

في حمايات حزبية يمكن أن تقتضيها شؤون استعمارية خارج أوروبا وفي هذه الحالة تتأثر مصالح فرنسا الحيوية في نفس القارة « ولا يمكن أن يكون أجلى من هذا في التلميح الى مرا كش .

وقد خاصر بوانكاريه مذ دار هذا الحديث الخوف من نشوب حرب البلقان التي كانت تعد معداتها في سكون ولم يحجه بعد ذلك باشهر وبعبارة أخرى في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ عن ان يعد المعاهدة الصربية البلقارية وسيلة لضمان بها روسيا سيادتها على البلقان . على أن خوفه لم يكن لتعرض السلام على العموم للخطر بل كان خوفه في الغالب لتعرض السلام لهذا الخطر بصورة تمكن الحليفة الشرقية من السعى الى انتصارات غاشمة فيما يلي المانيا . وقد كان الرأي المتسلط على بوانكاريه هو الذي أعرب عنه جورج لويس السفير الفرنسي في بطرسبرج في سنة ١٩١٠ وكان كايلى : « ان الاستانة والمضاييقا بلان في المحادثة الالزاس واللورين وهذا لم تنص عليه معاهدة ما كتابة لكنه اسمى غرض يفكر فيه دون أن تجري به الالسنه فاذا سألنا الروسيون في محادثاتنا معهم رأينا في هذا وحب أن نجيبهم أجل ، عند ما تصبحون قادرين على أن تعدوا الينا يد المساعدة في استرداد الالزاس واللورين » من ذلك الحين كان بوانكاريه يلح في أن يبلغ بالضبط كل ماتنويه بطرسبرج من اجراءات

قبل ذلك الحريق الذي اشتعلت ناره في الشرق الادني بزمن يسير قام سازونوف في سبتمبر سنة ١٩١٢ الى انجلترا ليزيل في بلمورال بالتحدث الى كبار الساسة الانجليز أسباب الخلاف على أشياء كانت لاتزال قائمة بين الجزر البريطانية والروسيا . وقد انتهز هذه الفرصة ليسأل غراي عما اذا كان مستطاعا ان يتعاون الاسطولان البريطاني والرومي في المياه الشمالية . فكان جواب وزير الخارجية البريطانية بالسلب لان بحر الشرق على الخصوص يمكن

أن يصبح نحا لاصطياد السفن التي تجرى اليه مادام انه قد يسم المانيا ايصاده على من فيه . على انه ابدى تبعا لذلك « ان اسطولنا سيحاصر الشواطىء الالمانية في بحر الشمال اذا لم ينجح - وهذا خير لنا - في حمل الاسطول الالمانى على القتال وسيقوم اسطولنا اذا اشتركنا في الحرب بكل ما هو في الامكان لمحاربة المانيا ومساعدة كل مشترك في الحرب ضدها » وقد ارتأى أن أهم شرط لاشتراك بلاده في الحرب هو أن تكون المانيا هي المعتدية لانه يجب أن يحسب حساب الرأي العام . ولقد تفوه ملك الانجليز بعبارة دلت على مبلغ السخط على تسليحات المانيا البحرية اذ صاح « في لهجة بادية التهيج ان حربا تقع لن تكون وخيمة العاقبة بالنسبة للاسطول الالمانى فحسب بل تكون كذلك أيضا بالنسبة لتجارتها فيما وراء البحار ذلك أن الانجليز سيفرقون كل سفينة تجارية المانية تقع في أيديهم » . وعلى كل فان سازا ونوف لا بد أن يكون قد اقتنع من هذه التصريحات بان في الامكان دخول بريطانيا العظمى الحرب ، وأن عداوتها كعداوة فرنسا انما هي لالمانيا قبل كل شيء ، وانه يجب على روسيا أن تتجنب كل موقف يكون ظاهره التحرش .

والنقطة الاخيرة على الخصوص كانت تستحق أن تراعى في تلك اللحظة لأن الانباء كانت قد وردت من صوفيا وبلغراد كما جاءت من سيتنجة وأثينا بأن شعوب البلقان تستعد للهجوم على تركيا . وكان سازا ونوف لم يفش في بلورال من مقدمات مشروع البلقان شيئا حتى لا يكشف الدور الذي تلعبه روسيا . بل لقد ذهب في الحذر الى أبعد من ذلك : لقد اشترك في الاجراءات الدبلوماسية التي كانت باريس مصدرها قبل غيرها لتحول دون وقوع الحرب . وكان اشراكه في صورة بينة في هذه الاجراءات التي كانت باريس تعنى بها عناية زائدة . وفي الحقيقة أن روسيا كانت تحتفظ لنفسها بالكلمة الفاصلة في انطلاق شعوب البلقان على تركيا وكثيرا مانوه وزير الخارجية الروسية نفسه بأنه بهذا الاحتفاظ تنزع من الحلف حمته الخطرة إذ يسم بطرسبورج في اللحظة

العصية أن تتدخل وتقف كلا عند حده . على أن هذا كان على الأقل خديعة للنفس لأن التحالف الذي كانت روسيا تتوق اليه والذي شجعتة وهي تدري فايتة بين بلدان شرق أوروبا الجنوبي ، كان العامل الأكبر في تحقيقه كما مر بنا هو أمل تلك الشعوب في الفتوحات . فإذا كانت الدولة السلافية العظمى ستبدد هذا الأمل بالوقوف في وجهه والحيلولة دون تحقيقه ، فقد فقدت روسيا زعامتها في شعوب البلقان وهي الزعامة التي عدتها روسيا أكبر ربح لها . وما كان باستطاعة دولة القيصر أن تقول لبلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود قفن فيقفن . بل كان لابد لها من أن تستر وراء المساعي المشتركة التي قامت بها الدول لتخفي عدم ميلها الى اشعال النار التي اعتبر الروسيون اشعالها — كما تدل كل الظواهر — سابقاً لاوانه . أما ان بطرسبورج لم تكن تؤمن بنجاح هذه المساعي كما تدل عليه الاجراءات السرية التي اتخذها الروسيون في بلادهم أنفسهم فلم يكن فيه شك فقد جرت تعبئة واسعة النطاق في منطقة الحدود الغربية على سبيل التجربة ، وفي ٣٠ سبتمبر لما عبأت شعوب البلقان جيوشها تلقى القليل الروسي السادس في فرصوفيا خبراً مؤداه أنه اذا أ برق اليه بالتعبئة في المراكز العسكرية الأوروبية من جراء تعقد الحالة السياسية على الحدود الغربية وجب أن يعتبر هذا الامر أمراً في الوقت عينه بالبدء بقتال النمسا والمانيا . هذا عن باطن الامور ، أما ظاهرها فقد كان اشتراك روسيا في مسعى الدول الأخرى الى السلام . وقد كان الروسيون يعلمون أنه مامن سبيل الى نجاح هذا المسمى فكانوا يستعدون لكل احتمال .

ولقد اتخذت الحوادث المجرى المقدر لها فطلبت شعوب البلقان اجراء اصلاحات تتعلق بالاهالي المسيحيين لتتخذ هذا الطلب ذريعة للتدخل ثم انتقلت الى الهجوم غير عابئة باعتراض الدول . فاعلن الجبل الاسود الحرب في ٨ اكتوبر وتبعته في ١٧ و ١٨ منه بلغاريا وصربيا واليونان وبذا تفنخ في تلك النار فشب حريقها المشؤوم . وقد رأيت تركيا نفسها مضطرة قبل كل شيء

الى تسوية نزاعها مع ايطاليا ف وقعت الصلح في لوزان في ١٦ اكتوبر بعد أن ظلت برلين تسعى لدى رومه والاستانة عدة أسابيع الى تحقيقه مذلة في هذه السبيل مصاعب على أعظم جانب من الخطورة . وقد باقت ايطاليا بهذا الصلح ماسمت اليه وباتت تمتلك المناطق التي كانت تطالب بها . ثم كان من جراء احتلالها بعض الجزر التركية في البحر الابيض المتوسط أن وقعت في خلاف مع فرنسا فكان هذا سبباً في اقترابها اذ ذاك بعض الشيء الى المانيا . وهكذا أمكن تجديد المحالفة الثلاثية في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ بناء على طلب رومه مع أن مدتها كانت تنتهى في سنة ١٩١٤ . وتجديد هذه المحالفة مع ايطاليا قد لقي في النمسا والمجر باديء الامر معارضة قوية لكنه قضى عليها باقالة رئيس أركان الحرب كونراد فون هوتزendorف زعيم الناحية المناهضة لايطاليا . ذلك أن وزير الخارجية الكونت ايرنتال كان كالامبراطور فرنسوا جوزيف مستمسكا بالمحالفة الثلاثية بصيغتها القديمة . على أن ارتباط ايطاليا كان دائماً مفككا والسبب الاكبر في ذلك هو أن انجلترا كانت في الفريق المعادي .

لقد كانت دول البلقان في حربها الفتحية مع الدولة العثمانية تحرز النصر تلو النصر فكان ما لم يكن في الحسبان يتحقق بسرعة مدهشة . وقد ظل الاتراك يتراجعون عن مواقعهم الدفاعية واحدا بعد آخر حتى اذا أوشك نوفمبر أن ينتهى وقف زحف المنتصرين عند شطلجة الموقف الاخير غير بعيد من الاستانة . وقد كانت نتائج هذه الحوادث على أعظم جانب من الخطورة لاوروبا بأسرها . واذا كانت الدول قد صرحت بأنها لا تسمح بحال من الاحوال بأن تتغير الحالة في البلقان فقد باتت فكرة كهذه غير ممكن تنفيذها بعد الذي كان . وقد كانت بلاد الوفاق الثلاثي متحمسة للمعتدين بقدر ما يصيب هؤلاء من ظفر كما كانت انجلترا تعطف عليهم «عظفاً قويا» . وقد أرسل ايزفولسكي من باريس يقول ان هنالك تحولا جديا في الحالة النفسية لمصلحة دول البلقان . وفي روسيا حيث كان الاهتمام بهذه الحوادث أشد

بطبيعة الحال قر الرأي على مناصرة الدول البلقانية جهاراً . فدعا القيصر في أواخر أكتوبر سazonov اليه بتأثير الغراندوق نيقولاى نيقولايفتش وغيره من القواد ليقول له انه يرغب فى أن تقدم الى دول البلقان كل مساعدة ممكنة . وفي الواقع ان انتصارات الدول المتحالفة كانت بطبيعة الامور انتصارات للروسيا على تركيا والنمسا والمجر معاً . فقد أصيبت الدولة العثمانية بهذا النزاع الهائل الذى لم تستطع المساعى الدبلوماسية المخففة أن تحدثه ، واضطرت النمسا والمجر وهي ترى نفسها محوطة بدويلات قوية ناهضة أن تعدل عن كل تفوذ فى الشرق الادنى ، وأن تصبر فى هذه الاسابيع صبراً لم يخطر ببال اذ تجنبت أى عمل ينطوي على التسرع مع أنها كانت بازاء تطور يقم حول حدودها ويناهض مصلحتها أعظم مناهضة . وقد كانت برلين لاثنى لحظة عن حض فينا على التزام هذا الموقف وبذلك أمكن التفادى من الاصطدام العام . والافلو أن النمسا والمجر استجتمعت نفسها للعمل لما كان شك فى وقوع الحرب العالمية اذ ذاك .

ولقد أفضت الانتصارات السياسية الهائلة التى لقيتها روسيا الى أنهم فى فرنسا على الأخص باتوا يرون العدول عن موقف التحفظ الذى كانوا يقفونه الى ذلك الحين حيال سياسة روسيا البلقانية . وهذا التفكير كانت تلميه الحقائق الواقعة ويقتضيه حكمها المنطقى القامى . أو لم يكن الفرنسيون يخشون أن تحقق حليفهم الشرقية بالفعل أغراضها القومية ؟ فان جانباً من رغبات تلك الدولة السلافية العظمى وهو بسط سلطانها على الدول البلقانية الناهضة كان يلوح فى آخر خريف ١٩١٢ وكانما قد تحقق . والجانب الآخر وهو الاستانة كان وشيك التحقيق . فهل كان ينبغي أن تفقد باريس بالمعارضة والرفض الفاتر الصلة والأمل فى جرم المنافم لنفسها هى ؟ لقد حاول بوانكاريه أول ما حاول أن يعمل لحسابه بلعبة ماهرة . فانه لما ظهر على فينا أنها تريد أن تحظر على صربيا التقدم الى أوربا أو بعبارة أخرى الى البحر الابيض المتوسط

حتى لا تترك تلك الجارة تتقوي ، طالب روسيا في ٤ نوفمبر ١٩١٢ أن تقرر مع فرنسا والمملكة المتحدة أن هذه الدول « ستقاوم كل دولة عظمى تضم إلى أملاكها شيئاً من أملاك تركيا » فافرض خطأ أن النمسا والمجر تدبر خطة للتوسع . وهذا الاقتراح كان يعد بمثابة تساهل كبير نحو روسيا مادام أنه موجه ضد مملكة الطونة . ذلك أنه دل - على تقيض تصريحات بوانكاريه التي فاه بها في أغسطس في بطرسبورغ - على أن الجمهورية الفرنسية تريد أن تكون منازعات البلقان من الآن فصاعداً سبباً يحمل فرنسا على الحرب إذا ما حدثت النمسا والمجر نفسها بالاقدام على عمل ما . بيد أن بوانكاريه كان في الوقت نفسه ينوي الحيلولة بين روسيا وبين التقدم لأن هذه الدولة هي في جملة الدول التي تفكر في الحصول على جانب من أملاك تركيا متعلق الأمر بالمضائق . على أن سازونوف تبين هذه الأحيولة في الحال ، فأعلن أنه لا يجب « اللف في الكلام » لأن عبارة « ضم دولة عظمى لشيء من أملاك تركيا » يمكن أن تنسحب على روسيا نفسها في مسألة الدردنيل « ولكنه تناول من اقتراح فرنسا موقفها ضد النمسا والمجر ذلك الموقف الذي ترحب به بلاده كل الترحيب ونوه في رده على فرنسا بضرورة له وارتياحه إليه .

ولقد كان هذا درساً لبوانكاريه فسرطان ما رأى نفسه مضطراً إلى أن يخطو خطوة أخرى إلى الامام . لأن الخصومة بين النمسا و صربيا كانت قد اشتدت إذ كانت النمسا قد حشدت من أمد طويل جنوداً على الحدود الصربية لتستطيع الضغط على تلك الجارة العنيدة ، فقوت في باريس الريبة في خطط الحكومة النمساوية ، وجعلت رئيس الوزارة الفرنسية ينوه في كتاب إلى السفير الروسي مؤرخ في ١٠ نوفمبر بأن الجمهورية تنتظر من روسيا « التي يهمها الأمر كل الأهمية » اقتراحات بعينها في صدد الاجراءات التي يجب أن تتخذ ليسع فرنسا النظر فيها . وقد تحدث بعد ذلك إلى ايزفولسكي ففسر له هذه العبارة الغامضة بأن على روسيا أن تكون البادئة بالعمل وبعبارة أخرى أن ترد على كل

اعتداء على صربيا من جانب النمسا بعمل حربي وأن فرنسا لا تردد في الوقوف في صفها اذا تبينت من جانب المانيا تدخلا عسكريا . ولما أذيع من بلغراد في أوائل ديسمبر الخبر الغير الصحيح القائل بأن مملكة الطوتة عاقدة النية على غزو صربيا أبدى بوانكاريه اهتماماً شديداً جداً حتى انه لام حليفته الشرقية على أنها تقف موقفاً ينطوي على عدم المبالاة ولكن مليران وزير الحرية الفرنسية أكد للملحق العسكري الروسي في باريس : « أننا (فرنسا) مستعدون فيجب أن يكون هذا في الحساب » وقد أمكن ايزفلسكي في ١٨ ديسمبر أن يلخص أثر ذلك في نفسه بالكلمات الآتية : « اننى لم أعد في الايام الاخيرة مضطراً الى مناهضة الفكرة القائلة بأن فرنسا يمكن أن ترى نفسها داخلة في الحرب لمصلحة غيرها ، اضطرارى الى المحاذرة من أن تقف موقفاً سلبياً أكثر مما يجب حيال مسألة تمس مركز الوفاق الثلاثي وهيئته ! »

وقبل ذلك بزمان وجيز كان بوانكاريه قد ضمن في لندن ما يحمى ظهره . فان المعاهدة السرية التي كانت قائمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا على سرا كش والتي كانت الجمهورية الى ذلك الحين تجنى منها ثمرات طيبة ، كانت بفعل الحقائق الواقعة قد ألم بها القدم نوعاً ما لأن باريس كانت قد حققت في شمال افريقيا آمالها ، ومن ثم كان أبناء السين يسمعون منذ أمد طويل الى ايجاد رابطة جديدة تجعل صلاتهم بالامبراطورية البريطانية أحكم مما كانت . ولم يكن ممكناً الحصول على محالفة بالمعنى الصحيح لأن غراى كان يفهم جيداً مبلغ اعتماده على الرأي العام في بلاده ، ذلك الأمر الذي خبره في سنة ١٩١١ بصفة خاصة . على أنه أقر التحالف في كتابين خاصين مؤرخين في ٢٢ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ تبادلها مع السفير الفرنسي في لندن المسيو بول كيون إذ صرح بأنه موافق على انه اذا اتفق أن بات لدى أى من الحكومتين (فرنسا وانجلترا) أسباب وجيهة تتوقع معها اعتداء من جانب دولة ثالثة بدون وجه حق أو تهديداً للسلام العام ، فانها تباحث فيها الحكومة الأخرى لتنظر فيما اذا كان ينبغي عليهما

أن تعملوا معاً على دفع الاعتداء وحفظ السلام ، وكأئنة ما كانت الاجراءات فيجب أن تكون الدولتان مستعدين لاتخاذها في حالة الاعتداء . فاذا كانت هذه الاجراءات تتطلب عملاً مسلحاً نظر في الخطط التي تضعها هيئتنا أركان الحرب وكان على الحكومتين أن تفصلا في مبلغ المدى الذي ينبغي أن يذهب اليه في تنفيذها!! ومن يلق نظرة على هذا يستبين كيف ان هذا الاتفاق كان يناسب الحوادث التي تقع في القارة ويدرك كيف كان حكم بوانكاريه عليه . فلقد كان يتوقع أن تخطو النمسا خطواتها ضد صربيا فيفسرها بسهولة بأنها اهديد للسلام العام بخاصة عند ماتتقدم روسيا للعمل ، وهو ما كان رئيس لوزارة الفرنسية يرغب فيه ، فتقف في وجه مملكة الطونة وتدعو بذلك المانيا الى الميدان . فعندئذ تكون المناسبة قائمة « للنظر » المشترك في المسألة مع انجلترا .

كانت دولة القيصر تنظر أي الحالة في الساعة العصيبة بأهدأ من العين التي كانت تنظر بها الجمهورية اليها فقد كانت بطرسبرج تعلم حق العلم أن فينا ليست مصممة على الذهاب الى أبعد مدى . هذا الى ان روسيا لم تكن مسلحة بالقدر الكافي على الرغم من الهمة الشديدة التي كانت تبذل لاصلاح الجيش الروسي واعداده للحرب الاوروبية . ولقد كانت تأمل ان تعرض لها الفرصة في هدوء للتقدم نحو الاستانة وخدمة مصلحتها وحدها في هذا الباب . ومن ثم حدث أن فرنسا كان يلوح عليها عقب ذلك ببضعة أشهر انها أقل ميلاً الى الحرب العالمية من الدولة السلافية العظمى . أما من الجهة الاخرى فقد صرح الامبراطور غليوم الثاني في جلاء تام انه لن يزحف على باريس وموسكو بحال من الاحوال من أجل الخصومة القائمة بين الصرب والنمسا ، وانه ليس ملزماً بمساعدة حليفته الا في حالة ما إذا لم تتحرض النمسا بالروسيا . وهكذا كان موقف المانيا سبباً للتفادي من الحريق العالمي .

وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ اجتمع في لندن ممثلو الدول العظمى والدول

المتحاربة في البلقان ليتفاوضوا في الصلح . لكنه في ٧ يناير سنة ١٩١٣ قطعت المفاوضات لان تركيا أبت تسليم أدرنه لبلفاريا فتجددت الحرب وزحف الحلفاء مرة أخرى يحف بهم النصر حتى تمت الهدنة في ١٦ ابريل . على أن الجبل الاسود قرر وحده الزحف والاستمرار في القتال لينغزو اشقودره رغم ارادة الدول العظمى جميعاً . ولم يسلم الملك نيقولا المدينة إلا بعد أن هددت النمسا بالزحف عليه . الى هنا لم تكن قلاقل البلقان قد انتهت بعد فقد أخذ المنتصرون أنفسهم يتنازعون على الغنيمة نزاعاً شديداً وعلى رغم كل المساعي التي قامت بها روسيا للمحافظة على الاتحاد بين تلك الدول التي كانت الى ذلك الحين سعيدة بمحايثتها ، فان البفار انقلبوا في ٢٩ يونيه على حلفائهم السابقين الذين بادرت رومانيا لمساعدتهم ، فهزم البفار واضطروا بصلح بخارست النهائي الذي وقعت معاهدته في ١٠ اغسطس سنة ١٩١٣ أن يقنعوا بأقل مما أصاب شعوب البلقان الاخرى بكثير

وهذا الغرور والاليم الذي أبدته صوفيا في النهاية بتحويلها ، لم يمنع روسيا من الارتياح الى مجرى الحوادث في مجموعها فقد أنجزت جانباً كبيراً من العمل الذي كانت تقصد فيه الى توسيع نفوذها في الشرق الادنى . فتركيا كادت تخرج حينئذ من أوروبا حتى كانوا في بطرسبرج يتوقعون انحلالها العاجل . والنفع المهم الآخر الذي أصابته روسيا كان فيما نالته صربيا من قوة زادت في نطاقها وعدد سكانها زيادة كبيرة . أما دولة البانيا التي أوجدتها الدول العظمى فقد كانت في الميزان قوة ضئيلة .. واضعاف بلفاريا في اللحظة الاخيرة كان في مصلحة روسيا أكثر منه ضدها هذه المصلحة لان أحب أبناء الجامعة السلافية وهو الشعب الصربي بات إذ ذاك وليس له بين الدول المكونة حديثاً منافس خطر .

أما الاستانة نفسها التي هي آخر أغراض روسيا وأهمها شأنًا ، فلم تقترب منها روسيا في الواقع أكثر مما كانت فان الدول الاخرى افترضت من تلقاء

نفسها أن دولة القيصر تريد التقدم الى تلك الناحية مسaire حرب البلقان
فقدت اقتراحاتها . فأما فرنسا فقد تعهدت في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ بتعريض
حليفها (بكل همه طبعاً) لكنها رجّت أن تبلغها بطرسبرج الاجراءات التي
تتخذها قبل تنفيذها كما كانت الحال الى الآن . وأما انجلترا فقد ارتأت في
الوقت نفسه تقريباً أن تكون العاصمة التركية دولية لتحول بذلك ومن أول
الامر دون امتلاك روسيا لها . والنمسا عرضت على روسيا أن تترك لها
الحرية التامة في العمل فيما يتعلق بالمضائق إذا هي أعلنت أن لامصلحة لها في
الجزء المهم من شبه جزيرة البلقان .

هذه الاقتراحات كانت بطرسبرج تعالجها في تحفظ ينطوي على الحذر لانها
كانت تريد الطريق لنفسها حرة . وقد ارتأت سازونوف بادية الامر أن
تكون المهمة التالية هي معالجة مسألة المضائق كما عولجت في سنة ١٩٠٨ أي تحويل
الدول الواقعة على سواحل البحر الاسود الحق في أن تدخل سفنها الحربية
وتخرج من المضائق في زمن السلم بشروط معينة تضمن سلامة الاستانه .
فلما جرت حوادث الحرب بعد ذلك مجراها البعيد ذهب هو أيضاً الى أبعد
مما كان قد ذهب ، وفكر في الزحف الفجائي . وقد كان الخطر قائماً في أواخر
مارس سنة ١٩١٣ من أن تمت بلغاربا يدها نحو الاستانة فنظروا إذ ذاك في
الروسيا بصفة جدية في امكان ازال جنود في العاصمة التركية لكنهم سرعان
ما عدلوا عن تنفيذ ذلك من جراء الصعوبات الحربية الفنية التي لم يمكن التغلب
عليها . وفي يوليو سنة ١٩١٣ انتهزت الامبراطورية العثمانية فرصة قتال دول
البلقان بعضها لبعض لتسترد أدرنة تخلق سازونوف مسألة أرمينيا وطالب
الباب العالي باجراء اصلاحات فيها وأراد بهذه الكيفية أن يوجد لنفسه حجة
ديبلوماسية للتقدم الى آسيا الصغرى لكن بريطانيا العظمى أمرته هنا بالوقوف
كما كانت الحال دائماً لانها وصفت هذا العمل بأنه بداية لحل تركية أسباً أيضاً
وبذا بقيت أهم مسألة بدون حل بالنسبة لروسيا .

والآن فقد مر بوزير الخارجية الروسية نفس التطور الذي مر بسلفه
ايزفولسكي في سنة ١٩٠٨ اذ حال اصدقاء بلاده السياسيون دون سيره وحده
في طريقه فلم يجد مفرأ من أن يلتزم الوجهة التي ترتئها لندن وباريس وهي
مخاصمة كتلة دول الوسط وبخاصة ألمانيا فقد يصبح في الامكان التغلب على
مقاومة انجلترا وفرنسا في مسألة المضائق اذا آذر المرء مصالحهما .
وأما فرنسا على الاخص فقد فعلت كل ما يمكنها لجر روسيا الى الطريق
الآنف الذكر ففي يناير سنة ١٩١٣ انتخب بوانكاريه رئيساً للجمهورية
وكان قد أثر ايزفولسكي في المعركة الانتخابية لصاحته اذ أقيم الصحافة الباريسية
بمجادلاته الطنانية بعد رشوتها . وقد أعقب الانتخاب مباشرة ان استدعى
جورج لويس سفير فرنسا في بطرسبورج الى ذلك الحين من منصبه لأن رويته
ووضعه مصلحة فرنسا وحدها نصب عينيه دائماً كان قد أوغر صدر ايزفولسكي
عليه . وحل محله دل كاسيه عدو ألمانيا القديم الذي كلف بأن يحمل القيادة
العسكرية الروسية نهائياً على مد السكك الحديدية اللازمة للخطط الحربية
الى الحدود الغربية وان يقدم في هذه السبيل الوسائل اللازمة . وفي مقابل
ذلك قررت الجمهورية جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات كإمالة سر زيادة
الجيش الفرنسي زيادة هامة . ولكي يبرر هذا العمل في نظر الجمهور جعلت
الاموال الروسية تفيض على الصحف . وقد حقق دل كاسيه ما أريد منه في
خلال بضعة أشهر . ففي ديسمبر سنة ١٩١٣ حصلت روسيا على خمسمائة مليون
فرنك ووعدت في مقابلها بأن تمد الخطوط الحديدية الموجهة ضد ألمانيا في
خمس سنوات . ولقد جرت بين سفير الحليفة الغربية وسازونوف أحاديث
مفصلة عن الاغراض التي يرمي اليها كلا الفريقين من الحرب العامة اذا وقعت
مثل هذه الحرب ، واستبانت الدولة السلافية العظمى مبلغ ما يمكن أن تجنبه
من إحكام صلاتها بهؤلاء الاصدقاء
بهذه الكيفية تحولت الامور في بطرسبرج تحولا مشؤوماً عجل به

حدث مع ألمانيا نوره فبايلي : وقع في تركيا أثناء الحرب البلقانية انقلاب داخلي قررت معه الحكومة الجديدة أن تسير بالبلاد في سبيل التجديد سيرة جدية فولت وجهها شطر عدة دول أجنبية ترجوها أن تضع تحت تصرفها طائفة من كبار الفنانين في مختلف الفنون . فطلبت من إيطاليا شرطة لسوريا ومن فرنسا فنيين لماليتها ومن إنجلترا آخرين لأسطولها ومن ألمانيا لمعارفها وجيشها . وقد تقرر أن ينظم الجيش التركي جنرال ألماني على رأس بعثة من الضباط الألمان ، فاختار الامبراطور غليوم الثاني في ٣٠ يونية سنة ١٩١٣ الجنرال ليان فون سندرس . وكان العاهل الألماني قبل ذلك بشهر قد أفضى الى قيصر روسيا ، بمناسبة مقابلة شخصية بينهما ، برجاء الباب العالي وموافقته أي الامبراطور على اجابة هذا الرجا . ولما كان لا مناص من اجابة هذا الرجا احتج سازونوف احتجاجاً شديداً ، ولما عينت الحكومة العثمانية ليان فون سندرس في ديسمبر سنة ١٩١٣ أهاج ذلك التعيين وزير الخارجية الروسية اهاجة شديدة وكان أهم اعتراض له هو على أن يكون الجنرال الألماني قائداً للفيلق التركي الاول المرابط في الاستانة . وفي ١٣ ديسمبر قام بناء على رغبته ممثلو دول الوفاق الثلاثي في الاستانة بمسعى مشترك وسألوا المصدر الأعظم عما اذا كان استقلال الامبراطورية العثمانية قد ضمن في الاتفاق المعقود لتوظيف الضباط الألمان وهل العقد يمس الحالة الراهنة للدردنيل ؟ ومع انهم في القرن الذهبي لم يكونوا مبالغين ان التساهل فان المصدر الأعظم حمل أخيراً بمسعى ألمانيا على أن يسحب من ليان فون ساندرس قيادته على الفيلق الاول وأن يعهد اليه بالاعمال التي يتطلبها اصلاح الجيش فقط . والسبب الحقيقي الذي من أجله اعترض سازونوف كان في أن تقوية الباب العالي من الوجهة الحرية الآن وبمعد أن زعزعت دول البلقان مركزه الزعزعة المطلوبة ، لم يكن فيما يتعلق بمسألة المضائق مما يطيقه سازونوف اذ كان

بمخشي اذا جعل ليمان فون ساندروس مقرر في الاستانة أن يكمل الاستحكامات حول هذا المكان المشتبه وهذا يتعارض مع نياته الخفية .

في الوقت الذي كان هذا النزاع قائماً في اثنتائه كتب سازونوف في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ تقريراً مفصلاً الى القيصر أبان فيه أنه ينبغي أن لا تسمح روسيا لدولة أخرى بالسيادة على المضائق وأنها (أي روسيا) يجب أن تستعد للتقدم عسكرياً نحو البوسفور . وهذا يفسر الموقف الشديد الذي وقفه سازونوف في مسألة ليمان فون ساندروس على أنه سرعان ما استخلص من التجارب التي مرث به أن مسألة المضائق يصعب ان تتقدم الا من طريق المشاكل الاوربية . ولذا استحوزت عليه فكرة الحرب العظمى باعتبار انها الطريق المؤدية الى تحقيق اغراض بلاده القومية نهائياً . فلقد رأى في تلك الاثناء كيف ان روسيا لم يسعها وحدها ان تقوم بشيء كثير فضلاً عن ان عناية الالمان بتجديد الامبراطورية العثمانية قوي فيه الاعتقاد بأن مضى روسيا مع إنجلترا وفرنسا ضد دول الوسط هو الوسيلة المناسبة لتحقيق الغاية التي تسعى اليها . وقد اكد في اجتماع للوزراء في ٢١ فبراير ١٩١٤ مرة أخرى انه لايسع احدا ان يفرض ان عملياتنا الموجهة ضد المضائق تتم بدون حرب اوربية عامة . فما كان يداور له من تلقاء نفسه فيما مضى من الزمان اصبح الآن ضرورة لازمة بات من المقرر انها تهدد السلام الاوربي اعظم تهديد . حتى لو كالم روسيون لم يرغبوا مباشرة في حرب عالمية فانهم كانوا يرون هذه الحرب الأداة الأخيرة لتحقيق اعظم رغباتهم .

ولقد كان خطر السياسة الروسية في البلقان يتفاقم بانبعاث الروسين نحو الآستانة . فهنا في البلقان كان يحدث كل ما يمكن أن يخطر بالبال لاساءة مركز النمسا والمجر ، كما كان العمل قائماً على قدم وساق في عدة أماكن . فعنى أولاً بأمر الصرب عناية خاصة ، إذ كان هذا الشعب لم تشبعه انتصاراته وما فاز به في حرب البلقان بل قوت نهمه الى المزيد . فانه في خلال المفاوضات

في تقسيم الغنيمة التركية كانت بلغراد لا تفي عن تقديم مطالب جديدة كانت لندن وباريس أيضاً تريان شططها كما كانت هذه المطالب تزيد الهوة بينها وبين بلغاريا اتساعاً . وقد كانت بطرسبورغ تنصح بالاعتدال لكن هذه النصائح كانت من أجل المستقبل . فقد كتب سازونوف الى هارتفيج في ٦ مايو — على سبيل المثال — يقول : « ان صربيا قد قطعت نوبة أول مرحلة في طريقها التاريخي ، ويجب عليها لتحقيق غرضها أن تخوض غمار حرب هائلة يمكن أن يتعرض فيها كيانها كله للخطر . والارض التي تبغها صربيا موجودة ضمن النمسا والمجر بحالاتها القائمة اليوم . والزمن يعمل في مصلحة صربيا وخراب أعدائها الذين تدل حالهم على التفكك » . وعقب ذلك بستة أيام أرسل وزير صربيا المفوض في بطرسبرج الى حكومته برفقة تنفق وما تقدم . قال : لقد أخبرني سازونوف مرة أخرى اننا يجب أن نعمل للمستقبل واننا سنحصل من النمسا على أرض كثيرة !! ولكي تجعل هذه الدولة البلقانية التي تطورت تطوراً قوياً أقوى مما هي حاولت روسيا في الأشهر الاولى من سنة ١٩١٤ أن تمهد لاندماج الجبل الاسود فيها . وهو ما اعتبرته النمسا مما لا يمكن السماح به .

وكانت النمسا إذ ذاك قد أزعجها قبل كل شيء تلك الحركة التي كانت آخذة في الظهور بشدة ازدادت على مر الايام ، وهي الحركة التي كانت ترمي في صربيا الى تحرير الصرب النازلين في بعض بلاد آل هابسبرج فعادت الى الأخذ بفكرة ايرتال القديمة وهي تحرير بلغاريا على صربيا . وقد كان ذلك سبباً في اختلاف الآراء مع برلين اختلافاً شديداً الى حد ما . وحقيقة أنهم كانوا في برلين مستعدين لأن يوحّدوا في صوفيا ميلا الى تعضيد الدول الوسطى بأن يعطوها قرضاً لكنهم لم يريدوا أن يستمعوا الى اغراض موجهة الى بلغراد فعدّوا من جديد ينصحون لوزارة الخارجية النمساوية بالتحويل . ولقد أصاب مركز النمسا والمجر صدمة حاسمة لما أن وفق سازونوف الى فصل رومانيا عن دول الوسط . فان هذه الدولة التي كانت كبرى دول البلقان

كانت كما هو معروف منذ أيام بسمرك مرتبطة مع دول المحالفة الثلاثية باتفاق جدد مرة أخرى في سنة ١٩١٢ ولكنه منذ تلك السنة أخذ وزير الخارجية الروسية يعمل باستمرار على زعزعة آخر حجر في صرح المستشار الامبراطوري الالماني الاول فدخلت رومانيا مؤتمر لندن بناء على مسعاه ورأت هذه نفسها بهذا المعنى داخلة ضمن دائرة الدول الأوروبية . ثم عرف سazonov في خلال مفاوضات بطرسبرج بين ممثلي دول الوفاق الثلاثي ودول الوسط — تلك المفاوضات التي جرت في سنة ١٩١٣ وكان موضوعها مطالب رومانيا الخاصة بتوسيع مناطقها — تقول عرف سazonov كيف يخلق دائماً في بخارست شعوراً ودياً بالنسبة للروسيا . ولقد ساعد سفير انجلترا في بطرسبرج بوكنان الذي كان يمثل بريطانيا العظمى في تلك المفاوضات على اقناع رومانيا بأنها يسعها في دائرة المحالفة الثلاثية أن تخدم مصالحها خيراً من خدمتها في أية ناحية أخرى . ولقد كتب ايزفولسكي في ١٤ اغسطس سنة ١٩١٣ الى سazonov يثنى عليه بقوله : « لقد كنت دائماً اعتبر فصلك رومانيا عن النمسا آية تتوج أعمالك السياسية » . وفي أواسط سنة ١٩١٤ وصل هذا العمل الى القمة لما منح كارل ملك رومانيا عصا المارشالية فكان هذا تكريماً له كما كرم ولي عهده لما دعي الى اراحة الستار عن تمثال في روسيا . وأخيراً زار القيصر نيقولا الثاني الملك كارل في أول يونيه سنة ١٩١٤ في كونستانزا ، فجرى اذ ذاك لسazonov الذي كان يصحب قيصره حديث طويل مع رئيس الوزارة الرومانية براتيانو سأله في سياق وزير الخارجية الروسية بصريح العبارة « كيف يكون موقف رومانيا في حالة وقوع حرب بين النمسا والمجر وبين روسيا اذا اضطرت روسيا الظروف الى بدء القتال » ولئن كان برتيانو راوغه في الجواب واندهش من امكان وقوع حرب جديدة فقد جعله يستشف من رده أن بلاده ليست مكلفة بحال من الاحوال بمساعدة النمسا والمجر . فارتاح سazonov الى هذا وعد زيارته لكونستانزا بحق توفيقاً كبيراً . ذلك انه في اللحظة التي لم تعد فيها النمسا والمجر تستطيع

أن تعتمد على رومانيا تزعزع آخر عماد حقيقى كانت تستند اليه لتدعيم نفوذها في الشرق الادنى ولم يصبح أمامها إلا بلغاريا غير المضمونة والتي كانت تخطب ودها بحرارته وصرى العدو . وبذلك تحطم آخر أمل في صد تيار مساعى الجامعة السلافية الداهم للبلقان .

ولقد كان سازونوف كلما أنعم النظر في الاحتمالات التي تؤدي به الى تحقيق أغراضه السياسية — تلك الاحتمالات التي كان أحدها وهو «الاصطدام المسلح» يلعب في تفكيره دوراً كبيراً — يجد أمامه رقماً كبيراً مجهولاً لا يريد أن يدخل في حسابه دخولاً يطمئن اليه . وذلك الرقم هو انجلترا . فقد ذكر فرنسا في تقريره الذى أساقنا الاشارة اليه والذي بعث به الى القيصر بأنها معين يعتمد عليه في حالة الحرب : وقد صرح سازونوف بصريح العبارة في اجتماع لمجلس الوزراء عقد في ١٣ يناير سنة ١٩١٤ بمناسبة التوتّر الذي حدث من جراء ليان فون ساندرس ، انه يسمع الحكومة الروسية ان تنتظر من جانب الجمهورية «أعظم ما يمكن من مساعدة فعالة ... فقد أكد المسيو دل كاسيه باسم وزير الخارجية الفرنسية أن فرنسا ستفعل ما تريده الروسيا . وقد جاء في تلك الوثيقة الآتية الذكر فوق الذي ذكرناه الآن في معرض الكلام عن بريطانيا العظمى أن ولاية الامور في روسيا يجب «قبل أن يتخذوا خطوات حاسمة أن يتأكدوا من مساعدة وزارة لندن لان الوزير يرى أن اشتراكها الفعلى يلوح غير مضمون» . وهذا القول عن انجلترا بعد ذلك الموقف الذى وقفته حيال مسألة المضائق وأشرنا اليه مراراً لا يبعث على الدهشة بحال من الاحوال . على أنه من أجل هذا الموقف فعلت روسيا كل شيء من شأنه تذليل تلك الصعوبة القائمة من ناحيته .

ففى ابريل ١٩١٤ انتهز وزير الخارجية الفرنسية المسيو دومرج زيارة ملك الانجليز لباريس ليقنع السير ادوارد غراى الذى كان حاضراً هذه الزيارة

بضرورة عقد اتفاق بحري مع روسيا ، وكان ذلك بناء على رغبة القيصر
فيقول الثاني الخاصة . فما كان أشد دهشة ممثلي الجمهورية الذين حصروا
المحادثات التي أجريت لهذا الغرض، حين رأوا « استعداد السير ادوارد غراي
الجلي للأقدام على التقرب من روسيا وجعل علاقاتها بها أوثق مما هي » وفي
الواقع أن المفاوضات بدأت في هذا الاتفاق عقب ذلك مباشرة واتفق الفريقان
على التفاصيل . وقد عني الروسيون في خلالها بإسداء الاستار في حيلة
ومهارة على موقفهم حيال مسألة المضائق لأنهم كانوا يحاذرون بطبيعة الحال
أن يضع من أيديهم الغنم الهائل الذي يكسبهم إياه عقد اتفاق ثابت مع الجزر
البريطانية . وهكذا عادت سياسة سازونوف فتقدمت تقدماً هاماً حاسماً . وبات
في سعيه إلى الامام لا يراه شيء . كتب كده من الدولة البريطانية وقت الشدة
انه لو تمثل المرء حوادث السنوات الأخيرة التي أتينا على وصفها هنا لوصل
إلى أن أوروبا كانت تسير تدريجاً إلى حالة لاشفاء منها . فان الانقسام الذي
ظالم ذكرناه كان قد أفضى إلى حالة من المنازعة الدبلوماسية المتبادلة باتت
منذ ابتداء حروب البلقان بصفة خاصة تهدد على الدوام تقريباً بانفجارات .
وظاهر في هذا الصدد كل الظهور أن ارادة العدوان كان متجلية في جانب
الوفاق الثلاثي وعلى الاخص من ناحية روسيا . فلقد كان من شأن الانقلاب
الاساسي الذي وقع في الشرق الأدنى لمصلحة روسيا ان اضطر النمسا والمجر
ومعها ألمانيا إلى الوقوف موقف الدفاع تماماً . واذا نظرنا إلى الجانبين من
الوجهة السياسية المحضة ألقينا أن كفة دول الوفاق الثلاثي كانت راجحة
كثيراً ووجدنا أنها كانت كذلك أيضاً من الوجهة الحربية . فان القوى البرية
التي كانت على استعداد في إنجلترا وفرنسا كانت في رأي « أعظم الثقة الفرنسيين
والبريطانيين على السواء » معادلة لقوى الألمان . والقوى الحربية التي كان
يتألف منها جيش فرنسا وروسيا المتحدة كانت تبلغ ٥ ملايين من الرجال
بينما كانت هذه القوى لا تتجاوز عند ألمانيا والنمسا والمجر ٣٣٥٨٠٠٠

رجل . والاسطول الالماني كانت نسبتة الى الاسطول الانجليزي كما سلم
أخيرا الاميرال تربتس كنسبة ١٠ الى ١٦ فضلا عن أن بريطانيا العظمى كانت
تشعر بأنها من التفوق بحيث تستطيع أن تحمي شواطئ فرنسا الشمالية والغربية .
وفي الشمال كان قد اتفق على أن تتعاون السفن الانجليزية مع السفن الروسية
أما في البحر الابيض المتوسط فكان هنالك الاسطول الفرنسي الذي كان
بلا ريب متفوقا على الاسطول النمسي . واذن فقد كان ثمة تفوق هائل في
ناحية الوفاق الثلاثي . ولقد زاد في اختلال التوازن بين الفريقين في غير
مصلحة دول الوسط ان النمسا والمجر كانت تعاني في الواقع مرضاً داخليا
عضالا ، فقد كانت الشعوب التي تضمها متنافرة تريد الاتقضاء من حولها ،
وكانت فكرة الاتحاد القومي — تلك الفكرة العظيمة الموفقة التي أوجدت
الامبراطورية الالمانية الحديثة أيضا — تهز في الكيان المفتعل الذي كان
يؤلف دولة هابسبورغ هذا مسموعاً ، فكانت روسيا تقدر التداعي النهائي
لأراضي الطونة وتضم الخطط السمحة لتوزيع تلك الاراضي . فاذا أضفنا الى
ذلك ضعف مركز المانيا الجغرافي المحسوس لان حدودها في الشرق والغرب
طويلة مفتوحة ، ظهرت لنا قوة الفريق الآخر أوضح وأجلى .

والحياة السياسية في كل مكان قانون ثقل يدفع القوي ضد الضعيف
وقد كان هذا القانون منذ ١٩١٢ على الاخص سارياً يؤثر في الحالة العامة
الى حد ان كل محاولة من جانب دول الوسط للمحافظة على الحالة الراهنة كانت
تراها دول الوفاق الثلاثي جرأة وتبجحاً . ولقد أعلن بوانكاريه عقب تسوية
مسألة الجنرال ليمان فون ساندروس أن صبر روسيا قد نفذ وأن أي نزاع
آخر سيؤدي الى الحرب . ونسي وهو يقول ذلك أن الانقلاب العام الذي
حدث في البلقان كان تمهيداً عظيماً بدول الوسط بينما كانت هذه تجهد في
الواقع في اتقاذ ما يمكن اتقاذه وليس أسخف من الزعم بأن دول الوفاق
الثلاثي كانت تخشى كتلة دول الوسط . حقا لقد كانت المانيا مسلحة تسليحاً

قويا بديعاً لكنه مقيمة هذا بأزاء الاجراءات التي كانت دول الوفاق تطوقها
بها ! لقد صاحت بطرسبرغ مباهية عند ما أرادت بعض الدوائر الاشتراكية
منع اجهاد قوى الجمهورية الدفاعية تقول : « اتنا مستعدون ويجب أن
تكون فرنسا أيضاً مستعدة »

لقد كان الجو كله مفعماً بسوء الظن والارتياب المتبادل والمغالاة في الشعور
بالعزة القومية ، فالحرب كانت قائمة في صورة مافي تلك الاذهان المحتاجة .
وقد زعموا أنهم يتسلحون للمحافظة على السلام ، والواقع انه كان من وراء
ذلك الزعم سعي حثيث في سبيل الحصول على مايضمن لهم التفوق والغلبة
اذا ما نشب ذلك الضدام المسلح . ولقد كانت حجة الفرنسيين في جعل الخدمة
العسكرية لمدة ثلاث سنوات — وهو مالم يستطع الشعب الفرنسي احتماله كما
قال وزير بلجيكا المفوض في باريس — ان المانيا كانت قد قررت في نفس الوقت
تقريباً زيادة جيشها . وقد قررت فرنسا في تلك المدة للخدمة العسكرية دون أن
تتساءل هل تنفض عن كاهلها اعباء تلك الخدمة أم تستخدمها في الضربة التي
تضربها في الحرب . وزيادة الجيش الالماني أمر كان قد اقتضاه الضعف الذي
بدا على موقف النمسا والمجر في البلقان . وهكذا كان الفريقان يتباريان دائماً
في اجهاد انفسهما حتى باتت القارة كلها من حدود انكلترا الشمالية الى البحر
الابيض المتوسط ، ومن سيبيريا الى المحيط الاطلانطيقي أشبه بمعسكر
تتصاعد منه رائحة البارود . وشرارة واحدة كانت خليقة أن تحرق المخزن كله
وقد قدحها صيف سنة ١٩١٤ فكان انفجار لم يعرف رعبه تاريخ الانسانية قبل
ذلك الحين .



٦

نشوب الحرب العالمية

في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ قتل في ساراجيفو عاصمة البوسنة ولي عهد النمسا والمجر فرانتس فرديناند وزوجته ، وكان قد ذهب الى تلك الجهة ليشارك في المناورات . فأما قتلته فكانوا من حيث تبعيتهم من أهالي مملكة الطونة لكنهم من حيث الجنس والقومية صربيون . والمعرض على الجريمة هو ، كما ثبت فيما بعد ، رئيس قلم المخابرات في هيئة أركان حرب صربيا الميرالاي ديمتريفتش . وكان هذا الوطني المتعصب اذ ذاك منتعيا الى جمعية اليد السوداء السرية — تلك الجمعية الصربية القوية الكبيرة التي كانت قد أخذت على نفسها أن تعمل بكل وسائل الدعاية والعنف على تحقيق فكرة صربيا العظمى ومن مقتضياتها ضم البوسنة والمهرسك قبل كل شيء . وهنالك دلائل بعينها على أن أنصار هذا الرأي كانوا يحسون من الغراندوق فرنتس فرديناند على الاخص عرقلة مساعيهم الطموحة ويجدون فيه عقبة كأداء في سبيل تحقيقها لانه كان يفكر في اجراء اصلاح سياسى في النمسا والمجر استتبع ادا للمنازعات القومية داخل حدودها . كان يريد أن يضيف الى المملكة الثنائية التي كان مظهرها انضمام النمسا المستقلة الى المجر المستقلة — فريقاً ثالثاً مستقلاً من أنحاء الامبراطورية المأهولة بالسلافيين ليزيد بذلك رابطتهم بالكل احكاما . بيد أن بعث الروح في سلطان هابسبورج القديم وتقوية هذا السلطان من الداخل كان يتعارض بطبيعة الحال مع مساعي تلك القوى التي كان الغرض من توسعها هو ، على النقيض مما تقدم ، انحلال مملكة الطونة . والى هذه القوى كانت تنتمي في الصف الاول جمعيات صربيا الكبرى السرية التي ازداد نفوذها في بلادها ازدياداً كبيراً من جراء الحروب السعيدة التي خيض غمارها في السنوات الاخيرة . ولقد بلغ من نفوذ هذه الجمعيات ان نفس حكومة بلغرادما كانت لتستطيع الوقوف لاعمالها وحركاتها وقفة جدية ، لو أنها حدثت نفسها بذلك . فقد كانت وزارة

باستش التي كانت بيدها مقاليد صربيا السياسية حينذاك تعلم بالجريمة المنوية لكنها لم تجرؤ على أن تتخذ اجراءات فعالة لاحتباطها . وليس تمت مطعن في أن ديمترييفتش كان في الدور الهام الذي لعبه على اتصال وثيق بالملحق الحربي الروسي في بلغراد بخاصة اذا ذكرنا الدور الخطير الذي قامت به وكالة روسيا السياسية منذ ابتعثت هارتفيج الى صربيا .

وقد رأى رجال فينا أنفسهم حيال حادث مزعج حاسم اذا أردت ولى عهد امبراطورهم الموهوب فرانسا جوزيف أيدي القنلة ، وأصبحت الملكية نفسها بضربة وهي التي كانت الصيانة الاخيرة للمأمونة لماسك أجزاء الامبراطورية المتطاحنة من جراء نزعاتها القومية . وهي ضربة أصابتها من تلك التيارات التي كانت تعمل منذ زمن مديد على تحطيم ذلك الكل . واذن فقد كان أهم عصب حيوى للدولة مهدداً . حتى الكتاب الازرق البريطاني قد سلم صراحة : « بان النمسا قد استفزت . وكان يحق لها أن تشكو من حركة شعبية خطيرة ضد حكومتها » . فلما أن صربيا كانت توجه هذه « الحركة الشعبية » وتديرها فامر كانت تعلمه فينا علم اليقين من تجاربها المرة التي دامت عدة سنين . لذلك قررت النمسا أن تستجيم نفسها للعمل . وكانت تعلم بلاريب أن برلين لم تكن الى ذلك الحين توافق كثيرا على عمل سياسى موجه ضد صربيا . فقد ثبت أخيرا بمناسبة مقابلة تمت في ١٣ يونيه سنة ١٩١٤ بين الامبراطور غليوم والفراندوق فرنسيس فرديناند في كونوبشت أن المانيا لم يكن ليعتمد عليها بحال من الاحوال في عمل كهذا . فلما أن وقع هذا الحادث رأت النمسا في وقت كان لا يزال فيه أثر الجريمة ووقعها حيا في النفوس ، في وقت كان فيه العالم أجمع يراها عملا مقزعا — في هذا الوقت رأت النمسا أن تبتعث الكونت هيويس الى عاصمة الامبراطورية الالمانية ليحصل على موافقة ولاية الامور على عمل ضد الجارة الخطرة . وقد قدم بهذه المناسبة من وزير الخارجية النمساوية اذ ذاك الكونت برشتولد مذكرة كانت مكتوبة من قبل وكان الباعث

الا كبر عليها موقف رومانيا المنطوي على التردد . وهي مذكرة تناولت الحالة في بلاد البلقان وارتأت العمل على ضم بلغاريا الى دول الوسط بمخالفة ليستطاع بذلك موازنة الدول الواقعة تحت النفوذ الروسى . وفوق ذلك فقد فوه الامبراطور فرانسوا جوزيف فى كتاب بخط يده بان السياسة التى ينبغى اتباعها فى المستقبل يجب أن ترمى الى « عزل صربيا وتصغيرها » وقد وافقت الحكومة الالمانية فى ٥ يوليه على وجهة النظر هذه بقضها وقضيضها ، لانه لم يكن يسعها أن تتجاهل أن النمسا والمجر كانت مهددة من ناحية تلك الحركة التى كان يقوم بها أنصار الجامعة السلافية من الروسين والصربيين . لكنها أعلنت انها لا تستطيع أن تتخذ موقفاً حيال المسائل المتعلقة بين فينا وبلغراد بحال من الاحوال وان كانت ستقف الى جانب النمسا والمجر عملاً بواجبات التحالف واخلصاً للصداقة القديمة . وهذا تأكيـد كان يرى لازماً ومتفقاً مع الموقف الذى اتخذ الى ذلك الحين حتى لا يداخل الخليفة أن المانيا تريد أن تتركها وشأنها . وهذا ماظلت المانيا تفعله منذ سنة ١٩٠٨ فى كل الازمات تقاديا من فقدان الصديق الوحيد المضمون . واذا كانت المانيا قد أطلقت الآن لمملكة الطونة حرية العمل ضد صربيا فقد حدث هذا لبواعث مختلفة منها : ان الامبراطور غليوم على الخصوص كان يعتقد مغالاة منه فى تقدير الشعور بالتماسك بين الاسر المالكة أن الملوك الآخرين والحكومات الاخرى فى أوروبا سترى فى مقتل ولى العهد سبباً كافياً لعمل تأديبى تقوم به الامة المجنى عليها . وفيما عدا ذلك فقد كانت المانيا تتوقع أن يبقى الخصام محصوراً بين النمسا وصربيا ، معتقدة أن روسيا لم تكن قد انتهت بعد من تسليحاتها . وفوق ذلك فقد كانت المانيا ترجو وملؤها الثقة ألا تشترك انجلترا فى حرب تدور بين روسيا وفرنسا من جانب ودول الوسط من جانب آخر وبذا تتوقع الا تذهب باريس وبطرسبورج الى أبعد مدى . هذا الى أن اتفاقا بين لندن وبرلين على المستعمرات البرتغالية

وسكة حديد بغداد كان في ذلك الحين معدا للتوقيع ترى فيه وزارة الخارجية الألمانية ضمانا لتحسين العلاقات الألمانية بالجزر البريطانية . وهذا الحكم على الحالة العامة كان أكبر خطأ ارتكبه مصرفو أمور ألمانيا السياسية فانهم قللوا من شأن اتحاد الطرف الآخر وتصميمه .

كذلك ساسة فينا ارتكبوا اخطاء باهظة فبدلا من أن يستغلوا الاتعمال العام والاستياء من جريمة ساراجينفوا ويعملوا في الحال أمرت النمسا والمجر باجراء تحقيق قضائي في الجريمة استغرق أسابيع عديدة فاضاعت بذلك فرصة الحالة النفسية التي كانت في مصلحتها وساعد الزمن مناصري صربيا .

وفي ٢٠ يولييه وصل بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية الى بطرسبرج في زيارة كانت مقررة من قبل . وما في أيدينا مما يتناول وصف اقامته في العاصمة الروسية ، اقامة استغرقت ثلاثة أيام ، يدل على أن رغبة شديدة في القتال كانت تمود بالفعل دوائر نافذة الكلمة على نهر النيفا . فان جريمة ملك الجبل الاسود الغراندوقه أناستاسيا حدثت سفير الجمهورية باليولوج في إحدى الولائم بان أباهما أبرق يقول ان الحرب ستنتشب قبل آخر الشهر ، ثم أضافت الى ذلك قولها « انه لن يبقى من النمسا شيء ... وأنتم (أي الفرنسيون) ستستردون الاكزاس واللورين ... وستنقضي على ألمانيا » أما بوانكاريه فكان مهتما بأن يؤيد روسيا في موقف حازم ، وقيل سفره أكد وزعماء روسيا « التعهدات التي تقرضها المحالفة على كلا البلدين (الروسيا وفرنسا) تأكيذاً رسمياً » وبذا عرفوا في بطرسبورج ان فرنسا مستعدة لامتناع الحسام اذا ما أفضى النزاع النمساوي الصربي الى حرب أوروبية تنشب اذا لجأت روسيا الى سلاحها انتصاراً لصربيا .

وفي مساء ٢٣ يولييه قدم في بلغراد اذار النمسا النهائي الى صربيا . وكان يحتوي على طائفة من المطالب والاجراءات مصوغة في قالب شديد اللهجة وموجهة ضد الدعاية المعادية للنمسا وضد الجمعيات السرية ومن ساعدوا مساعدي

قتله ساراجيفو . وكان خوى هذا الانذار قدأبلغ برلين بتفاصيله قبل تقديمه بأربع وعشرين ساعة مما جعل من غير الممكن محاولة التأثير على النمسا . وفي ٢٥ يولييه وفي الساعة السادسة مساء جاء رد الحكومة الصربية وكان مصوغا في قالب ينطوى على الفطنة والمهارة الزائدة فقد قبلت تلك الحكومة جميع مطالب الانذار النهائي تقريبا ولكن في الغالب مع شيء من التشذيب يراد به تخفيف الاجراءات المطلوبة تخفيفا كان في بعض المواضع بمثابة روغان من تلك الاجراءات . وقد رفض المطلب الذي فرضت فيه النمسا اشتراك موظفين من جانبها في التحقيق الخاص بالقتلة . وهكذا كانت المذكرة الصربية لمن يتبينها لاول وهلة قبولا تاما للمطالب المقدمة حتى أن الامبراطور غليوم رأى اذ ذاك انه قد زال بها كل سبب للحرب . لكنهم في بلغراد نفسها كانوا كما يظهر يرون غير هذا الرأي اذ أنه قبل تقديم الرد السالف الذكر بثلاث ساعات أعلنت التعبئة الصربية لانهم كانوا يتوقعون أن فينا لن نرضى بردهم وكانوا مصيبين في تكهنهم ، فقد غادر الوزير النمساوي المفوض بلغراد وصدر الامر في منتصف الساعة التاسعة بالتعبئة الجزئية ضد صربيا . أما صربيا التي باتت من ذلك الحين مهددة من ناحية جارتها الكبيرة فقد تعزت في ساعة الضيق بأمر هام بل حاسم هو أن وزير خارجية روسيا سازونوف كان قد صرح فعلا في ٢٤ يولييه بأن النزاع القائم بين فينا وبلغراد مسألة أوروبية وأن روسيا لن تطيق عدوان النمسا والمجر وقد نشر هذا التصريح عقب ذلك بقليل في بلاغ رسمي . وأكثر من المحتمل أن بلغراد تلقت تأكيدات بهذا المعنى . وفي ٢٤ يولييه نفسه وضع مجلس الوزراء الروسي نصب عينه الاستعدادات الحربية الاولى . وفي ٢٧ يولييه رفض سازونوف كل محاولة من جانب باريس للتأثير في موقفه بالاعتدال . وهكذا حال الخلاف بين البلدين مسألة تتناولها الوزارات جميعا ، ذلك أن دول أوروبا كانت كما نعلم مرتبطة بعضها ببعض بواسطة محالفات يمكن أن تجر كل واحدة

منها الى حرب عامة اذا حدث احدها من نفسها بحمل سلاحها انتصاراً لجانب ما .
والسبب الذي من أجله تدخلت الدولة السلافية العظمى ظاهر ، فلو ان
النمسا والمجر وافقت إلى ضرب صربيا ضربة قاضية لحدث للنفوذ الروسى في
البلقان — ذلك النفوذ الذى قام على حروب سنى ١٩١٢ و ١٩١٣ — رد
فعل محسوس ان لم يلحقه القضاء . واذ ذاك يصبح عمل السنين الاخيرة ضرباً
من العبث . وقد تبرأ مملكة الطونة فتتداعى دعامة آمال الجامعة السلافية
وأعمالها في الشرق الادنى وهي صربيا

ولقد كانت الحكومة الالمانية واقعة إلى حد ما بين نارين : فمن جانب
روسيا المهددة ، ومن الجانب الآخر حليفها التى دفعتها الحوادث الى
الاقدام على عمل قاس — تلك الحليفة التى سمح لها فى شىء من عدم الحيطة
وقلة الحذر بالاستقلال فى العمل .

وقد نشطت لندن وبرلين لاتقاء أسوأ الاحتمالات ففي ٢٥ يولية اقترح
وزير خارجية بريطانيا أن تتوسط المانيا وانجلترا وفرنسا وايطاليا لدى فيينا
وبطرسبرج ، فوافقت الحكومة الالمانية وأكدت من جانبها — لكي
تهدىء من روع الروسيا — ان مملكة آل هابسبرج لاتتنوى المطالبة بشىء
من أملاك صربيا أو بعبارة أخرى الافتئات على حجم الدولة المحسوبة على
الروسيا . وفي ٢٦ يولية استبان غراي تردداً عند مادعا إلى عقد مؤتمر في لندن .
يبدى رأيه ايضاً فى النزاع القائم بين مملكة الطونة وصربيا . وهذا أمر لم تكن
المانيا تستطيع قبوله لانها كانت ترى فى هذا النزاع مسألة قائمة بذاتها لكنها
عوضاً من ذلك وافقت فى ٢٧ يولية على نصيحة تلقتها من بطرسبرج من
سفيرها وسازونوف معاً وكانت هذه النصيحة تقضى باجراء محادثات مباشرة
بين الحكومتين الروسية والنمساوية كذلك أحالت المانيا على فيينا اقتراحاً
جديداً من جانب الانجليز باعتبار الرد الصربى أساساً لمحادثات تدور واورستها
به خيراً . وفى تلك الاثناء كان سفير المانيا فى لندن قد بعث يقول انه إذا لم

تساهل مملكة الطونة فلا تعتمد برلين — وهذا ما قاله وزير الخارجية البريطانية — على عطف إنجلترا وموازرة بريطانيا . وكان هذا نذيراً جديداً يخطر الحرب العالمية إذ أدركت ألمانيا أن بريطانيا العظمى أيضاً تريد في ظروف معينة أن تتخذ على الأقل موقفاً غير ودي . وقد وقع في نفس السفير الروسي من موقف غراي حينذاك أن اعتماد برلين وفينا على حيدة إنجلترا لم يعد ذا أساس .

على أنه قد حدث في ٢٨ يولييه ما غير الحالة مرة أخرى إذ أعلنت النمسا الحرب على صربيا . ولكي تحول ألمانيا دون وقوع ارتباكات جديدة اقترحت أن تنوه مملكة الطونة من نفسها لدي بطرسبورج بأنها لا ترمي إلى الاستيلاء على أرض صربية وأنها ستقف الحرب يبلوغ بلغراد كما تظهر بذلك أن الحملة إنما كانت لتأديب الجارة الشكسة .

وقد وافق غراي أيضاً على هذا الرأي الأخير لكن اجراءات من جانب روسيا كانت قد سبقت الخطوة التي خطتها النمسا والمجر فزادت في خطورة الحالة . فانه في ٢٦ يولية أمرت بطرسبورج بالاستعداد للحرب في كافة أنحاء روسيا الأوروبية ووصلت إلى برلين أخبار متواترة عن تنقلات للجنود الروسية وأمور أخرى تبعث على الريبة وتحمل على الاعتقاد بأنهم في بطرسبرج قد اتخذوا المدة لشر احتمال . كذلك كانت الحال مع الاخبار الواردة من فرنسا . وقد تلقى سفير ألمانيا في بطرسبرج في ٢٩ يولية أمراً من حكومته بأن يلفت سazonوف بصفة جدية إلى أن المضي خطوة أخرى في سبيل اجراءات التعبئة سيحمل ألمانيا على حشد جيشها أيضاً . وفوق ذلك فقد أ برق الامبراطور غليوم الثاني إلى القيصر يرجوه أن يعدل عن كل اجراء مهدد ، وبذلك أمكن على الأقل أن يسحب نيقولا الثاني الأمر الذي كان قد أصدره بالتعبئة العامة وإن يأمر فقط بتعبئة جزئية ضد النمسا . لكن الحجر لم يقف رغم هذا بل ظل يتدحرج . فانه في نفس الوقت جاء من لندن

ان غراي أعلن على سبيل التحذير انه قد يسع بلاده أن تقف على الحياد في حرب تنشب بين النمسا والروسيا لكنه اذا دخلت المانيا وفرنسا في الحرب فستجد نفسها مضطرة الى اتخاذ قرارات سريعة . من ذلك الحين ضاعفت وزارة الخارجية الالمانية همتها في الضغط على فيينا والنصح لها بالاعتدال فلم تلح فقط باجراء مفاوضات بل أكدت ايضاً أنها ترفض أن تجرها فيينا بسهولة الى حرب عالمية . وقد اجابتها النمسا جواباً نصف مرض اذ أبدت استعدادها للتصريح بأنها قد صرفت النظر عن الاستيلاء على ارض صربية .

لكن الأفق كان يزداد ظلاماً فان سارونوف ارتأى في ٣٠ يولية التوسط وطلب أن تخفف النمسا بلاغها النهائي الى الصرب . وكان نفسه لا يعتقد في امكان تنفيذ هذه الفكرة لانه بعد ذلك بيضم ساعات تمكن من اقناع القيصر بان يأمر بعدم الرجوع في التعبئة العامة وبذا وقع المحذور ولم يعد ثمة أمل مافي نجاح أي مسمى لتجنب الكارثة . فقد عقدت روسيا النية على ان تحل النزاع بحمد السيف لان التعبئة العامة كان معناها عقد النية على الحرب .

ولقد جاء بعد الاوان خبر مؤداه ان النمسا تريد الدخول في محادثات مباشرة مع بطرسبرج . كذلك جاء بعد الاوان كل مسمى آخر لوقف الالة الحربية التي كانت قد أديرت . ولقد جاهدت كل من حكومتى برلين ولندن جهاداً شديداً لمنع المصايب لكن الفصل في تلك الساعة لم يكن للمشاورات السياسية بل كان لحكم الاراء العسكرية . وهذا الحكم كان قد اقتضاه من جانب الوفاق الثلاثي ما عقد الى ذلك الحين من اتفاقات ومامر من حوادث . خاتماً نذكر ان بوانكاريه فسر رأي حكومته في خريف سنة ١٩١٢ بان على روسيا أن تخطو الخطوة الاولى وان فرنسا مستعدة لان تقوم في تلك اللحظة بواجب التحالف متى ما استبان تدخلا حريياً من جانب المانيا لمساعدة النمسا خاما الخطوة الاولى فقد خطتها روسيا بالتعبئة العامة . وقد تلا التعبئة الجزئية

التي أمرت بها روسيا ضد النمسا أن أمرت فرنسا في ٣٠ يولية بحراسة الحدود فلما بلغ باريس خبر التعبئة العامة اجتمع مجلس وزراء فرنسا في مساء ٣١ اغسطس اجتماعاً لخص نتيجته وزير حربية فرنسا للملحق الروسي العسكري حوالى منتصف الليل بقوله له ان حكومة فرنسا قد صممت على الحرب . ولما كانت المانيا قد اعلنت عصر ذلك اليوم « حالة الاحكام العرفية » فقد بات متوقفاً لا تترك النمسا والمجر وحدها تحارب روسيا .

وقد كانت أصعب مهمة هي العمل على كسب جانب انجلترا بادخالها في الحرب وقد لفت السفير الروسى فى لندن بنكندورف فى خريف سنة ١٩١٢ نظر حكومته الى ان بريطانيا العظمى يمكن كسبها وحملها على الاشتراك فى الحرب إذا كانت هذه الحرب تصبح بعمل فعال من جانب فرنسا حرباً عامة تقع المسؤولية عن الاعتداء فيها على الخصم أو بعبارة أخرى على دول الوسط . وقد تحققت أولى هذه النقاط حينما لم تترك الجمهورية الشك يساور أحد اللحظة فى انها ستسب لمعونة صديقتها الشرقية ونشأت أهمية النقطة الثانية من المركز الداخلى الخاص الذى كانت فيه انجلترا . فان غراى لم يكن قد نسى ماخبره فى الاسابيع التى تلت الازمة المراكشية الثانية . ولما كان محتمل وقوع مشاكل أوروبية كان غراى يشير بعبارة جلية الى أن كل شيء يتوقف على الكيفية التى تنشأ بها هذه المشاكل إذ كانت امته لا ترى الحرب ضرورة لازمة إلا اذا وقع الاعتداء من جانب دول الوسط . وقد كان موقفه فى خلال الايام العصيبة التى تلت ٢٣ يولية سنة ١٩١٤ موقف تحيز لحلفاء انجلترا السياسيين لانه كان على رغم رجاء المانيا المتكرر حتى اللحظة الأخيرة قد تماشى أن ينصح لبطرسبرج بالاعتدال . ولو انه نبه باديء الرأى بكامة واحدة الى انه يرى النزاع الصربى النمساوى مسألة لا يصح للروسيا ان تتدخل فيها لكان الروسىون خليقين بالتأكيد ان ينعموا النظر ولما كانوا قد ساروا هذه السيرة العنيفة . ومن جهة أخرى لم يكن يسم غراى أن يعطي تأكيده

جلباً معيناً بأن الجزر البريطانية ستقاتل مع فرنسا والروسيا جنباً الى جنب
لأنه لم يكن يملأ يده من الرأي العام في بلاده . ولذا فعلت باريس كل شيء
من شأنه أن يسهل عليه الامر ويزيل ترددده فقد نصح للروسيا بأن تجعل
اجراءاتها الحربية في طي الكتمان ما أمكن . ولما اتخذت فرنسا اجراءاتها
لحماية الحدود صدر الامر بأن يبتعد الجنود عشرة كيلو مترات عن الحدود
الالمانية « لاسباب دبلوماسية » ولكي يقيم في النفس ان فرنسا مiale الى
السلام . وقد اشار بوانكاريه فيما بعد الى ذلك الاجراء بصفة خاصة كدليل
على ان فرنسا ليست المعتدية وذلك في كتاب بعث به الى ملك الانجليز
يرجوه فيه مساعدة بريطانيا العظمى . وهذه كلها مناورات عمل حسابها
ودبرت بفطنة .

في تلك الاثناء كان تطور الامور في برلين مما يساعد على المساعي التي
أسلفنا ذكرها . فان هيئة أركان الحرب الالمانية رأّت نفسها بتلك الاخبار
التي كانت ترد تباعاً عن اجراءات فرنسا والروسيا على الحدود الشرقية والغربية
حيال احتمال وقوع الحرب في ميدانين ، وهو احتمال كان يلقي على عاتق تلك
الهيئة مهمة شاقة جداً وضعتها نصب عينها منذ عشرات السنين . لذلك خفت من
جانبها الى اتخاذ اجراءات منعية لمناهضة تلك الحركات الآتفة الذكر . ولم
يكن يمكن مواجهة الاخطار الهائلة الناجمة عن هذا التطويق إلا اذا سبقت .
المانيا اعداءها بقدر المستطاع . وهذا الزحف الذي كان يحتمل من جانب
الروسيا من ساعة لاخرى كان يستلزم وثبة الى الامام . وقد زاد في هموم
قيادة الجيش الالمانى ماظهر من أن النمسا لم تكن تستطيع أن تتخذ الاجراءات
العسكرية اللازمة ضد روسيا في حين انها تسرعت في مسلكتها نحو صربيا .
وقد ردت فينا على التعبئة الروسية الجزئية ضد مملكة الطونة بالتعبئة العامة
التي لم يصدر الامر بها إلا في ٣١ يولية . أما القيادة الالمانية العليا فقد
طلبت في ٢٩ يولية إعلان حالة الاحكام العرفية فرفض الزعماء السياسيون

طلبها وظلوا يرفضون الى يوم ٣١ يولية حيث أجابوا الرجاء لما أن زال كل شك في التعبئة الروسية العامة . ولقد أخفقت كل تحذيرات الامبراطور والمستشار الامبراطوري لبطرسبورج كما ضاعت سدى كل مساعي لندن . وهكذا خفتت أصوات الساسة بين قمعمة الاسلحة التي كانت تتزايد شيئاً فشيئاً .

وفي أول أغسطس أمرت فرنسا في الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم والمانيا بعدها بساعة بالتعبئة العامة . وفي مساء نفس اليوم أعلنت الحكومة الالمانية الحرب على روسيا . وفي مساء ٣ أغسطس أعلنتها على فرنسا وقد كان لامناص من هذه الاجراءات للضرورات الحربية الآتية الذكر . وبذلك أتتحت لباريس ولبطرسبورغ الحجة المرومة للظهور بمظهر المعتدى عليهما وكانت الخطة الحربية الالمانية الموضوعة من عشرات السنين تقضي في حالة ما إذا نشب القتال في ميدانين ، أن تخترق بلجيكا المحايدة لانه بهذه الطريقة وحدها يمكن صد الجيش الفرنسي على عجل وهذا ما كان يرتئيه الفنيون . ولم يكن الفريق الآخر يجهل هذا الامر بل كان يعلمه حق العلم ويتوقعه منذ سنة ١٩٠٦ . وفي سنة ١٩١١ كتب ايزفلسكي السفير الرومى من باريس يقول : « انهم هنا يعتقدون من زمن طويل ان المانيا لا محالة من أن تخترق حياض البلجيك إذا نشبت حرب جديدة بينها وبين فرنسا » . وإذن فقد كانت تسليحات الانجليز والفرنسيين المشتركة صادرة عن هذا الاعتبار . لكنه لما طلبت برلين من بروكسل موافقتها على اختراق بلجيكا أتتحت لغراي في لندن وسيلة لترغيب الشعب البريطانى في الاشتراك في الحرب ضد دول الوسط فأكد « أن بريطانيا العظمى يجب أن تسد تلك الثلمة التي أحدثها الامبراطور غليوم بتلك الصورة المخجلة وأن تنتصر لحق الأمم الصغيرة ذلك الحق المقدس » . وهكذا أعلنت الجزر البريطانية الحرب على المانيا في ٤ أغسطس . وخليق بمن يتأمل الحوادث التي أفضت الى نشوب الحرب العالمية ، أن

يصل الى أن تلك الحرب كانت نتيجة مشئومة محتومة للحوادث التي سبقتها. وقول القائل « ان الصدفة شيء غير موجود » تؤيده حياة الشعوب كما تؤيده حياة الأفراد . فكارثة ١٩١٤ لم تهم بفتة ولم تنشأ من العدم بل جاءت نتيجة محتومة لتطور جيل بأسره . وهي بعد كل شيء ليست عملاً شريراً من أعمال فريق بمفرده من رجال السياسة والحرب أرادوا به الفتح أو اطفاء شهوة الانتقام بالغاً ما بلغ عمل هذا أو ذاك من الرجال المسؤولين في التعجيل بالحرب العامة عمداً أو غير عمد : فان هؤلاء الافراد ليسوا على كل حال الا أبناء قهرنهم الذي ما كانوا ليحققوا شيئاً من رغباتهم لولا طبيعته وأسلوبه . وما كان ليعلم أحداً اشعال النار في قارة بأسرها لو لم تكن الريح مؤاتية . وهذه الريح كانت روح ذلك العصر الذي ينبعث منه المرء « بالاستعمار » ، كانت الرغبة في التوسع والنمو والسلطان ، تلك الرغبة التي كانت تخالج أنفاس الدول الأوروبية من زمان طويل . فجهاد الكل ضد الكل — ذلك الجهاد الذي نشب في أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ في صورة مخيفة — كان موجوداً دائماً ، وان كان بشكل أخف جداً ، يبسط ظلاله الكثيفة التي ازدادت ظلاماً مع الايام على فريق من البشر لم يكن يني عن التقدم والانبعاث . وقد بدأ هذا الجهاد بطبيعة الحال في الخارج بعيداً وفي قارات أجنبية كانت الامم الكبرى تسعى الى أن تجمع فيها ما يمكن جمعه . ثم دقت الساعة التي انتقل فيها هذا الجهاد الى أوروبا نفسها فانقسمت فريقين وأخذ الفريق الاقوى ينبعث ضد الفريق الضعيف . فغداً الفصل النهائي قريب الوقوع وحلت الضائقة لما ان حاول الفريق الاضعف في شخص النمسا والمجر أن يرفع الضغط المتزايد عن مركزه الذي كان قد ساء كثيراً لكن الفريق الآخر كان قد بات أقوى شكيمة وأكبر توفيقاً من أن يسمح بذلك .

وكان ما تشهيه المانيا من التوسع يرمى فيما عدا شيء من المستعمرات قليل بالنسبة لما يمتلكه الغير — الى ادخال آسيا الصغرى في دائرة نفوذها

والتوصل الى ذلك بمشروع سكة حديد بغداد . لكنه لما كان هذا لا يتم لها الا بأن تكون البلاد الواقعة في طريقها وهي النمسا والمجر وتركيا خليفة أولاهما بالحياة سليمة ثانيتهما من الامراض ، لم يكن بد من أن تعمل المانيا على المحافظة على الحالة الراهنة في أوروبا لا على تغييرها . وإذن فقد كانت سياستها غير قائمة على العمل على احداث الانقلابات كما كانت الحال مع طائفة مهمة من دول الخصوم . فقد أرادت روسيا السيادة في الشرق الادنى سيادة لا سبيل الى تحقيقها الا بالسمي الحثيث وراء حل النمسا والمجر ونسف الباب العالي . وقد غزت فرنسا باستغلال هذا السمي من جانب حليفها الشرقية حتى اذا مادقت الساعة أمكنها مناقشة المنتصر في حرب السبعين الحساب . أما انكلترا فقد أحست من نفسها ميلا متزايدا الى التخلص من منافستها المانيا التي أخذت تنمو وتعظم كدولة بحرية وذلك عند ما تضايقها جاراتها في البر . وهكذا كانت نزعة دول الوفاق الاستعماري تتجه شيئا فشيئا الى الاعتداء : ولقد كانت الاغراض التي رمت اليها دول الوفاق من الحرب والتي ظهرت جليلة بالنسبة لروسيا وفرنسا بسرعة على أثر ابتداء الصراع المخيف تقول — كانت هذه الاغراض هي القضاء على المانيا وتخطيم النمسا والمجر بفتح روسيا للاستانة ، وغزو فرنسا للالزاس واللورين .

وقد خرج المتفوقون في العدة من الحرب العالمية منتصرين فكان القول الفصل في ذلك المراك الهائل للارقام والقوة المادية . وهذا هو الظفر الذي أصابه عصر الاستعمار .



وتائی

معاهدة المحالفة الثلاثية

المؤرخة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

المادة (١)

ان الأطراف السامية المتعاقدة يعد بعضها بعضاً بتبادل السلام والصداقة وبأن لا تدخل في اتفاق أو تعهد يكون موجهاً الى أي من دولها ، وهي تتعهد بأن تتبادل الرأي في المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة والتي يمكن ان تعرض ، وتعد بتقديم يد المساعدة المتبادلة على قدر ما تسمح به مصالحها الخاصة

المادة (٢)

في حالة ما إذا هوجمت إيطاليا من جانب فرنسا دون أن تتحرض بها تحرشاً مباشراً ولأي سبب من الأسباب فإنه يكون على كلا الطرفين المتعاقدين الآخرين أن يقدموا لها المساعدة ويؤازروها بكل قواهما . وتأخذ إيطاليا على نفسها مثل هذا العهد في حالة حدوث اعتداء من فرنسا على ألمانيا لا يبرره تحرش مباشر

المادة (٣)

إذا هوجم طرف أو طرفان من الاطراف السامية المتعاقدة دون تحرش مباشر من جابه أو جانبها ودخل او دخلا في حرب مع اثنتين او اكثر من الدول العظمى التي لم توقع هذه المعاهدة فان حالة التعاهد تعتبر حاصلة في الوقت نفسه بالنسبة لكل الاطراف السامية المتعاقدة .

المادة (٤)

في حالة ما إذا هددت دولة عظمى لم توقع هذه المعاهدة ، أمن بلاد أحد الاطراف السامية المتعاقدة ورأى الطرف المهدد نفسه مضطراً لمحاربة تلك الدولة ، يتعهد كلا الطرفين بأن يراعى الحياد مع العطف حيال حليفهما ولكل من هذين الطرفين أن يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك في الحرب إذا رأى ضرورياً أن يشترك مع حليفه .

المادة (٥)

إذا هدد سلام أحد الاطراف السامية المتعاقدة في الظروف التي نصت عليها المواد الآتية الذكر فإن الاطراف السامية المتعاقدة تتفاهم في الوقت المناسب على الاجراءات الحربية التي ينبغي أن تتخذ للتأزر المشترك . وهي تتعهد من الآن فصاعداً في جميع حالات الاشتراك في حرب من الحروب بأن لا تعقد هدنة أو صلحاً أو معاهدة إلا على أساس اتفاق متبادل مشترك

المادة (٦)

تعد الاطراف السامية المتعاقدة بعضها بعضاً بكتمان خوى المعاهدة الحالية ووجودها

المادة (٧)

يسري مفعول هذه المعاهدة من يوم تبادل صورها المبرمة لخمس سنوات

المادة (٨)

يجب تبادل الصور المبرمة لهذه المعاهدة في فينا في مدة ثلاثة أسابيع أو قبل ذلك اذا أمكن .

(ختم) ٧ . ٥ . ب رويس

فيينا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

(ختم) كالنوكي

(ختم) ث . روبيلانت

٢

معاهدة المحالفة الثلاثية الثانية

المؤرخة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧

(بين المانيا والنمسا وايطاليا)

المادة (١)

تؤكد معاهدة المحالفة المعقودة في فيينا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ بين الدول
الموقعة على المعاهدة الاضافية الحالية وتبقى على امتدادها كله لغاية ٣٠ مايو
سنة ١٨٩٢

المادة (٢)

تبرم هذه المعاهدة وتتبادل في برلين النسخ المبرمة في خلال خمسة عشر
يوماً أو أقل اذا أمكن .

(ختم) ف . بسمرك

برلين في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧

(ختم) ستشيشيني

(ختم) لوني

٣

معاهدة الضمان المجدد بين المانيا والروسيا

مؤرخة في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧

انه لرغبة بلاطى المانيا والروسيا الامبراطورين في تثبيت دعائم السلام العام
بتفاهم بينهما يؤمن مركز دفاع كل من الدولتين قد قررا بالنظر إلى أن المعاهدة
السرية والبرتوكول السرى اللذين وقعهما ثلاثة بلاطات المانيا والروسيا والنمسا
والجر في سنة ١٨٨١ وجددوهما في سنة ١٨٨٤ ينتهيان في ١٥ و ٢٧ يونيه سنة
١٨٨٧ أن يقويا الاتفاق السائد بينهما باتفاق منفرد .

.
.

المادة (١)

في حالة ما اذا وجد أحد الاطراف السامية المتعاقدة في حرب مع دولة
عظمى ثالثة يلتزم الطرف الآخر الحياد مع العطف ويعنى بمحصر الخلاف في
موضعه . ولا يسرى هذا النص في حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا
كانت هذه الحرب قد حدثت باعتداء أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على
أى من الدولتين الاخيرتين .

المادة (٢)

تعترف المانيا بحقوق روسيا التى اكتسبتها على مر الايام في شبه جزيرة
البلقان وبخاصة شرعية نفوذها المتوفق الحاسم في بلغاريا والروملى الشرقى .
ويتعهد كلا البلاطين بأن لا يسمحا بتعديل الحالة الراهنة لارضى شبه الجزيرة
الآتقة الذ كر بدون اتفاق سابق بينهما . وفي هذه الحالة أن يقاوما كل محاولة
لخرق هذه الحالة الراهنة أو تعديلها دون موافقتها :

المادة (٣)

يعترف البلاطان بالصيغة الاوروبية التي تربط كليهما فيما يتعلق بمبدأ
اقفال مضائق البوسفور والدردنيل — ذلك المبدأ القائم على القانون الدولي
والمؤكد بالمعاهدات والملخص في تصريح مندوب روسيا المنفوض الثاني في
جلسة مؤتمر برلين المعقودة في ١٢ يولييه (برتوكول رقم ١٩)

وسيسهران معاً على ألا تعمل تركيا استثناءات من هذه القاعدة لمصلحة
أية حكومة كأن تعطى الجزء الذي يؤلف المضائق في امبراطوريتها لدولة محاربة
لتستخدمه في عمليات حربية . وسيعلن البلاطان تركيا في حالة خرق هذا المبدأ
أو اذا اقتضى الامر دفع خرق يهدد بالوقوع انهما سيعتبرانها حالئذ كما لو
كانت في حالة حرب مع الطرف المجنى عليه كما يعتبران الضمانات التي ضمنت
بها معاهدة برلين الحالية الراهنة لاراضيها كما لو كانت باطلة المفعول .

المادة (٤)

تكون هذه المعاهدة سارية المفعول في خلال ثلاث سنوات محسوبة من
يوم تبادل الصور المبرمة

المادة (٥)

يعد الطرفان الساميان المتعاقدان أحدهما الآخر بكتمان خوى هذه المعاهدة
والبرتوكول المرفق بها ووجودهما

المادة (٦)

تبرم هذه المعاهدة وتبادل الصور المبرمة في خمسة عشر يوماً وان
تتمكن قبلها

.....

برلين في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧ (ختم) الكونت بسمرك
(ختم) الكونت بول شوفالوف

بروتوكول ملحق سري جداً

تكملة لنصوص المادتين ٢ و ٣ من المعاهدة السرية المؤرخة اليوم قد اتفق كلا البلاطين على النقاط الآتية :

١ - تعهد ألمانيا روسيا كما هي الحال الى الآن في أن تعيد الى بلغاريا حكومة منظمة شرعية وتعهد بان لا توافق بحال من الاحوال على ارجاع البرنس فون باتنبرج .

٢ - اذا وجد جلالة قيصر روسيا نفسه مضطراً الى أن يتولى مهمة الدفاع عن مدخل البحر الاسود صيانة لمصالح روسيا فان ألمانيا تتعهد بأن تقف على الحياد وأن تعهد أدبيا وديبلوماسية الاجراءات التي قد يراها جلالتهم ضرورية لابقاء مفتاح امبراطوريته في يده .

٣ - يؤلف هذا البرتوكول جزءاً لا يتفصل عن المعاهدة السرية الموقع عليها اليوم في برلين ويكون له مفعولها ويسري سريانها .

• • • • •

برلين في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧

(ختم) الكونت بسمرك

(ختم) الكونت بول شوفالوف



التحالف بين فرنسا وروسيا

من وزير خارجية روسيا مسيو فون جيرس

الى السفير الروسى فى باريس مسيو دى مودنيهم

بترسبورج فى ٩ / ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١

ان الحالة الاوربية التى خلقها تجديد المحالفة الثلاثية ... والتعاضيد المحتمل من بريطانيا العظمى للاغراض السياسية التى تتوخاها هذه المحالفة قد اقتضيا أن أتبادل الرأى وسفير فرنسا السابق أثناء اقامة مسيو دى لا بولاي هنا فى الموقف الذى يكون أخلق بحكومتينا اتباعه فى الظروف القائمة وبالنظر الى احتمالات بعينها . إذ كانت هاتان الحكومتان — وان بقيتا بعيدتين عن كل محالفة — لا تقلان عن غيرها اخلاصاً فى الرغبة فى احاطة السلام بسياج من الضمانات الفعالة .

لذلك رأينا أنفسنا مضطرين لصوغ النقطتين الآتيتين وهما :

(١) لتعيين الاتفاق الودى الذى يؤلف بينهما وتأكيد ، ورغبة فى العمل معاً على حفظ السلام الذى يرغبانه من كل قلبيهما ، تصرح الحكومتان بان تتفقا على كل مسألة يمكن أن تعرض السلام العام للخطر .

(٢) اذا تعرض السلام بالفعل للخطر ، وعلى الاخص اذا باتت احدى الدولتين مهددة باعتداء وجب أن يتفاهم الفريقان على الاجراءات التى يقتضى وقوع هذين الاحتمالين من الحكومتين اتخاذها مباشرة وفى الحال .

واني أتشرف بعد إذ عرضت على القيصر أمر هذا التبادل للرأى ونص
المقرارات التى نشأت من هذا التشاور ، بأن أبلغكم أن جلالتة تنازل فوافق
على مبادئ التفاهم (التحالف) وأنه يسه أن توافق عليه الحكومتان .
وإذ أبلغكم ارادة صاحب الجلالة ورأيه هذا أرجو أن تنفضلوا بعرضه
على الحكومة الفرنسية واحاطى بالمقرارات التى تتخذها في شأنه .

جيرس

٥

الاتفاق الروسى الفرنسى العسكرى

(مشرع مؤرخ في أغسطس سنة ١٨٩٢)

انه رغبة من فرنسا والروسيا فى المحافظة على السلام وقصداً منهما الى اتخاذ الاجراءات استعداداً لحرب دفاعية قد تشعلها قوى المحالفة الثلاثية باعتدائها ، لا الى أي غرض آخر قد اتفقت الدولتان على مايلي :

(١) اذا هوجمت فرنسا من ناحية المانيا أو من جانب ايطاليا بمساعدة المانيا فان روسيا توجه كل مايتيسر لها من قوى لمهاجمة المانيا ؛ واذا هوجمت روسيا من جانب المانيا أو من النمسا بمساعدة المانيا فان فرنسا توجه كل ما يتيسر لها من قوى لقتال المانيا .

(٢) اذا عباأت دول المحالفة الثلاثية أو احدى هذه الدول جيوشها ووجب أن تعبىء فرنسا والروسيا جميع قواهما بمجرد العلم بهذا الحادث دون ما حاجة الى تفاهم سابق ، وأن توجهها هذه القوى قريباً من الحدود ما أمكن .

(٣) يجب أن تبلغ القوى التى يقيسر توجيهها ضد المانيا ١٣٠٠٠٠٠ من جانب فرنسا و ٧٠٠٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠٠ من جانب روسيا ، وأن تزحف هذه القوى بكل همة وسرعة بحيث يكون على المانيا أن تحارب شرقاً وغرباً في وقت واحد .

(٤) تتشاور هيئتا أركان حرب البلدين كل وقت فيما يجب اتخاذه لتنفيذ

هذه الاجراءات المنصوص عليها وتسهيل هذا التنفيذ . وعليها
أن تبلغ كل منهما الاخرى في زمن السلم كل ما اتصل أو يتصل بها
عن جيوش دول المحالفة الثلاثية . كما يجب أن تدرس وتعد
الوسائل والطرق التي لا بد منها في أوقات الحرب لتبادل
هذه التبليغات

- (٥) لا تعقد فرنسا والروسيا صلحاً منفرداً .
(٦) يستمر هذا الاتفاق مادامت المحالفة الثلاثية قائمة .
(٧) تبقى جميع هذه النصوص طي الكتمان "شديد

توقيع الوزير :

توقيع الوزير :

قائد الفرقة

الجنرال رئيس

المستشار

هيئة أركان الحرب

وكيل هيئة أركان حرب الجيش

أوبروتشيف

بواديفر



من وزير الخارجية الروسية مسيو دي جيرس
إلى سفير فرنسا في بطرسبرغ مسيو دي منتبيللو

مري جداً

بطرسبرغ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣

أرى من واجبي بعد إذ اطلعت ، بناء على أمر مولاي القيصر ، على مشروع
الاتفاق العسكري الذي وضعته هيئتنا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي
في شهر أغسطس سنة ١٨٩٢ ، وقدمت مذكري عنه الى القيصر أن أبلغ سعادتك
أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالة القيصر مبدئياً وكما أمضاه الجنرال
أوبروتشيف والجنرال بواديفر ، يمكن اعتباره في صيغته الحالية كأنه مقبول

نهائياً . — وعلى ذلك تكون هيئتا أركان الحرب بحيث تستطيعان أن تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الاخرى كل المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة لهما .

جيرس

من السفير الفرنسي في بطرسبرغ مسيو دي مونتيللو

إلى وزير الخارجية الروسية مسيو دي جيرس

بطرسبرغ في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣ و ٤ يناير ١٨٩٤

أتشرف بأبلاغ سعادتكم اني تلقيت الكتاب المؤرخ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الذي تفضلتم سعادتكم بإفادتي فيه بأنكم بعد إذ اطلعتم بناء على أمر جلالة القيصر على مشروع الاتفاق العسكري الذي وضعته هيئتا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي وقدمتم به مذكرة الى القيصر ، رأيتم من واجبكم أن تبلغوني أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالة مبدئياً وكما وقعته مندوبا الحكومتين الجنرال اوبرتشف والجنرال دي بوادينفر في شهر أغسطس ١٨٩٢ ، يمكن اعتباره من الآن فصاعداً كأنه مقبول نهائياً .

وقد بادرت فأبلغت حكومتى هذا القرار ففوضت إلي أن أصرح لسعادتكم مع الرجاء باطلاع جلالة القيصر على هذا القرار ، بأن رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية أيضاً يعتبران الاتفاق العسكري المذكور آنفاً والذي وافق كلا الجانبين على نصه كأنه ساري المفعول من الآن فصاعداً .

وعملاً بهذا الاتفاق سيكون في استطاعة هيئتي أركان الحرب من الآن أن تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الاخرى جميع المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة لهما

مونتيللو

٦

تجديد وتعير المحالفة

بين فرنسا والروسيا سنة ١٨٩٩

من وزير الخارجية الروسية الكونت مورافيف
الى وزير الخارجية الفرنسية مسيو ديلكاسيه

بطرسبورج في ٢٨ يولييه — ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

أرجو أن تكون الايام القليلة التي قضيتها معها يا صاحب السعادة بين ظهرانيها
قد أتاحت لسعادتك من جديد الاقتناع بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة
التي تربط روسيا بفرنسا .

ولكي يتجدد الاعراب عن هذا الشعور قد تنازل القيصر اجابة للارغبة
التي أبديتها معها سعادتك لجلالته ، فقوضني في أن أقترح عليكم ياسعادة الوزير
أن نتبادل المكاتب لاثبات مايلي :

« ان الحكومة الروسية القيصرية وحكومة الجمهورية الفرنسية ، سعيًا
منهما على الدوام الى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الاوربية
تؤكدان الاتفاق الديبلوماسية الذي يعرب عنه كتاب المسيو دي جيرس
المؤرخ في ٩ — ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون مورنيم المؤرخ
في ١٥ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد المسيو ريبو المؤرخ أيضاً في
١٥ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

« وهما تقرر ان مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق انسابق
الذكر الوارد في كتاب المسيو دي جيرس المؤرخ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر
سنة ١٨٩٣ وكتاب الكونت دي مونتبيلو المؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣

و ٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى ساري المفعول مابقي الاتفاق الديبلوماسية
المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدأمة .
وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات
المذكورة ووجودها . »

وانى انتهز فرصة تبليغكم ماتقدم لأجددلكم ياسعادة الوزير فائق الاحترام .
(توقيع) الكونت مورافيف

من وزير خارجية الجمهورية الفرنسية السيد دل كاسيه

الى وزير خارجية روسيا الكونت مورافيف

بترسبورج في ٢٨ يولييه و ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

ياسعادة الوزير

في يوم الاحد الفسائت لما أبديت لجلالة القيصر بعد موافقة جلالته رأيي
في نعم تأ كيد اتفاقنا الديبلوماسية المؤرخ في شهر أغسطس سنة ١٨٩١ وفي
جدوى تثبيت الاتفاق العسكري الذي يقوم مقام الاتفاق الديبلوماسية ،
تنازل جلالته فصرح لي بأن آراءه تطابق كل المطابقة آراء حكومة الجمهورية
وفي كتابكم الذي تفضلتم بارساله الى في صباح اليوم شرفتموني
فيه باخباري بأن جلالة القيصر تنازل فأقر الصيغة الاتية التي يوافق عليها
رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية كل الموافقة والتي تم التفاهم عليها من قبل
بين سعادتكم ويبنى :

« ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الروسية القيصرية سعيا
منهما على الدوام الى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الاوروبية
تؤكدان الاتفاق الديبلوماسية الذي يعرب عنه كتاب الميودى جيرس المؤرخ
في ٩ - ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون مورينهم المؤرخ في ١٥ و ٢٧
أغسطس سنة ١٨٩١ ورد الميوريوه المؤرخ أيضا في ١٥ و ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

«وهما تقرران أن مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق السابق
الذكر والوارد في كتاب الميسودى جيرس المؤرخ في ١٥ و ٢٧ ديسمبر سنة
١٨٩٣ وكتاب الكونت دى مونتيللو المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وفي ٤
يناير سنة ١٨٩٤ يبقى سارى المقبول مابقى الاتفاق الديبلوماسية المعقود
بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة
وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات
المذكورة ووجودها»

وانى مختبط ياسعادة الوزير بأن الايام القليلة التى أمضيتها في بطرسبرغ
قد أتاحت لى الاقتناع من جديد بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التى
تؤلف ما بين فرنسا والروسيا وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام
(توقيع) دلکاسيه

٧

معاهدة بين بريطانيا العظمى واليابان

عن الصين وكوريا

لندن في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢

ان حكومتى بريطانيا العظمى واليابان ، اللتين لا تحدوها سوى الرغبة في المحافظة على الحالة الراهنة والسلام العام في الشرق الأقصى ولأنه يعنيهما فوق ذلك عناية خاصة أن يحافظا على استقلال امبراطورية الصين وامبراطورية كوريا وعلى أملاكهما وأن يضمنا في هذين البلدين للدول جميعا فرصا واحدة في التجارة والصناعة ، قد اتفقتا على مايلي :

المادة (١)

ان الطرفين الساميين المتعاقدين اللذين اعترفا في الوقت الحاضر باستقلال الصين وكوريا ، يعلنان أنهما غير خاضعين في هذين البلدين لتأثيرات حالات قسمة عدائية أيا كانت . لكنه فيما يتعلق بمصالحهما الخاصة ، وهي بالنسبة لبريطانيا العظمى في الصين على الاخص وبالنسبة لليابان المصلحة الممتازة التي لها في كوريا من الوجهة السياسية والوجهتين التجارية والصناعية فوق ما لها من مصالح في الصين ، يعترف الطرفان الساميان المتعاقدان بأن في مكنة كليهما أن يتخذوا الاجراءات التي لا تكون مندوحة عن اتخاذها لصون هذه المصالح اذا هددتها مسلك عدائي من جانب دولة أخرى أو قلاقل تقع في الصين أو كوريا فترتب على ذلك أن يصبح من الضروري لأي من الطرفين الساميين المتعاقدين التدخل لحماية أرواح رعاياه وأملاكهم

المادة (٢)

إذا حدث أن تورطت بريطانيا العظمى أو اليابان في أثناء دفاعها عن مصالحها التي سبق وصفها ، في حرب مع دولة أخرى ، فإن الطرف السامي المتعاقد الآخر يلتزم الحياد التام ويعنى بأن يحول دون اشتراك دول أخرى في القتال ضد حليفه

المادة (٣)

إذا انضمت في الحالة المتقدمة دولة أو دول أخرى الى أعمال عدائية موجهة ضد هذا الحليف فإن الطرف السامي المتعاقد الآخر يبادر إلى معوته ويقا تل في جانبه ويعقد الصلح بالاتفاق معه

المادة (٤)

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ألا يعقد أحدهما بدون أن يسأل الآخر اتفاقاً منفرداً مع دولة أخرى يضر بالمصالح السابق وصفها .

المادة (٥)

كلما تعرضت في رأي بريطانيا العظمى أو اليابان المصالح الآتفة الذكر للخطر أبلغت كل من الحكومتين الأخرى عن ذلك بأسهاب وبدون تحفظ .

المادة (٦)

يسرى مفعول هذا الاتفاق عقب يوم توقيعه مباشرة ويظل قائماً خمس سنوات ابتداء من ذلك اليوم .

فاذا لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين انتهاءه قبل مضي خمس السنوات باثني عشر شهراً سرى مفعوله سنة تلى اليوم الذي يعلن فيه هذا الطرف السامي المتعاقد أو ذاك انتهاءه . فاذا كان أحد الحليفين مشتبكا في

حرب في وقت يحل فيه الاجل المعين لاغتهائه، لبثت المحالفة قائمة إلى أن يعقد الصلح.

.
.

(توقيع) لندسدون

الوزير الاول لخارجية صاحب الجلالة البريطانية

(توقيع) هاياشي

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة امبراطور

اليابان لدى بلاط سان جيمس



الاتفاقية الروسية البلغارية

المؤرخة في مايو سنة ١٩٠٢

مشروع

١

هذا الاتفاق لا يتوخى أغراضاً عدوانية وإنما هو إجراء يقابل الاتفاقية العسكرية المعقودة بين النمسا والمجر ورومانيا .

٢

هذا الاتفاق كما قيل في المادة الأولى عمل موجه ضد النمسا والمجر ورومانيا فقط ولا يجوز أن يوجه ضد تركيا أو ضد أية دولة بلقانية أخرى .

٣

تضمن الروسيا بكل قواها المحافظة على الأراضى البلغارية وسلامتها

٤

في حالة ما اذا هوجمت بلغاريا أو الروسيا أو كلتا الدولتين معاً من جانب النمسا والمجر أو رومانيا أو من جانبهما معاً أو من ناحية المحالفة الثلاثية تكون الدولتان المتعاقدتان ملزمتين باستخدام كل قواهما ووسائلهما في محاربة المهاجمين دون أن تهيبا أية تضحية وذلك ابتغاء احراز النصر الكامل .

٥

اذا هددت بلغاريا وحدها من جانب رومانيا دعيت القوى البلغارية الى حمل السلاح ضد رومانيا . لكنه بالنظر الى المساعدة الأدبية بل المسلحة التي وعدت بها النمسا والمجر ورومانيا تتعهد الروسيا بأن تعضد بلغاريا

ديبلوماتيكياً . فاذا ذهبت النمسا الى حد تقديم المساعدة الفعلية لرومانيا زودت
الروسيا بلغاريا بالمعونة الكافية للاحاق الهزيمة بالنمسا .

فاذا هوجمت روسيا من جانب النمسا والمجر ورومانيا أو من جانب المحالفة
الثلاثية دون أن تبدأ الحرب ضد بلغاريا كانت بلغاريا أيضاً ملزمة بتعبئة قواها
وحشدتها بناء على خطة توضع اذا طلبت منها روسيا بدء الهجوم على جنود النمسا
والمجر ورومانيا .

٦

اذا نشبت حرب بين روسيا وبلغاريا من جانب ورومانيا والنمسا والمجر أو
المحالفة الثلاثية من الجانب الآخر ، وقعت بلغاريا على الحياد التام تجاه تركيا
واستعملت منتهى الحذر في معاملتها لها حتى لا توجد بخلافها مع تلك الدولة
تعقدات في الحالة انعامية .

وفيما يتعلق بما تقدم تحشد بلغاريا جيشها على الطونة لملاقاة رومانيا ويكون
ذلك وفقاً لخطة ترمم بحيث تبقى جانباً صغيراً من قواتها في الجهة الاخرى من
البلقان للملاحظة الحدود والمحافظة على النظام والهدوء في نفس بلادها .

٧

الخطط اللازمة لتعبئة الجيش البلغاري وتوابعه وحشدتها كذلك الخطط
اللازمة للدفاع والزحف حسبما تقتضيه الواجبات والاعراض التي تعينها هيئة
أركان حرب الجيش الروسي ، يجب وضعها قبلاً بإرشاد هيئة أركان حرب
الجيش الروسي بالاشتراك مع وزارة الحربية البلغارية . وتعرض هذه الخطط
على جلالة قيصر روسيا ليقراها ، واذا لزم الامر ليطلع عليها بعد ذلك
ويصححها ويكملها .

القيادة العليا لقوات روسيا وبلغاريا أثناء الحرب وإدارة الأعمال الحربية سواء أكان الجيشان مجتمعين أم منفصلين وبعبارة أخرى يحاربان في ميادين مختلفة تكون على كل حال للقائد الروسى الأعلى ، ويكون لصاحب السمو القيصرى أمير بلغاريا حقوق القيادة العليا في جيشه ولقب القائد الأعلى ويصدر أوامره شخصياً لهذا الجيش . فإذا رغب سموه في النزول عن هذه الوظيفة لذات أخرى وجب اختيار هذه الذات وبالمثل أيضاً رئيس هيئة أركان حرب الجيش بعد اتفاق سابق مع وزارة الحربية الروسية وبموافقة جلالة قيصر روسيا .

وتسهيلاً للتعامل مع المعسكر الروسى العام ينحصر المعسكر عام قيادة الجيش البلغارى العليا جنرال من الجيش الروسى وينحصر لهذا الجنرال ضابط أركان حرب . ويلحق بكل قائد فيلق أو قسم خاص من الجيش البلغارى ضابط أركان حرب روسى . ولجميع هؤلاء الاشخاص في الفصل في المسائل المتعلقة بعمليات القتال صوت استشاري .

كذلك ينحصر المعسكر القيادة الروسية العليا العام جنرال أو ضابط أركان حرب بلغارى يعينه صاحب السمو القيصرى أمير بلغاريا .

لسفن القتال والنقلات التابعة للأسطول الروسى الحق في أثناء الحوادث الحربية في الانتفاع بجميع الموانئ البلغارية والتزود منها بالمواد الغذائية على اختلاف أنواعها واتخاذ الاجراءات اللازمة لإيصالها والدفاع عنها .

يكون الاسطول البلغارى الحربى والتجارى تحت تصرف قائد الاسطول

الروسي العام الذي يكول له الفصل في كل التكاليفات التي يرى وجوبها سواء
أ كانت هذه التكاليفات مشتركة أم منفردة .

١٠

هذا الاتفاق يصبح نافذ المفعول بمجرد التوقيع عليه وهو سر من أسرار
لدولة ذو شأن ممتاز .

(توقيع) الجنرال ماجور شيلنسكي

٩

معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا

عن مصر ومراكش

مؤرخة ٨ ابريل ١٩٠٤

المادة (١)

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية انها لا تنوي تغيير الحالة السياسية في مصر وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها أنها لن تعرقل اجراءات انجليزها في هذه البلاد بطلب توقيت الاحتلال البريطاني أو بأية صورة أخرى ، وأنها توافق على مشروع الامر الخديوي المرفق بهذه الاتفاقية والمشمول على الضمانات التي ترى ضرورة لحماية مصالح حملة سندات الدين المصري على شرط أنه بعد تقاذ مفعوله لا يدخل عليه تعديل ما الا بموافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن المؤرخة في ١٨٨٥ وقد اتفق على أن تسند الادارة العامة للآثار في مصر الى عالم فرنسي كما كانت الحال من قبل .

المادة (٢)

تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تنوي تغيير الحالة السياسية في مراكش . وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن من اختصاص فرنسا السهر على الهدوء في هذه البلاد وتقديم المساعدة لها في كل ما يحتاج اليه من اصلاحات ادارية واقتصادية ومالية وعسكرية وذلك على الاخص لانها جارة متاخمة على مسافة طويلة من مراكش . وهي تعلن أنها لن تعرقل اجراءات فرنسا المتعلقة بذلك على شريطة أن

لأنه هذه الاجراءات الحقوق التي تتمتع بها بريطانيا العظمى في مراکش
بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات بما في ذلك حق الملاحة الساحلية
بين الموانئ المراكشية وهو الحق الذي بات من نصيب السفن الانجليزية
منذ ١٩٠١

المادة (٣)

ستراعي حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها الحقوق
التي تتمتع بها فرنسا بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات في مصر بما في
ذلك الحق المعطى للسفن الفرنسية في الملاحة الساحلية بين الموانئ المصرية .

المادة (٤)

بالنظر الى أن الحكومتين سواء في الاخذ بمبدأ حرية التجارة في مصر
وفي مراکش كذلك ، فانهما تعلمان أنهما لن تحاولا اجحافا سواء في وضع
الرسوم الجمركية أو غيرها ، أو في وضع التعريفات الخاصة بالنقل على السكك
الحديدية .

وتتضمن تجارة كل من الامتين مع مراکش ومع مصر أثناء مرورها
بالممتلكات الفرنسية والبريطانية في أوروبا بعمالة واحدة . وسينظم اتفاق
بين الحكومتين شروط هذا المرور ويعين طرقه .

وهذا التعهد المتبادل يبقى ساري المفعول ثلاثين سنة فاذا لم يندربا انتهائه
قبل انتهاء أجله بسنة على الأقل ، امتد هذا الاجل خمس سنوات قابلة
للتجديد خمساً أخرى

ومع ذلك فتحتفظ الحكومة الفرنسية في مراکش وحكومة صاحب
الجلالة البريطانية في مصر كل لنفسها بالسهر على ان يكون منح الامتيازات
فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية والموانئ الخ بشروط لا يكون من شأنها
انتقاص سلطة الدولة على هذه المشروعات الكبيرة

المادة (٥)

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستخدم نفوذها في أن لا تكون الشروط التي تطبق على الموظفين الفرنسيين الذين هم في خدمة المصالح المصرية في الوقت الحاضر أقل نفعاً من الشروط التي تطبق على الموظفين الانجليز الذين يشغلون وظائف مماثلة

وإذا خول الموظفون البريطانيون الذين هم في الوقت الحاضر في خدمة المصالح المراكشية شروطاً مطابقة فلن تعارض حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها في ذلك

المادة (٦)

لضمان حرية المرور من قناة السويس تعلن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موافقتها على نصوص معاهدة ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ وسريان منفعولها ولما كانت حرية المرور من قناة السويس مضمونة بهذه الكيفية فيقف تنفيذ الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٨ والفقرة الثانية من هذه المادة أيضاً

المادة (٧)

لضمان حرية المرور من مضيق جبل طارق قد اتفقت كلتا الدولتين على أن لا تسمحا بإقامة تحصينات أو استحكامات خطية من أي نوع على جزء الساحل المراكشي الواقع بين مالايله والمرتفعات التي تطل على شاطئ سيبو الايمن (وذلك فيما عدا هذين الموضعين)

ولا يسري هذا النص مع ذلك على المواضع الواقعة على الساحل المراكشي في البحر الابيض المتوسط والتي تحتلها أسبانيا في الوقت الحاضر .

المادة (٨)

بالنظر الى شعور الحكومتين بالصدقة الخالصة لاسبانيا فها تراعيان مراعاة خاصة المصالح الناشئة لاسبانيا من مركزها الجغرافي ومن الاراضى التى تملكها على الساحل المراكشى في البحر الابيض المتوسط وستتفاهم الحكومة الفرنسية مع الحكومة الاسبانية على هذه المصالح .
والاتفاق الذى يتم بين فرنسا وأسبانيا على هذا يبلغ لحكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة (٩)

قد اتفقت الحكومتان على أن تعضد كل منهما الاخرى دبلوماسيتكياً في تنفيذ نصوص هذا التصريح عن مصر ومراكش .

.....

لندن في ٨ ابريل ١٩٠٤ م

بول كامبون لانسدون

اتفاق سرى ملحق

بمعاهدة ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

بين بريطانيا العظمى وفرنسا

المادة (١)

اذا اضطرت الظروف القاهرة احدى الحكومتين الى تغيير سياستها حيال مصر ومراكش ، فان التعهدات التى تبادلتهما ككلاهما في المواد ٤ و٦ و٨ من التصريح المعلن اليوم تبقى على حالىها سارية المفعول .

المادة (٢)

ان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتنوي في الوقت الحاضر أن

تقترح على الدول أي تعديل لنظام الامتيازات والنظام القضائي في مصر
فاذا رأت الحكومة البريطانية أن من المرغوب فيه ادخال اصلاحات في
مصر يكون من شأنها جعل التشريع المصري مماثلاً للتشريع في البلدان المتمدينة
الآخري ، فان الحكومة الفرنسية لا ترفض النظر في هذه الاقتراحات على
شرط أن تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنظر في الطلبات
التي قد تقدمها الحكومة الفرنسية لادخال أمثال هذه الاصلاحات في مرا كش

المادة (٣)

قد اتفقت الحكومتان على أن جزءاً معيناً من المنطقة المراكشية تحده
مليلة وقوطه و يصبح ضمن منطقة النفوذ الاسبانية في اليوم الذي
تنقطع فيه سيادة السلطان عليه وان ادارة الساحل الممتد من مليلة الى مرتفعات
شامليء سيبرو الايمن — وهذا غير داخل — تنتقل الى اسبانيا .

على انه يجب أن توافق اسبانيا رسمياً على النصوص الواردة في المادتين
٤ و ٧ من التصريح المعلن اليوم وان تتعهد بتنفيذها .

كذلك على اسبانيا أن تتعهد بان لا تصرف في الاراضي الواقعة تحت
سيادتها أو في منطقة نفوذها أو في بعضها .

المادة (٤)

اذا وقعت اسبانيا موقف الرفض حيال مطالبتها بالموافقة على نصوص
المادة المتقدمة فان الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى يصبح على الرغم
من ذلك قابلاً للتطبيق في الحال على نحو ما جاء في التصريح المعلن اليوم .

المادة (٥)

إذا لم يتيسر الحصول على موافقة الدول الأخرى على الأمر المذكور في المادة الأولى من التصريح المعلن اليوم فلا يكون لدى حكومة الجمهورية الفرنسية ما تعترض به على تسديد الديون المضمونة الممتازة الموحدة بعد ١٥ يولييه سنة ١٩١٠

لندن في ٨ إبريل سنة ١٩٠٤

١٠

مشروع معاهدة بين روسيا والمانيا

(وهو المسمى بمعاهدة بيجركو المؤرخة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٥)
ان صاحبي الجلالة الامبراطورية قيصر روسيا من جهة وامبراطور المانيا
من جهة أخرى قد اتفقا ، لضمان السلام في أوروبا ، على النقط الاتية لمخالفة
دفاعية هجومية .

— ١ —

يتعهد كل حليف بانه في حالة وقوع اعتداء على أى من الامبراطوريتين
من جانب دولة أوروبية ، يقوم بمساعدة الحليف الآخر بكل قواته البرية
والبحرية .

— ٢ —

يتعهد كلا الطرفين الساميين المتعاقدين بألا يعقدا صلحاً منفرداً مع
خصم مشترك .

— ٣ —

يسري مفعول هذه المعاهدة اعتباراً من اللحظة التي يعقد فيها الصلح
بين روسيا واليابان ويبقى سارياً مادام لم ينذر بانتهائها قبل ذلك بسنة .

— ٤ —

بعد ان تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول يتولى قيصر روسيا ابلاغ
فرنما نصها ويقترح عليها الانضمام الى معاهدة المتحالفين .

(توقيعات)	غليوم	نيقولاوس
(بالامر)	فون تشيرسكي وبوجندورف	بيريليف

١١

الاتفاقية الروسية الانكليزية

المؤرخة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧

ان جلالة قيصر روسيا وجلالة ملك المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وايرلندا ومستعمرات بريطانيا العظمى فيما وراء البحار، وامبراطور الهند :

نظرا لرغبتهما الا كيدة في التفاهم على مسائل مختلفة تتناول مصالح بلادهما في القارة الاسيوية ، قد قررا الاتفاق على شروط يتفادى معها من امكان حدوث سوء تفاهم بين روسيا وانكلترا وعينا لهذا الغرض مفوضين عنها :
من لدن جلالة قيصر روسيا :

كبير أمناء البلاط العالي ووزير الخارجية اسكندر ايزفولسكي
ومن لدن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمستعمرات البريطانية .
فيما وراء البحار وامبراطور الهند :
السير ارثر نيكولسن مندوبه فوق العادة ووزيره المفوض لدى جلالة
قيصر روسيا .
فبعد تبادل الاطلاع على أوراق اعتمادهما والتثبت من صحتها اتفقا
على مايلي :-

الاتفاق الخاص بفارس

حيث ان حكومتى روسيا وبريطانيا العظمى متفقتان على احترام استقلال
ايران فهما ترغبان رغبة خالصة في المحافظة على النظام في جميع اراضي تلك البلاد
وتشجيع تطورها السلمي، والعمل على أن تكون كل الامم الاخرى فيما يتعلق
بتجارة تلك البلاد وصناعاتها على قدم المساواة
وحيث ان الحكومتين تعتبران أن لكل منهما بالنسبة للمبادي والجغرافية

والاقتصادية مصلحة أية مصلحة في المحافظة على السلام والنظام في بعض أقاليم إيران الواقعة من ناحية على الحدود الروسية ومن الناحية الأخرى على حدود أفغانستان وخوزستان .

وحيث أن الحكومتين تحدوها الرغبة في تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تضارب مصالحهما الخاصة في أقاليم إيران .
فقد اتفقتا على مايلي :

— ١ —

تتعهد بريطانيا العظمى أولاً بأن لا تطلب لنفسها أو لمنفعة الرعايا البريطانيين امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية ، كالامتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائل النقل والتأمينات ، وذلك شمالى خط يمتد من قصر شيرين ماراً بصفهان ويزد وقشق وينتهى عند نقطة تقابل الحدود الروسية الأفغانية . وثانياً ألا تقيم المراقيل في سبيل طلبات خاصة بامتيازات تعضدها روسيا في هذا القسم . ومفهوم كل التفهم أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التي لا يحق لبريطانيا العظمى أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر

— ٢ —

تتعهد روسيا من جانبها أولاً بأن لا تطلب لنفسها أو تعضد رعاياها الروسين أو رعايا غيرها من الدول في طلب امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية كالامتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائل النقل والتأمينات ، وذلك جنوبى خط يمتد من الحدود الأفغانية ماراً بمجازيق وبردشان وقرمان وينتهى عند بندر عباس . وثانياً ألا تقيم المراقيل في سبيل طلبات خاصة بامتيازات من هذا النوع تعضدها حكومة بريطانيا العظمى . وجلي أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التي لا يحق لروسيا أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر .

تتعهد روسيا بالألا تقيم العراقيل في سبيل منح امتيازات للرعايا
البريطانيين في المناطق الايرانية الواقعة بين الخطوط المذكورة في ١ ، ٢
قبل أن تفاوض انجلترا في هذا الشأن
وتتعهد بريطانيا العظمى بالمثل فيما يتعلق بمنح امتيازات من أي نوع
للعرايا الروسين في نفس هذه المناطق الايرانية
وكل الامتيازات القائمة في الآونة الراهنة في المناطق السالفة الذكر
تبقى على حالها .

من الواضح أن ايرادات جميع الجمارك الايرانية فيما عدا جمر ك فارس
وجمر ك الخليج الفارسي ، وهي الايرادات الضامنة لمبالغ وفوائد القروض التي
عقدتها حكومة الشاه وبنك الخصم والتسليف ، تظل كما كانت الحال قبل الآن
مخصصة لهذا الغرض . كذلك واضح ان ايرادات جمارك فارس فارس الايرانية
والخليج الفارسي وايرادات صيد الامماك في بحر قزوين داخل الحدود الايرانية
وايرادات مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التي عقدتها حكومة
الشاه لدي بنك ايران الامبراطوري قبل عقد هذه المعاهدة

في حالة عدم انتظام دفع مبالغ وفوائد القروض التي عقدت لدى بنك
الخصم والتسليف وبنك ايران الامبراطوري قبل يوم توقيع هذه المعاهدة ،
وفي حالة ما ترى روسيا ضرورياً أن تفرض الرقابة على موارد الايرادات
الضامنة لوفاء القرض المعقود لدى أول البنكين الآنف ذكرهما بانتظام - تلك
الموارد الكائنة في المنطقة الموضحة في البند الثاني من المعاهدة الحالية ، وفي
حالة ما ترى بريطانيا العظمى من الضروري فرض الرقابة على موارد الايرادات

الضامنة لوفاء القروض المعقودة لدى ثانی البنکین المذكورین بانتظام وهي الموارد الموجودة في المنطقة الموضحة في البند الاول من المعاهدة الحالية ،
تعهد الحكومتان الروسية والانجليزية بأن تتبادلا الرأي بصفة ودية
للاتفاق على الاجراءات اللازمة لهذه الرقابة وتتجنبنا بذلك كل المشاكل التي
يمكن أن تعارض مع المبادئ المقررة في المعاهدة الحالية

اتفاق خاص بافغانستان

ان الطرفين السياميين المتعاقدين لرغبتهما في اقرار النظام التام على
حدودهما في آسيا الوسطى والمحافظة على السلام الدائم ، قد اتفقا على مايلي :

— ١ —

تعلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوي تغيير مركز
افغانستان السيامي وتعهد بان تجعل تقرير نفوذها في افغانستان بصفة سلمية
فقط وألا تستخدم في افغانستان وسائل أو تحمل افغانستان على اتخاذ
اجراءات يمكن أن تهدد روسيا .
وتعلم الحكومة الروسية القيصريّة من جانبها أنها تعتبر افغانستان
خارجة عن منطقة النفوذ الروسية وتعهد بأن تطلب وساطة حكومة صاحب
الجلالة البريطانية في كل معاملاتها السياسية مع افغانستان ، كما تعهد بألا تبعث
الى افغانستان بأي وكلاء

— ٢ —

أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعلنت في المعاهدة الموقع عليها في
كابول في ٢١ مارس ١٩٠٥ أنها تعترف بالمعاهدات المعقودة مع المرحوم
الامير عبد الرحمن وأنها لا تسعى الى التدخل في ادارة البلاد الافغانية
الدخلية ، فبريطانية العظمى تعهد بألا تخرق المعاهدة الآتية الذكر وألا

تضم أجزاء من أفغانستان أو تحتلها ، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلاد على شريطة أن يقوم الأمير بتعهداته بأزاء حكومة صاحب الجلالة البريطانية المبنية على المعاهدة السالفة الذكر .

— ٣ —

للمندوبين الروسيين والأفغانين الموكول اليهم تنظيم المعاملات على الحدود في أقاليمها أن ينشئوا بين بعضهم البعض صلات مباشرة متبادلة للفصل في المسائل المحلية التي ليست لها صبغة سياسية .

— ٤ —

تعلن حكومتا روسيا وبريطانيا العظمى أنهما فيما يتعلق بالتجارة في أفغانستان تقران مبدأ المساواة في الحقوق القائمة على المعاهدات وتقران أن تتناول التجارة الروسية والتجار الروسيين جميع التسهيلات المخولة فعلاً والتي تخول في المستقبل للتجار الانجليز أو الهنود الانجليز . فاذا اقتضى تطور المعاملات التجارية فيما بعد تعيين مندوبين تجاريين فتنفق الحكومتان إذ ذاك على اجراءات معينة تراعى فيها حقوق الأمير السامية

— ٥ —

لا يسري مفعول هذه النصوص إلا بعد أن تبلغ حكومة بريطانيا العظمى الحكومة الروسية موافقة الأمير على الشروط الواردة آنفاً

.

تحريراً في بطرسبورغ من نسختين في ١٨ و ٣١ أغسطس ١٩٠٧
(توقيع) ايزفلسكي (توقيع) نيكولصن

١٢

الاتفاق الالماني الفرنسي المراكشي

المؤرخ في ٩ فبراير ١٩٠٩

انه بناء على رغبة الحكومة الالمانية الامبراطورية وحكومة الجمهورية الفرنسية في تسهيل تنفيذ معاهدة الجزيرة قد اتفقتا على تعيين الموقف الذي تتخذانه حيال نصوص تلك المعاهدة تجنباً لاسباب سوء التفاهم في المستقبل .
لذلك تعلن

حكومة الجمهورية الفرنسية التي لا تنوي الافتئات على الدولة الشريفة أو استقلالها والمصممة على المحافظة على المساواة في الحقوق الاقتصادية وألا تعرقل تبعاً لذلك المصالح الالمانية التجارية والصناعية .
والحكومة الألمانية الامبراطورية التي لا تبغي في مراكش غير المصالح الاقتصادية والتي تسلم بأن مصالح فرنسا السياسية الخاصة في تلك البلاد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمل على إقرار النظام والسلام الداخلي فيها والمصممة على ألا تعرقل هذه المصالح

أنهما لاتتخذان أو تعضدان اجراءات ترمي الى الحصول على امتياز اقتصادي لمصلحتها أو لمصلحة دولة أخرى ، وأنهما تحاولان تخصيص رعاياهما للأعمال التي يستطيعون القيام بها .

تحريراً في برلين في ٩ فبراير ١٩٠٩

(توقيع) فون شين (توقيع) جيل كمبون

١٣

اتفاق راكونيجى بين روسيا وايطاليا

المؤرخ فى ٢٤ اكتوبر ١٩٠٩

- ١ - تعنى روسيا وايطاليا بصفة خاصة بالمحافظة على الحالة الراهنة فى البلقان
- ٢ - فى كل الحالات التى قد تطرأ فى البلقان يجب عليهما فيما يتعلق بتطور دول البلقان أن تصرأ على اتباع مبدأ القوميات مع استبعاد كل سيادة أجنبية
- ٣ - ينبغى عليهما فى الاعمال التى تشتركان فيها أن تحولا دون وقوع كل مامن شأنه أن يتعارض مع الاغراض السابقة . ومعنى « العمل المشترك » العمل الدبلوماسيكي . وكل تدخل آخر فى الاحوال الطارئة يحفظ تقرير الخطة فيه لتفاهم تال
- ٤ - إذا أرادت روسيا وايطاليا أن تعقدا فيما يتعلق بالشرق الاوروبى معاهدات مع دولة ثالثة بغير المعاهدات القائمة بالفعل فلا يجوز لاية من الدولتين أن تفعل ذلك الا باشتراك الاخرى معها فى نفس الوقت
- ٥ - تتعهد ايطاليا وروسيا بالنظر بعين العطف الى المصالح الروسية فى مسألة المضائق والمصالح الايطالية فى طرابلس وبرقة

١٤

المأهدة الألمانية الروسية عن فارس

مؤرخه في ١٩ اغسطس سنة ١٩١١

في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ وقع في بطرسبرغ الكونت فون بورتاليس
سفير ألمانيا والمسيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية بالنيابة الاتحاق
الاتي وهو:

عملاً بالمبدأ القاضي بأن تتمتع تجارة الامم جميعاً في فارس بحقوق متساوية
ونظراً إلى أن للروسيا في تلك البلاد مصالح خاصة في حين لا تبغي ألمانيا فيها إلا
أغراضاً تجارية فقط فقد اتفقت الحكومتان الألمانية والروسية على النقاط
الآتية وهي:

المادة (١)

تعلن حكومة ألمانيا الامبراطورية أنها لا تحدوها أية نية في أن تطلب
لنفسها شمالي خط يمتد من قصري - شيرين ماراً باصفهان ويزد وخاخو حتى
يصل الى الحدود الافغانية تحت خط عرض خازيق - امتيازات خاصة بالسكك
الحديدية أو الطرق أو الملاحة أو التلغرافات ، أو تؤيد طلبات متعلقة بذلك
من جانب الرعايا الالمان أو الاجانب .

المادة (٢)

ان الحكومة الروسية التي تنوي الحصول من الحكومة الفارسية على
امتياز بانشاء شبكة من السكك الحديدية في شمال فارس تتعهد من جانبها بأن
محصل فيما تحصل عليه على امتياز بانشاء سكة ينبغي أن تبدأ من طهران وتنتهي
عند خاقين وذلك لربط شبكة السكك الحديدية على الحدود التركية الفارسية
بخط صديج - خاقين بمجرد الانتهاء من مد هذا الفرع لسكة قونية - قنداد

الحديدية. ويجب بعد الحصول على الامتياز أن يبدأ العمل في الخط الحديدي
الآنف الذكر بعد سنتين على الاكثر من الفراغ من مدفع صديج خاتين
وأن ينتهي في خلال أربع سنوات. وتحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق
تعيين الخط الذي تسير فيه السكة المعنية بهذا الكلام عن أن تراعي في ذلك
رغبات الحكومة الألمانية وتستشجع كلتا الحكومتين النقل الدولي على خطي
خاتين — طهران وخاتين بغداد وتتجنبان كل اجراء يعوق هذا النقل
كفرض عوايد مرور أو ضرائب فاذا لم يبدأ العمل في خط خاتين طهران
بعد سنتين من فراغ فرع صديج — خاتين فتبلغ الحكومة الروسية
الحكومة الألمانية أنها مستغنية عن امتياز الخط الاخير. وعندئذ تكون
الحكومة الألمانية الحرة في طلب هذا الامتياز لنفسها.

المادة (٣)

تنوبها بالاهمية العامة التي ينطوي عليها تحقيق سكة حديد بغداد الحديدية
بالنسبة للتجارة الدولية تتعهد الحكومة الروسية بأن لا تتخذ اجراءات من
شأنها أن تعوق انشاء هذه السكة أو تمنع من اشتراك رؤوس الاموال الاجنبية
في مشروعها ، وذلك على شريطة أن لا تحصل روسيا في سبيل ذلك أية
تضحيات مالية كانت أو اقتصادية .

المادة (٤)

تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق التنازل لاية جماعة مالية أجنبية
تختارها هي عن انشاء وصلة السكة الحديدية المراد انشاءها بين شبكتها الحديدية في
خاوس وخط صديج — خاتين ، بدل قيامها هي بذلك الانشاء .

المادة (٥)

تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق الاشتراك في العمل بالصورة التي

ترغب فيها على ألا يكون لهذا دخل ما في كيفية إنشاء الخط المعنى بهذا الكلام
كما تحتفظ لنفسها بحق امتلاك الخط في مقابل دفع النفقات التي يكون المنشئ
قد صرفها في الواقع . ويتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان فوق ذلك بأن
يشاطر أحدهما الآخر التعريفات أو ما سواها من الامتيازات التي يحصل عليها
أي منهما فيما يتعلق بهذا الخط

ويسرى على كل حال ما تضمنه هذا الاتفاق من ترتيبات أخرى .

١٥

المعاهدة البلغارية الصربية

المؤرخة في ٢٩ فبراير ١٩١٢

ان جلالة فرديناند الاول قيصر بلغاريا و جلالة بطرس الاول ملك صربيا
محدوها الايمان باشتراك مصالح دولتيهما وشعبيهما الاخوين البلغاريين
والصربيين وتماثل مصائرها ، وتدفعهما الرغبة والتصميم على صيانة هذه
المصالح والعمل على تنميتها بكل قواها ، قد اتفقا على مايلي :

المادة (١)

أن قيصرية بلغاريا ونملكة صربيا تضمن كل منهما للآخرى استقلال
ادولتها وسلامة أراضيها . وهما تتعهدان بأن تبادر كل منهما الى معونة
لاخرى بكل قواها بلا شرط أو قيد اذا اعتدت عليها دولة أو دول .

المادة (٢)

يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بأن يؤيد كل منهما الآخر بكل قواه
إذا حاولت إحدى الدول العظمى ولو إلى أجل انتزاع منطقة من المناطق
البلقانية الواقعة تحت السيادة التركية في الوقت الحاضر لنفسها أو احتلالها
أو شغلها بمجنود ، فاعتبرت إحدى الدولتين هذا العمل مضرًا بمصالحها الحيوية
أو باعثًا على الحرب .

المادة (٣)

تتعهد كلتا الدولتين المتعاقدين بأن لا تعقدا صلحاً إلا معاً وبعد تفاهم

سابق .

المادة (٤)

لكي يكون تنفيذ هذه المعاهدة على أتم صورة وأوقاها بالفرض ستعقد

اتفاقية عسكرية يعنى فيها باثبات كل مايجب أن يتفق عليه في شأن للعلاقة التي تكون بين القيادات العليا في وقت السلم فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والتجنيد والتعبئة ، كذلك كل ما يذكر من الاستعدادات الحربية وحالة الحرب وادارتها بنجاح . وهذه الاتفاقية العسكرية ستكون بمثابة جزء لا يتجزأ من المعاهدة الحالية . وسيؤخذ في وضعها بعد توقيع هذه المعاهدة بخمسة عشر يوماً على الأكثر على أن تكون جاهزة بعد شهرين على أبعد تقدير

المادة (٥)

تبقى المعاهدة الحالية والاتفاقية العسكرية الآتية الذكر ساري المفعول من يوم توقيعهما الى ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ بما في ذلك هذا اليوم . ويمكن مدهما مهلة أخرى ولكن فقط بحد تقام تكميلي يؤكد الطرفان المتعاقدان . فإذا كان أحد الطرفين في يوم انتهاء المعاهدة في حرب أو في حالة تكون الحرب سببها بقيت المعاهدة والاتفاقية العسكرية نافذة في المفعول إلى أن يعقد الصلح . ويعني المركز الذي تكون الحرب قد خلقتة .

المادة (٦)

.....

المادة (٧)

.....

تحريراً في صوفيا في ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢

ملحق سرى

للمعاهدة البلغارية الصربية السابقة

(١)

إذا حدثت في تركيا قلاقل داخلية وكانت تهدد مصالح الطرفين المتعاقدين حكومة وشعباً أو مصالح أى منهما ، أو في حالة ما إذا تزعزعت الحالة الراهنة في شبه جزيرة البلقان من جراء نشوء متاعب تركيا في الداخل أو في الخارج ، قدم الطرف الذي يقتنع قبلاً بضرورة التدخل المسلح اقتراحاً مسيئاً بما يترتب عليه إلى الطرف الآخر الذي يكون عليه أن يتبادل والطرف الأول الرأي فيه ، فإذا اختلف معه وجب أن يجيبه جواباً مفصلاً . أما إذا اتفقا على عمل مسلح فيجب أن يبلغا أمره إلى روسيا فإذا لم تعترض عليه هذه ، أخذ الطرفان المتحالفتان في تنفيذ الاجراءات الحربية التي يتفق عليها يحدوها في كل شيء الشعور بتماسكهما تاملين على صيانة مصالحهما المشتركة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على الروسية لفصل فيها مع العلم بأن حكمها يربط الطرفين المتعاقدين . فإذا لم ترد الروسية إبداء رأيها وترتب على ذلك عدم تفاهم الطرفين المتعاقدين ، ثم رأى الطرف المصمم على التدخل المسلح أن يقاوم تركيا على الرغم من ذلك ، فإنه يكون على الطرف الآخر أن يلتزم حيال حليفه الحياد مع العطف ، إلا إذا دخلت دولة ثالثة الحرب في جانب تركيا ، فعندئذ يجب أن يسعى هذا الطرف جيشه طبقاً لما تنص عليه الاتفاقية العسكرية ، وأن يبادر إلى مساعدة حليفه بكل قواه .

(٢)

تدير هيئة مشتركة من سلطات الطرفين المتحالفتين المنطقة المنصوص عنها

في الاجراءات المشتركة المذكورة في المادتين ١ و ٢ من المعاهدة والمادة ١ من هذا الملحق السرى ، وتصفى هذه المنطقة بمجرد عودة السلام بحيث لا تتجاوز فترة ما بعد العودة ثلاثة أشهر — طبقاً للقواعد الآتية :

تعترف صربيا بحقوق بلغاريا في المنطقة الكائنة شرقي رودوب ونهر سترومه ، وتعترف بلغاريا بحقوق صربيا في المنطقة الكائنة في شمال شاربلانينا وغربها . (ويلى ذلك تفاصيل أخرى عن تحديد المناطق المشتركة فيها مصالح الفريقين مما لا يهم القارىء كثيراً — المترجم) .

(٣)

يقدم الطرفان المتعاقدان معاً صورة من المعاهدة مع هذا الملحق السرى وكذلك الاتفاقية العسكرية الى الحكومة القيصريّة الروسية ويرجوانها الاطلاع عليها واتخاذ موقف مشرب بالعطف حيال الاغراض الواردة فيها ثم يرجوان القيصر في أن يتنازل جلالته فيقبل المهمة التي تتقدم اليه والى حكومته بها هذه المعاهدة ويتفضل بالموافقة عليها .

(٤)

كل خلاف ينشأ عند تفسير أية مادة من هذه المعاهدة والملحق السرى والاتفاقية العسكرية وتنفيذها يكون الفصل النهائي فيه للروسيا بمجرد اعلان هذا الطرف أو ذاك استحالة الوصول الى اتفاق بالمفاوضات المباشرة .

(٥)

لا تنشر مادة من هذه المعاهدة السرية أو تبلم الى دولة أخرى دون تمام سابق بين الطرفين المتعاقدين وموافقته الروسية .

تحريراً في بلغراد في ٢٩ فبراير ١٩١٢

الاتفاقية العسكرية بين بلغارية وصربيا

مؤرخة في ٢٩ أغسطس ١٩١٢

سري جداً

المادة (١)

تتعهد مملكتا صربيا وبلغاريا فيما يتعلق بالحالات الواردة في المادتين الأولى والثانية من معاهدة التحالف وفي المادة الأولى من الملحق السري للمعاهدة المذكورة، بأن تقدم كل منهما للآخرى يد المساعدة فتقدم بلغاريا قوة بحرية لا تقل عن ٢٠٠.٠٠٠ وتقدم صربيا ١٥٠.٠٠٠ تدرب على الأعمال الحربية على حدود الدولة المعنية وخارج منطقتها .

.....
.....

المادة (٢)

تتعهد صربيا في حالة ما اذا هاجمت رومانيا بلغاريا أن تعلن الحرب في الحال على رومانيا وأن ترسل ضدها قوة من جنودها لا تقل عن ١٠٠.٠٠٠ رجل إما الى الطونة الاوسط وإما الى ميدان القتال في دبروجه .
وتتعهد صربيا في حالة ما اذا هاجمت تركيا بلغاريا بأن تغزو الاراضي التركية وأن ترسل الى ميدان القتال على نهر الواردار قوة من جنودها المعبئة لا تقل عن ١٠٠.٠٠٠

فاذا كانت صربيا مشتبكة حينئذ مع دولة أخرى في قتال (وحدتها أو مع بلغاريا) فتكون مكلفة بابتعاث ما تيسر من الجنود ضد رومانيا أو تركيا .

المادة (٣)

تتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت النمسا والمجر صربيا بأن تعلن الحرب في الحال على النمسا والمجر وأن ترسل الى الاراضى الصربية قوة من جنودها لا تقل عن ٢٠٠.٠٠٠ تحارب النمسا والمجر بالاشتراك مع الجيش الصربي هجوماً ودفاعاً .

وهذه التعهدات من جانب بلغاريا لمصلحة صربيا تبقى أيضاً نافذة المفعول في حالة ما اذا ادخلت النمسا والمجر بالاتفاق مع تركيا أو بدون هذا الاتفاق جنوداً الى سنجق نوفي بازار بأية حجة كانت فاضطرت صربيا بذلك أما الى اعلان الحرب على النمسا والمجر وإما الى ابتعاد جيشها الى السنجق للدفاع عن مصالحها هناك فدعا ذلك الى اصطدامها بالنمسا والمجر .

وتتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت تركيا صربيا بأن تزحف في الحال على الاراضى التركية وترسل من جنودها المعبئة طبقاً للعادة الاولى من الاتفاقية الحالية جيشاً لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠ مقاتل الى ميدان الواردار .

وتتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت رومانيا صربيا بأن تهاجم الجيش الروماني بمجرد عبوره للطونة ودخوله في الاراضى الصربية ، كما تتعهد بمساعدة صربيا بكل ما يسعها من الجنود اذا كانت — أى بلغاريا — مشتبكة بالفعل في حرب مع دولة أخرى وحدها أو مع صربيا وفقاً لاحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (٤)

يتعهد كل من الطرفين المتحالفين في حالة ما اذا أعلن كلاهما الحرب على تركيا بناء على الاتفاق الآنف الذكر بأن يرسل من القوة المعبئة طبقاً للمادة الاولى من هذه الاتفاقية جيشاً مؤلفاً من ١٠٠.٠٠٠ مقاتل على الاقل الى ميدان الواردار ما لم تكن هنالك اتفاقات خاصة تتعلق بذلك .

المادة (٥)

إذا أعلن أحد الطرفين المتعاقدين الحرب على دولة ثالثة دون تقايم أو اتفاق سابق مع الطرف الآخر فيكون الطرف الآخر في حل من التعهدات الواردة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية . لكنه في خلال الحرب يكون عليه التزام الحياد المشرب بروح الصداقة وأن يعي في الحال جيشاً من ٥٠.٠٠٠ رجل على الأقل ليتيح لحليفه على قدر الامكان أن يتحرك في شيء من الحرية .

المادة (٦)

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين بدون تبليغ أو اتفاق سابق مع الطرف الآخر أن يعقد مع الخصم هدنة تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة . — وليس للطرفين المتعاقدين أن يدخلوا في مفاوضات صلح أو يعقدا معاهدة صلح الا بعد أن يتفاهما على ذلك

المادتان (٧) و (٨)

(تتناولان الترتيبات المتعلقة بالقيادة مما لاجابة الى إثباته - المترجم)

المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

(تتعلق بشؤون ثانوية خاصة بتموين الحيشين ونقل الجرحى والمرضى

وبأشياء أخرى ضربنا صفحاً عن إيرادها - المترجم)

المادة (١٤)

يسري مفعول هذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها ويظل نافذاً الى أن

تنتهي مدة معاهدة التحالف التي تعتبر هذه الاتفاقية جزءاً منها لا يتجزأ .
تحريراً في بلغراد وصوفيا في ٢٩ أغسطس ١٩١٢

(توقيعات)	(توقيعات)
الملك فرديناند	الملك بطرس
جيشوف	ميلانو فتش
الجنرال فتشيف	الجنرال بوتنك

١٦

الاتفاقية البحرية

بين روسيا وفرنسا

سري

المادة الاولى — تعمل قوات فرنسا والروسيا البحرية معا في كل الحالات التي تنص فيها المحالفة على تعاون الجيوش البرية وتحتمه .

المادة الثانية — يستعد للعمل المشترك بين القوات البحرية ويكون هذا الاستعداد له في وقت السلم

ولهذا يخول رئيسا اركان حرب البحريتين من الآن أن يتخبرا أحدهما مع الآخر وينبأ بالانباء ويدرسا كافة الاحتمالات الحربية ويتفقا على جميع الخطط العسكرية

المادة الثالثة — يتشاور رئيسا أركان حرب البحريتين شخصيا مرة في السنة على الأقل ويثبتان تشاورهما في محاضر

المادة الرابعة — يكون حكم هذه الاتفاقية من حيث مدتها وانتهائها وكنان أمرها حكم الاتفاقية العسكرية المؤرخة في ١٧ اغسطس ١٨٩٢ والمعاهدات الناجمة عنها

باريس في ١٦ يولييه ١٩١٢

رئيس أركان حرب البحرية الفرنسية رئيس أركان حرب البحرية الروسية

(توقيع) أوبرت

(توقيع) البرنس ليفن

وزير البحرية

وزير البحرية

(توقيع) م . دل كاسيه

(توقيع) ج . جريجوروفتش

١٧

مكاتبة بين غراي وكبون

من السير أودارد غراي الى المسيو كبون سفير فرنسا في لندن

وزارة الخارجية في ٢٢ نوفمبر ١٩١٢

عزيزي السفير

في السنوات الاخيرة كان الخبراء الفرنسيون والبريطانيون في الشؤون البحرية والحرية يتشاورون من آن لآخر وقد كان مفروضا دائما أن تشاورهم لا يقيد في المستقبل حرية أية من الحكومتين في أن يكون لها القول الفصل فيما اذا كانت تمديد المساعدة الحرية الى الاخرى أم لا وقد اتفقنا على أن مشاورات الخبراء لا تربط الحكومتين ولا يصح اعتبارها ملازمة لهما بمساعدة احدهما الاخرى في حرب لم تقع بعد وقد لا تقع أبداً. وهكذا يكون مثلاً توزيع القوات البحرية الفرنسية والبريطانية في اللحظة المقسومة غير قائم على تعهد بالتعاون في حالة الحرب

ومع ذلك فقد اشرتم الى أنه قد يكون على اعظم جانب من الاهمية للحكومتين ان تعلما ما اذا كان يصح أن تعتمد كل منهما على معونة الاخرى من الوجهة العسكرية اذا كانت ثمة أسباب وجيهة تدعوها الى افتراض أن هنالك اعتداء تخشى وقوعه من جانب دولة ثالثة دون مسوغ

وقد وافقتم على أنه اذا كان لدى كل من الحكومتين اسباب وجيهة تجعلها تتوقع اعتداء لا مسوغ له من جانب دولة ثالثة أو حالة تهدد السلام العام فيكون عليها ان تتفاوض مع الاخرى فيما اذا كان ينبغي عليهما أن تعملتا معاً على دفع الاعتداء أو المحافظة على السلام ، وأى الاجراءات تكونان

على استعداد لاتخاذها معاً في هذه الحالة . فاذا اقتضت هذه الاجراءات عملاً مسلحاً نظر في خطط هيئتي أركان الحرب العامة ثم فصلت الحكومتان في مبلغ القدر اللازم لتنفيذها .

ادوارد غراي

من الموسيو كبون الى السير ادوارد غراي

السفارة الفرنسية في لندن في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢

عزيزي السير ادوارد

لقد ذكرتوني في كتابكم المؤرخ أمس في ٢٢ نوفمبر بأنه في السنوات الاخيرة كان خبراء فرنسا وبريطانيا المعظمي الحربيون والبحريون يتشاورون من آن لآخر ، وانه كان مفروضاً دائماً أن هذه المشاورات لا تقيد بحال من الاحوال حرية كل من الحكومتين في أن يكون لها في المستقبل الفصل فيما اذا كانت تساعد الاخرى بقوة السلاح . وان هذه المشاورات بين خبراء الطرفين لا تعتبر بمثابة اتفاق يلزم حكومتينا بالتدخل بالفعل في حالات بعينها ولن تعتبر كذلك في المستقبل ، واني أبدت أنه قد يكون على أعظم جانب من الاهمية لكل من الحكومتين أن تعرف ما اذا كان يسمح أن تعتمد على معونة الاخرى من الوجهة العسكرية متى كانت لديها أسباب وجيهة تدعوها الى التخوف من اعتداء دولة ثالثة بلامسوغ

وكتابكم يرد على هذه النقطة . وقد خولت أن أثبت أن كلام حكومتينا متى ما كانت لديها أسباب جدية تخشى معها وقوع اعتداء من جانب دولة ثالثة

أو حادث يهدد السلام العام، ستباحث الأخرى على الفور في هذه المسألة ابتغاء
تقرير ما إذا كان ينبغي على كلتا الحكومتين أن تعملتا معاً لتأثير ذلك قررتا
الاجراءات التي تكونان على استعداد لاتباعها. فإذا كانت هذه الاجراءات
تقتضى تدخلاً مسلحاً نظرت كلتا الحكومتين في خطط هيئة اركان حربهما
العامتين وفصلت في مبلغ ما يجب تنفيذه من هذه الخطط بول كمبون





Bibliotheca Alexandrina



0380494